حاشیه طاهر تجدید
حاشیه عفری
۱۰۰/ ۱

فی کل باب وهذا اول ما صنفته فی عنفوان الشباب ومنزلا استعانة
بفتح ابواب الهدایة وعلیه التوکل فی البدایة والنهایة واعلم
ان الحکمة علم باحوال اعیان الموجودات علی ما هی علیه فی نفس الامر
بقدر الطاقة البشریة وتلک الاعیان اما الافعال والاعمال التی
وجودها بقدرتنا واختیارنا اولا فالعلم باحوال الاول من حیث



۵ - ۱۳۸۶/۶۱
بیکر وفیلم تهیه شد
کتابخانه مرکزی آستان قدس رضوی

نام کتاب: حاشیه شرح هدایة الحکمة
مؤلف: حسین قاضی میر / محشی: معین الدین میبدی
شارح .... مترجم ....
تاریخ تحریر: ۱۱۲۷ نوع خط: نسخ تعداد سطر: ۱۶
جزء کتب: حکمت زبان: عربی عدد اوراق: ۱۱۱
طول: ۱۸/۳ عرض: ۱۰/۵ شماره عمومی: ۲۰۰۳۶
وقفی / خریداری: خریداری تاریخ وقف / خریداری: ۱۳۷۷
ملاحظات: کاتب علی بن حاجی محمد صالح پابازی
برای تالیف ۸۰۸ مبادرت
«شرح الهدایة الاثیریه» و «شرح میبدی» عنوان دیگر
اندازهٔ نوشته‌ها: ۶/۳×۱۳/۳
۱۱۳

٣٧

حاشيه طاهر تجريد
حاشيه خفرى

١٠٠٧/



[illegible] اسبع مجال التحقيق
فى كل باب وهذا اول ما صنفته فى عنفوان الشباب ومنه الاستعانة
بفتح ابواب الهداية وعليه التوكل فى البداية والنهاية واعلم
ان الحكمة علم باحوال اعيان الموجودات على ما هى عليه فى نفس الامر
بقدر الطاقة البشرية وتلك الاعيان اما الافعال والاعمال التى
وجودها بقدرتنا واختيارنا اولا فالعلم باحوال الاول من حيث

الحمد لله ابد الله جلاله وخلد ظلاله وتمت في ايام التحصيل على

اكثر كتبها ارفعها اكثرها نفعا للناظرين فيه بصيرة ومنه الهداية للمحقق

الكامل المدقق الفاضل اثير الدين مفضل بن عمر الابهري قدس سره

فالتمس مني بعض المترددين الى المشتغلين بقرائتها لدي ان اجعل لها

لارقام المتعلقة بها شرحا وابين ما يليق بكل مبحث نفعيا ووجها

وقد كنت معتذرا بتراكم العوائق وامواج همومها وتلاطم العوائق و

امواج غمومها فكرروا الالتماس وزادوا في الاقتباس فقمت على ما

وافق مسئولهم ولما يوهما موهم والمرجو من الطالبين بطريق الرشاد و

السائرين الى حق السداد ان ينظروا فيه بعين العناية والوداد و

يعرضوا عن التعرض للاعتراض بالجدل والعناد وما ابرئ نفسي ان

الانسان يساوق السهو والنسيان على انه لا يسع المجال للتحقيق والصواب

في كل باب وهذا اول ما صنفته في عنفوان الشباب ومنه الاستعانة

بفتح ابواب الهداية وعليه التوكل في البداية والنهاية واعلم

ان الحكمة علم باحوال اعيان الموجودات على ما هي عليه في نفس الامر

بقدر الطاقة البشرية وتلك الاعيان اما الافعال والاعمال التي

وجودها بقدرتنا واختيارنا او لا فالعلم باحوال الاول من حيث

۵ - ۱۳۸۶/۶۱



آستان قدس

کتابخانه مرکزی آستان قدس رضوی

نام کتاب: حاشیه شرح هدایة الحکمة

مؤلف: حسین قاضی میرزا محشی معین الدین میبدی

شارح ..... مترجم .....

تاریخ تحریر ۱۱۲۷ نوع خط نسخ تعداد سطر ۱۶

جزء کتب حکمت زبان عربی عدد اوراق ۱۱۱

طول ۱۸/۳ عرض ۱۰/۵ شماره عمومی ۲۰۳۶

وقفی / خریداری: وقف حاجیه ..... تاریخ ۱۳۷۷

ملاحظات: کاتب علی بن حاجی محمد صالح پاباری

برای تالیف ۸۰۸ می باشد.

«شرح الهدایة الأثیریه» و «شرح میبدی» عنوان دیگر

اندازه نوشته ها: ۶/۳×۱۳/۳

۱۱۳

يؤدي الى صلاح المعاش والمعاد يسمى حكمة عملية والعلم باحوال
الثاني يسمى حكمة نظرية وكل منهما ثلثة اقسام اما العملية فلانها اما
علم بمصالح شخص بانفراده ليتحلى بالفضائل ويتخلى عن الرذائل
ويسمى تهذيب الاخلاق واما علم بمصالح جماعة متشاركة في المنزل
كالوالد والمولود والمالك والمملوك ويسمى تدبير المنزل واما علم
بمصالح جماعة متشاركة في المدينة ويسمى سياسة المدنية
واما النظرية فلانها اما علم باحوال ما لا يفتقر في الوجود الخارجي
والتعقل الى مادة كالاله وهو العلم الاعلى ويسمى بالالهي و
الفلسفة الاولى والعلم الكلي وما بعد الطبيعة وقد يطلق
عليه ما قبل الطبيعة ايضا لكنه نادر جدا واما علم باحوال
ما يفتقر اليها في الوجود الخارجي دون التعقل كالكرة وهو العلم
الاوسط ويسمى بالرياضي والتعليمي ايضا واما علم باحوال ما
يفتقر اليها في الوجود الخارجي والتعقل كالانسان وهو العلم الادنى
ويسمى بالطبيعي وقد جعل بعضهم ما لا يفتقر الى المادة اصلا
قسمين ما لا يقارنها مطلقا كالاله والعقول وما يقارنها
لكن لا على وجه الافتقار كالوحدة والكثرة وسائر الامور

العامة فسمى العلم باحوال الاول الهيا والعلم باحوال الثاني علما كليا وفلسفة
اولى واختلفوا في ان المنطق من الحكمة ام لا فمن فسرها بخروج النفس الى كمالها الممكن
في جانبي العلم والعمل جعله منها بل جعل العمل ايضا منها وكذا من ترك الا
عيان في تعريفها جعله من اقسام الحكمة النظرية اذ لا يبحث فيه الا عن
المعقولات الثانية التي ليس وجودها بقدرتنا واختيارنا واما من قيدها
بما ذكرنا وهو المشهور بينهم فلم يعده منها لان موضوعه وهو المعقولات الثانية
ليس من اعيان الموجودات المأخوذة في تعريفها وقد يتوقف على هذا لا يكون العلم
باحوال الامور العامة ليست منها لانها غير موجودة في الخارج على ما بينه
المحققون واجيب بان الامور العامة ليست موضوعات بل محمولات
تثبت للاعيان فان قولنا الوجود زائد في الممكن في قوة قولنا الممكن موجود
بوجود زائد والمصنف رتب كتابه على ثلثة اقسام الاول في المنطق لانه آلة التحصيل
جميع العلوم والثاني في الطبيعي والثالث في الالهي بمعنى الاعم ولشدة
احتياج الى الطبيعي ولذا اخره عنه وقد اعرض عن الحكمة الرياضية لابتنائها في
الاكثر على الامور الموهومة كالدوائر الموهومة المبحوث عنها في الهيئة
وعن اقسام الحكمة العملية باسرها لان الشريعة المصطفوية قد قضت
الوطر عنها على اكمل وجه واتم تفصيل وفيه بحث لانه ان اراد بالامور الموهومة

ما لا يكون موجودا في نفس الامر ويخترعه الوهم فلا نم ان ابنية الرياضي عليها
اذ لا شك ان الكرة اذا تحركت على مركزها فلا بد ان يفرض فيها نقطتان
لا حركة لهما اصلا وهما القطبان وان يفرض بينهما دائرة عظيمة
في حاق الوسط ويكون الحركة عليها سريعة وهي المنطقة وان
يفرض عن جنبيها دوائر صغار موازية لها يكون الحركة عليها
بطيئة بالقياس اليها بطوءا متفاوتا فما هو اقرب الى القطب يكون
ابطأ مما هو اقرب الى المنطقة فهذه وامثالها وان لم يكن موجودة في
الخارج لكنها امور موهومة متخيلة تخيلا صحيحا مطابقا لما في
نفس الامر كما يشهد الفطرة السليمة وليست مما يخترعه الوهم كا
نياب الاغوال فان اراد بها ما لا يكون موجودا في الخارج وان كان
موجودا في نفس الامر فلا نم ان الابتناء عليها يصلح محلا للاعتراض
كيف وينضبط بها احوال الحركات من السرعة والبطوء والجهة على الوجه
المحسوس والمرصود بالالات وينكشف بها احوال الافلاك والاوضاع
وما فيها من دقائق الحكمة وعجائب الفطرة بحيث يتحير الواقف عليها في
مبدعها فتبارك الله ربنا ما خلقت هذا باطلا ومعنى كون الشيء موجودا
في نفس الامر انه موجود في نفسه فالامر هو الشيء ومحصله ان وجوده

ليس متعلقا بفرض فارض واعتبار معتبر مثلا الملازمة بين طلوع
الشمس ووجود النهار متحققة في حد ذاتها سواء وجد فارض
او لم يوجد اصلا او سواء فرضها او لم يفرضها قطعا ونفس الامر اعم
من الخارج مطلقا فكل موجود في الخارج موجود في نفس
الامر بلا عكس كلي ومن الذهن من وجه لامكان ملاحظة
الكواذب كزوجية الخمسة فيكون موجودا في الذهن لا في نفس الامر
ومثلها يسمى ذهنيا فرضا وزوجية الاربعة موجودة فيهما ومثلها
يسمى ذهنيا حقيقيا ولما تبجحت عناكب النسيان على القسم الاول
ما كان مشهورا وصار كأن لم يكن شيئا مذكورا فاقتصرت
على شرح القسمين الاخيرين معرضا في اكثر المباحث عما يرد على
الشارحين ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وانت خير
الفاتحين القسم الثاني في الطبيعيات اي في مباحث الاجسام الطبيعية
اقول الاولى ان يفسر بمباحث الحكمة الطبيعية ولعلك تقول مباحث
الاجسام الطبيعية هي بعينها مباحث الحكمة الطبيعية لان
الجسم الطبيعي موضوعها فالمال واحد فما وجه اولوية ما ذكرت
فاقول لا نم ان المال واحد فان موضوع الحكمة الطبيعية هو الجسم

الطبيعي من حيث يستعد للحركة والسكون لا مطلقا فليس مباحث

الاجسام الطبيعي مطلقا هي مباحث الحكمة الطبيعية بل من الحيثية

المذكورة ولا دلالة للفظ الطبيعيات على تلك الحيثية و ان سلمنا

فلا نسلم ان مقصود المص بان ان القسم الثاني في الحكمة الطبيعية

واذا امكن حمل كلامه على مقصوده من غير تكلف فحمله عليه اولى

من حمله على ما يؤول اليه وايضا يجب حمل الالهيات فيما يأتي من قوله

القسم الثالث في الالهيات على مباحث الحكمة الالهية قطعا فحمل

الطبيعيات التي هي نظيرها على ما ذكرناه اولى لتطابق النظيران

وذكر وان الجسم الطبيعي جوهر قابل للانقسام في الجهات الثلثة

واقول فيه نظر لانهم ان ارادوا القابل بالذات فلا يصدق هذا

التعريف على شيء لان القابل بالذات للانقسام في الجهات الثلثة

منحصرة في الجسم التعليمي اي الكم القائم بالجسم الطبيعي الساري فيه في

الجهات الثلثة وقد صرحوا بذلك وان ارادوا القابل في الجملة

يصدق التعريف على كل من الهيولى والصورة ايضا وهو مرتب على

ثلثة فنون لان الاجسام منحصرة في الفلكيات والعنصريات و

البحث اما عن احوال عامة لهما او خاصة لاحدهما الفن الاول فيما

يعم الاجسام اي الطبيعية وهي المتبادرة عند الاطلاق الى الفهم

اكثرهم على ان اطلاق الجسم على الطبيعي والتعليمي بالاشتراك اللفظي

وقد يقال ان الجسم هو القابل للابعاد الثلثة وان كان جوهرا فطبيعي

وان كان عرضا فتعليمي وهو مشتمل على عشرة فصول فصل

في ابطال الجزء الذي لا يتجزى ويقال له الجوهر الفرد ايضا وهو جوهر

ذو وضع لا يقبل القسمة اصلا لا قطعا ولا كسرا ولا وهما ولا

فرضا والقسمة الوهمية ما هو بحسب التوهم جزئيا والفرضية ما

هو بحسب فرض العقل كليا فان قلت لا حاجة الى اقامة الدليل على

بطلان هذا الامر اذ لا يتصور شيء لا يمكن للعقل فرض قسمته

غاية ما في الباب ان يكون المفروض محالا قلت المراد من انه

لا يقبل القسمة الفرضية ان العقل لا يجوز القسمة الفرضية

فيه لا انه لا يقدر على تقدير قسمته لا شك انه صالح للنزاع لانا لو فرضنا

جزءا بين جزئين فاما ان يكون الوسط مانعا من تلاقي الطرفين اولا

يكون لا سبيل الى الثاني لانه لو لم يكن مانعا لجاز الاجزاء من تداخله و

تداخل الجواهر اي دخول بعضها في بعض بحيث يتحدان في الوضع والحجم

بديهية وايضا فلا يكون وسط وطرف وقد فرضنا الوسط والطرف

هف فثبت كونه مانعا من تلاقيهما فما به تلاقى الوسط احد الطرفين غير
ما به تلاقى الطرف الآخر فينقسم لا يقال لا يلزم ان يكون له نهايتان ويجوز
ان يكون لشيء واحد غير منقسم في ذاته نهايتان هما عرضان حالان
فيه لانا نقول ان كانت النهايتان حالتين في محل واحد بحسب الاشارة
فيكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الاخرى فيلزم تلاقي الطرفين
وان كانتا حالتين في محلين متمايزين بحسب الاشارة فيلزم الانقسام في
وهما اذ يمكن ان يتوهم فيه شيء دون شيء كما يشهد به البديهة ولا
نقول لو فرضنا جزءا على ملتقى جزئين فاما ان يلاقي واحدا منهما فقط
او مجموعهما او من كل واحد منهما شيئا او واحدا منهما وبعضا من الاخر و
الاول مح والا لم يكن على الملتقى معين احد القسمين الاخيرين بل احد الا
قسام الاخر فيلزم الانقسام اي انقسام ما على الملتقى او الكل او ما على
الملتقى واحد الطرفين لا محالة ثم ينبغي ان يعلم ان هذين الدليلين
يدلان على بطلان تركب الجسم منها لامكان وقوع جزء بين جزئين
او على ملتقاهما والتالي بط لما فصل فكذا المقدم ولا دلالة لهما
على بطلان وجود الجزء في نفسه اذ ليس لنا ان نقول لو امكن وجود
الجزء في نفسه لامكن وقوع جزء بين جزئين او على ملتقاهما لاحتمال

ان تقتضي نوعه الاختصاص فزد فعلى هذا ناسب تقديمه في صدر البحث
فصل في ابطال تركب الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى ما قرئ لا يمكن اقامة الدليل
على بطلان وجود الجزء في نفسه بان نفرض الجزء بين جسمين او على ملتقاهما
كما لا يخفى على ذوي الافهام فصل في اثبات الهيولى ولا حاجة الى اثبات
الصورة الجسمية لانها الجوهر الممتد في جهات الثلث ووجودها
معلوم بالضرورة كل جسم من حيث هو جسم فهو مركب من جزئين يحل
احدهما في الآخر وانما قلنا من حيث هو جسم لانهم يثبتون له من حيث
هو نوع من انواع الجسم جزءا آخر حالا مع الصورة الجسمية في
الهيولى ويسمى صورة نوعية وسيجيء بيانها وقد فسر الحلول الاختصاص
شيء بشيء بحيث يكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الآخر
واعترض عليه بثلثة وجوه الاول انه لا يصدق على حلول الاعراض المجردات
فيها لانها لا يشار اليها اشارة حسية والاشارة العقلية الى ذات
المجرد غير الاشارة العقلية الى اعراضها فان العقل تميز كلا منهما
عن صاحبه بل لا اتحاد في الاشارة العقلية بخلاف الاشارة الحسية
فانها تتحد الى الحال والمحل الحسيين معا الثاني انه لا يصدق على
حلول الاطراف في محالها كحلول النقطة في الخط والخط في السطح والسطح

في الجسم لان الاشارة الى الطرف عين الاشارة الى ذي الطرف والثالث انه
يلزم منه ان يكون الاطراف المتداخلة عند تلاقيها حالا بعضها
ببعض وليس كذلك ويمكن ان يجاب عن الثاني بما ذكره بعض المحققين
من ان الاشارة الى النقطة اشارة الى الخط الذي هي طرفه فان الاشارة
الى الخط لا يجب ان يكون منطبقة عليه بل الاشارة اليه قد يكون امتدادا
خطيا موهوما آخذا من المشير منتهيا الى نقطة منه فكأن نقطة خرجت
من المشير وتحركت نحو المشار اليه فرسمت خطا انطبق طرفه على تلك
النقطة من المشار اليه وقد يكون امتدادا خطيا سطحيا ينطبق الخط
الذي هو طرفه على ذلك الخط المشار اليه فكأن خطا خرج من المشير ورسم
سطحا انطبق طرفه على المشار اليه والفرق بين الاشارتين ان الاولى
اشارة الى النقطة قصدا والى الخط تبعا والثانية بالعكس وكذا
الاشارة الى السطح قد يكون امتدادا خطيا منتهيا الى نقطة منه
فيكون اشارة الى تلك النقطة قصدا والى الخط والسطح تبعا والى
قد يكون امتدادا سطحيا ينطبق طرفه على خط من المشار اليه فيكون
ذلك الخط مشارا اليه قصدا وبالذات والنقطة والسطح تبعا
وبالعرض وقد يكون امتدادا جسميا ينطبق السطح الذي هو طرفه

6

على السطح المشار اليه فيكون السطح مشارا اليه قصدا والخط والنقطة
تبعا وكذا الاشارة الى الجسم اما امتداد خطي منتهي الى نقطة منه او
امتداد سطحي ينطبق الخط الذي هو طرفه على خط من ذلك الجسم او
امتداد جسمي ينطبق السطح الذي هو طرفه على سطح من الجسم المشار اليه
او ينفذ في اقطار المشار اليه بحيث ينطبق قطعة منه على الجسم
المشار اليه انطباقا وهميا والحال في تعلق الاشارة قصدا و
تبعا على قياس ما عرفت ثم انك اذا فتشت حالك في الاشارة الى
المحسوسات ظهر لك ان الاغلب في الاشارة اليها هو الامتداد الخطي
ولذلك قيل الاشارة الحسية امتداد خطي موهوم آخذ من المشير منتهي
الى المشار اليه اقول يمكن ان يتكلف ويجاب عن الثالث بان مجرد الا
تحاد في الاشارة لا يكفي لحصول الحلول بل لا بد من الاختصاص وهو
منتف في الاطراف المتداخلة اذ المراد بالاختصاص المذكور ههنا ان
لا يمكن تحقق هذا الشخص بعينه نظرا الى ذاته بدون ذلك كما في العرض
بالنسبة الى موضوعه وقيل معنى حلول الشيء في الشيء ان يكون
حاصلا فيه بحيث يتحد الاشارة اليهما تحقيقا كما في حلول الا
عراض وتقديرا كحلول العلوم في المجردات واقول فيه نظر لانهم صرحوا

قيل لان المجردات لو كانت مشارا
اليها بالحس لكانت الاشارة اليها عين
الاشارة الى اعراضها ١٢

بان الحال منحصر في الصورة والعرض والمحل في المادة والموضوع فلا
يكون حصول الجسم في المكان حلولا عندهم بل صرح بعضهم به
وهذا التعريف صادق عليه اما اذا كان المكان هو البعد المجرد
عن المادة فظ واما اذا كان السطح الباطن للجسم الحاوي المماس
للسطح الظاهر من الجسم المحوي فلان الاشارة الى الجسم اشارة
الى سطحه وبالعكس فيكون الاشارة الى سطحه اشارة الى السطح الذي
هو مكانه لانطباقه عليه وبالعكس فيكون الاشارة الى كل من المتمكن
والمكان اشارة الى الآخر وقد يفهم من ظاهر كلام المص في الالهيات ان
حلول الشيء في الشيء ان يكون مختصا به ساريا فيه ويرد عليه
انه لا يصدق على حلول الاطراف في محالها فان النقطة مثلا
غير سارية في الخط وايضا الاضافات مثل الابوة والبنوة حالة في
محالها وليست سارية فيها اذ لا يمكن ان يقع في كل جزء من الاب
جزء من الابوة وفي تعريف الحلول هو الاختصاص الناعت اي التعلق
الخاص الذي يصير به احد المتعلقين نعتا للآخر والآخر منعوتا
به والاول اعني الناعت حالا والثاني اي المنعوت محلا كالتعلق بين
البياض والجسم المقتضي لكون البياض نعتا والجسم منعوتا بان يقال

جسم ابيض ويرجع الى هذا ما قيل من ان الحلول اختصاص احد الشيئين
بالآخر بحيث يكون الاول ناعتا والثاني منعوتا وان لم يكن ماهية
ذلك الاختصاص معلومة لنا كالاختصاص البياض بالجسم لا الجسم بالمكان
اقول ههنا بحث لان بين الفلك وكوكبه والجسم ومكانه تعلقا
خاصا مصححا لان يقال فلك مكوكب وجسم متمكن كما ان بين البياض
والجسم تعلقا خاصا مصححا لان يقال جسم ابيض مع ان الكوكب غير
حال في الفلك والمكان في الجسم قطعا وانت تعلم انه اذا حمل الاختصاص
على ما بيناه لا يرد عليه ذلك لكنهم يكتفون لاثبات حلول شيء في آخر
بمجرد تعلق الناعت كما سيجيء يسمى المحل الهيولى الاولى والمادة وانما
قيدنا الهيولى بالاولى لانها قد يطلق على الجسم الذي تركب منه جسم آخر
كقطع الخشب التي تركب منها السرير وتسمى هيولى ثانية والحال
الصورة الجسمية فان قلت انهم عدوا مباحث الهيولى والصورة
من الالهي فلم ذكرها المص ههنا قلت لانه سلك في التعليم مسلك المعلم الاول
وقدم الطبيعي على الالهي لما مر ولما كان موضوع الطبيعي الجسم
الطبيعي المتألف عن الهيولى والصورة فاورد تلك المباحث ههنا
لتحقيق ماهية الموضوع وتوضيحها وانما قدم ابطال الجزء عليها

لتوقفها عليه وذكر صاحب المحاكمات لتوجيه ان تلك المباحث من
الالهي ان الاحوال المذكورة فيها الاحتياج الى المادة في الوجود فان البحث هنا
اما عن وجود المادة والصورة او عن تلازمهما وتشخصهما او لكل من ذلك
غني عن المادة اقول هذا الكلام مبني على ان الالهي علم باحوال الاشياء
لا يفتقر تلك الاحوال الى المادة والظاهر من عبارة الاكثر هو انه علم باحوال
اشياء لا يفتقر تلك الاشياء في الوجود الخارجي والتعقل الى المادة فتوجيهه
ان يقال لا شبهة في ان الهيولى مفتقرة الى الصورة لا يفتقر فيها اليها
ولا في ان الصورة لا يفتقر اليها في التعقل في الوجود الخارجي فلما بينوه
من ان الهيولى مفتقرة الى الصورة في الوجود والبقاء والصورة مفتقرة
اليها في التشكل دون الوجود لئلا يلزم الدور وبرهانه ان بعض
الاجسام القابلة للانفكاك مثل الماء والنار يجب ان يكون في
نفسه متصلا واحدا كما هو عند الحس والا فلم يكن اجزاؤها اجساما
لزم الجزء الذي لا يتجزى او الخط الجوهري وهو الجوهر الذي لا يقبل القسمة
الا في جهة واحدة او السطح الجوهري وهو الذي لا يقبل القسمة الا في
جهتين واستحالة وجودها بمثل ما مر في نفي الجزء وسيورده المص و
ان كانت اجزاؤها اجساما ننقل الكلام اليها ولا بد ان ينتهي الى جسم لا

مفصل فيه بالفعل والا لزم تركبه من اجزاء غير متناهية بالفعل
وهو محال لانه يستلزم ان يكون الجسم المركب منها غير متناه المقدار
ولا يتوهم ان هذا القول مناف لما صرح في جوابه من ان الجسم قابل للانقسام
الى غير النهاية اذ ليس معنى كلامهم انه يمكن ان يخرج تلك الانقسامات
الغير المتناهية من القوة الى الفعل بل المراد انه لا ينتهي في الانقسام
الى حد يقف عنده ولا يقبل الانقسام بعده وذلك على قياس ما قال
المتكلمون من ان مقدورات الله تعالى غير متناهية مع ان وجود
تأثير القدرة بتناهي في الخارج مطلقا عندهم فليس معناه الا ان
وجود تأثير القدرة لا يصل الى حد لا يمكن ان يتجاوزه بل كل مرتبة
يصل اليها تأثير القدرة يمكن وصوله الى مرتبة اخرى فوقها كما في لا تناهي
الاعداد فانها لا يصل الى حد الا ويمكن الزيادة عليه وههنا بحث اذ لا يلزم
من هذا الدليل ان شيئا من الاجسام القابلة للانفكاك يجب ان يكون
متصلا في نفسه بل غاية ما يلزم منه انه يجب انتهاؤها الى اجسام لا مفصل
فيها بالفعل ويجوز ان يكون هذه الاجسام القابلة للانفكاك غير
قابلة للانفكاك وكيف لا وقد قال ذيمقراطيس ان مبادي الاجسام اجسام
صغار صلبة لا تقبل الانفكاك وان كانت قابلة للقسمة الوهمية فلا بد

لاثبات المرام من نفي هذا الكلام ودونه خرط القتاد وقيل الظاهر سقاط
لفظ بعض عن المتن اقول ليس له وجه ظاهر فانك تعلم ان اللازم من الدليل
المذكور هو وجوب انتهاء الاجسام القابلة للانفكاك الى اجسام
متصلة فان ثبت ان هذه الاجسام المتصلة قابلة للانفكاك
ان بعض الاجسام القابلة للانفكاك لا كلها متصل واحد و[illegible]
من هنا اثبات الهيولى في الاجسام كلها الا ان ذلك المتصل المناسب للا
نفصال على قوله فذلك الجسم المتصل قابل للانفصال اي طارئ عليه
الانفصال فالقابل للانفصال في الحقيقة اما ان يكون هو المقدار اي
الجسم التعليمي والصورة المستلزمة للمقدار او معنى اخر لا سبيل الى الاول
والثاني والا لزم اجتماع الاتصال والانفصال في حالة واحدة وانه محال
لان الاتصال لازم للمقدار والصورة فانه اذا ورد الانفصال
انعدمت هويتهما وحدثت هويتان اخريان والقابل ما يلزم ان يجب
وجوده مع المقبول اذا كان المقبول وجوديا او عدم ملكة والا
نفصال كذلك لان المراد منه اما حدوث هويتين او عدم الا
تصال عما من شانه هو فتعين ان يكون القابل معنى اخر وهو المعنى من
الهيولى ولا يخفى عليك انه لا اشعار في هذا الكلام الى ان الهيولى

جوهر محل للصورة والتقرير الجامع ما ذكره بعض المحققين من ان
الجوهر الوحداني المتصل في حد ذاته لو كان قائما بذاته لكان تفريق
الجسم الى جسمين اعداما لجسميته بالكلية وايجادا لجسمين آخرين
وذلك لان الجسم المتصل في حد ذاته اذا كان ذا ذراعين مثلا
فاذا طرء عليه الانفصال وحصل هناك جسمان كل واحد منهما
ذراع فلا يكون ذلك المتصل الوحداني الذي كان ذا ذراعين بلا مفصل
باقيا بذاته ضرورة ولم يكن هذان القسمان موجودين فيه
الا كان ذا مفصل بالفعل لا متصلا في حد ذاته فقد عدم
ذلك المتصل بالكلية ووجد متصلان اخران من كتم العدم
فلا بد هناك من شيء اخر مشترك بين المتصل الاول وهذين المتصلين
ولا بد ان يكون ذلك الشيء باقيا بعينه في الحالين لئلا يكون
التفريق اعداما بالكلية له ايضا فيكون ذلك الباقي بعينه موجبا
لارتباط القسمين بذلك الجسم المقسوم ويكون هو مع المتصل
الواحد متصلا واحدا ومع المتصلين متصلا متعددا كل
من ذلك المتعدد متصل واحد فلا يكون ذلك الشيء في نفسه واحدا
ولا متعددا ولا متصلا ولا منفصلا بل هو في ذلك تابع لذلك

الجوهر المتصل في ذاته فيكون واحدا بوحدته ومتعددا بتعدده متصلا
مع كونه متصلا واحدا ومع المتعدد متصلا متعددا منفصلا ومع
انفصال بعضه عن بعض واذا كان ذلك الشئ مع المتصل الواحد متصلا
واحدا ومع المتعدد متصلا متعددا كان المتصل الواحد والمتعدد
مختصا به تابعا له فيكون محلا للمتصل الواحد حال الاتصال و
للمتصلين حال الانفصال فيكون جوهرا قطعا فذلك الجوهر الذي هو
محل الجوهر المتصل في حد ذاته هو المسمى بالهيولى الاولى وذلك الجوهر
المتصل يسمى صورة جسمية والجسم المطلق مركب منهما اقول فيه بحث اذ لابد
لبيان حلول الصورة الجسمية في الهيولى من اثبات ان الصورة نفسها
نعت للهيولى كان البياض نعت للجسم ولا يجدي ما ذكره من ان الصورة
واسطة لاتصاف الهيولى بالوحدة والكثرة والاتصال والانفصال
والا لزم ان يكون الجسم حالا في العرض القائم به لان الجسم واسطة
لاتصاف ذلك العرض بالتحيز بالعرض ويمكن ان يجاب بان حلول
العرض في شئ يقتضي ان يكون الاول نعتا تابعا للثاني وحلول الجوهر في
شئ يقتضي ان يكون جميع النعوت الثابتة للاول بالذات نعوتا
للثاني بالعرض والجسم ليس واسطة لاتصاف العرض بجميع نعوته و

قولهم

قولهم الاختصاص الناعت يشمل القسمين واعلم ان ما ذكرناه هو
مذهب المشائين كارسطو والشيخين ابي نصر وابي علي واما الاشراقيون
كافلاطون والشيخ المقتول فقد ذهبوا الى ان الجوهر الواحد الذي
المتصل في حد ذاته قائم بذاته غير حال في شئ اخر لكونه متحيزا
بذاته وهو الجسم المطلق فهو عندهم جوهر بسيط لا تركيب فيه
بحسب الخارج اصلا فانه قابل الطريان الاتصال والانفصال
مع بقائه في الحالين في ذاته فهو من حيث جوهره وذاته يسمى
جسما ومن حيث قبوله للصورة النوعية التي لانواع الجسم يسمى
هيولى واذا ثبت ان ذلك الجسم مركب من الهيولى والصورة وجب
ان يكون الاجسام كلها مركبة من الهيولى والصورة لان الطبيعة
المقدارية اي الصورة الجسمية اما ان يكون بذاتها غنية عن المحل
او لم يكن والاول محال والا استحال حلولها في المحل المستلزم لافتقارها
اليه لان الغنى بذاته عن الشئ استحال حلوله فيه فتعين افتقارها بذاتها
الى المحل وفيه نظر لانه لا يلزم على تقدير عدم الغنى الذاتي الافتقار
الذاتي لاحتمال ان لا يكون الشئ غنيا لذاته عن المحل ولا محتاجا
لذاته اليه بل يعرض كل منهما لامر على ما قال شارح المواقف لا واسطة

بين الحاجة والغنى الذاتيين فان الشى ما ان يكون لذاته محتاجا
الى المحل اولا واذا لم يكن محتاجا اليه لذاته كان مستغنيا عنه فى حد ذاته
اذ لا معنى للغنى سوى عدم الحاجة اولى فيه بحث لانه ان اراد من
المستغنى عن المحل فى حد ذاته ما يكون ذاته علة لعدم احتياجه الى
المحل فالشرطية ممنوعة لجواز ان لا يكون الشى علة للاحتياج
ولا لعدمه وان اراد منه ما لا يكون ذاته علة لاحتياجه الى
المحل سوا كان علة لعدم احتياجه اليه او لا فلا نم استحالة حلول الصورة
فى المحل على تقدير الغنى الذاتى لاحتمال ان يكون غير الصورة علة
للاحتياج فكل جسم مركب من الهيولى والصورة هذا الحكم موقوف
على اثبات ان الصورة الجسمية ماهية نوعية اذ يحتمل ان
يكون جنسا او عرضا عاما و ح يجوز اختلاف مقتضاها فى
افرادها واستدل الشيخ فى الشفا على ذلك بان الجسمية اذا خالفت
جسمية اخرى كان ذلك لاجل ان هذه حارة وتلك باردة او
هذه لها طبيعة فلكية وتلك لها طبيعة عنصرية الى غير
ذلك من الامور التى تلحق الجسمية من خارج فان الجسمية امر موجود
فى الخارج والطبيعة الفلكية مثلا موجود آخر قد انضاف هذه

الطبيعة

الطبيعة فى الخارج الى الطبيعة الجسمية الممتازة عنها فى الوجود
بخلاف المقدار مثلا فانه امر مبهم لا يوجد فى الخارج ما لم يتنوع بالفصول
الذاتية بان يكون خطا او سطحا مثلا وكل ما كان اختلافه بالخارجيات
دون الفصول كان طبيعة نوعية وفيه نظر لجواز ان يكون جسمية
الفلك المنضمة فى الخارج الى الطبيعة الفلكية مخالفة فى الحقيقة لجسمية
العناصر المنضمة فى الخارج الى الطبيعة العنصرية ويكون مطلق الجسمية
عرضا عاما او طبيعة جنسية مشتركة بين الجسميات المتخالفة
الحقائق وانحصار ما به التخالف بين الجسميات فى تلك الامور الخارجية
عنها المضافة اليها بحسب الخارج مم لا بد من دليل وقد يذهب ان
الجسمية طبيعة نوعية لكن لا نم وجوب تساوى افرادها فى الحاجة
الى المادة وانما يكون كذلك لو كانت المحتاجة الى المادة لذاتها وهو مم
لجواز ان يكون الاحتياج اليها لتشخصها فان الطبيعة النوعية
مختلفة بالتشخصات كما ان الطبيعة الجنسية مختلفة بالفصول
فكما جاز اختلاف مقتضى الطبيعة الجنسية بحسب اختلاف الفصول
فلم لا يجوز اختلاف مقتضى الطبيعة النوعية بحسب اختلاف التشخصات
ويجاب بانا نعلم بالضرورة ان الحاجة الى المادة ليس من جهة

هذه الجسمية وتلك الجسمية وتلك الجسمية وهذه الجسمية انما هي
طبيعة الجسمية وهذيتها فلما لم يكن للهذية دخل في الحاجة الى المادة
كان الحاجة الى المادة امرا لا يعرضها الا لذاته فتامل فصل في اثبات ان
الصورة الجسمية لا تتجرد عن الهيولى لا يخفى عليك ان هذا المقصد و
مقصد الفصل السابق متحدان في المآل لانها لو وجدت بذاتها
دون حلولها في الهيولى فاما ان يكون متناهية في المقدار او غير
متناهية لا سبيل الى الثاني لان الاجسام اذا ابقيناها الابعاد ولا يخرج عن
بعد كلها متناهية والا لامكن ان يخرج من مبدأ واحد امتدادان على
واحد كالهما ساقا مثلث وكلما كانا اعظم كان البعد بينهما ازيد فلو
الى غير النهاية لامكن بينهما بعد غير متناه مع كونه محصورا بين حاصرين
هذا اعترض عليه الشيخ في الشفا بانا لا نسلم انه يلزم وجود بعد بين خطين
غير متناه غاية ما في الباب ان يكون التزايد الى غير النهاية لكن
ليس يلزم منه ان يكون هناك بعد زائد الى غير النهاية بل كل
بعد فرض فهو لا يزيد على بعد متناه الا بقدر متناه لا بد ان يكون
متناهيا وهذا كالعدد يقبل الزيادة الى غير النهاية مع ان كل
مرتبة من مراتبه في النظام الغير المتناهي عدد متناه لا يزيد على مرتبة

اخرى تحتها الا بواحد وقيل ان شئت فرضت الانفراج بقدر الامتداد
فيلزم انحصار ما لا يتناهى بين حاصرين لزوما لا سترة به وفيه نظر اذ المحال
انما نشأ من فرض امرين متناقضين كفرض وجود زيد وعدمه فان وجود
خط واصل بين الضلعين يستحيل مع عدم تناهيهما فان الخط الواصل
بينهما انما يتصل بين نقطتين هما منتهيان تينك النقطتين
كيف لا ويكون كل منهما محصورا بين الآخر وذلك الخط الواصل و
قيل لا يتضح هذه المقدمة حق الاتضاح بحيث يندفع المنع المذكور الا
بتمهيد مقدمات الاولى ان الخطين الممتدين من مبدأ واحد الى غير
النهاية يمكن ان يفرض بينهما ابعاد غير متناهية بحسب العدد متزا
بقدر واحد مثلا ولو امتد من مبدأ واحد مثل نقطة آ خطان غير



متناهيين لامكن ان يفرض على الخطين نقطتين متساويتي البعد
عن نقطة آ كنقطتي ب ج بحيث لو وصلنا بينهما بخط ب ج لكان مساويا
لكل من خطي آب آج حتى يكون اب ج مثلثا متساوي الاضلاع ولنفرض
ان كلا من الاضلاع ذراع وان نفرض عليهما نقطتين اخريين متساويتي
البعد عن نقطتي ب ج كنقطتي د ه بحيث يكون بعدهما عن ب ج
كبعدي ب ج عن آ ويكون كل من آد آه ذراعين حتى لو وصلنا بين

نقطتي خط ده كان كل ضلع من مثلث آده ذراعين وان نفرض بينهما نقطتين
اخريين على الوجه المذكور كنقطتي و ز ونصل بينهما بخط و ز حتى يكون
كل من الاضلاع آو ز ثلثة اذرع ثم نفرض ح ط ثم ى ك ثم ل م ثم ن س و
نصل بينها بخطوط ح ط ى ك ل م ن س على المذكور وهكذا الى غير النهاية
ونسمي خط ب ج البعد الاصل والذي بعده اعني ده البعد الاول و و ز
البعد الثاني و ح ط البعد الثالث وعلى هذا الترتيب الى ما لا نهاية فان كلا من تلك
الابعاد مشتمل على البعد الذي قبله وعلى زيادة ذراع مثلا والبعد الاول
اعني ده مشتمل على البعد الاصل اعني ب ج وزيادة ذراع والبعد الثاني
اعني و ز مشتمل على ده وزيادة ذراع وهكذا الى غير النهاية فكل بعد من الا
بعاد المفروضة فوق البعد الاصل مشتمل عليه وعلى زيادة فههنا زيادات
غير متناهية بعدد الابعاد الغير المتناهية التي فوق البعد الاصل الثالثة
ان كل جملة من تلك الزيادات الغير المتناهية فانها موجودة في بعد
واحد فوق الابعاد المشتملة على تلك الجملة والا لم يوجد فوق تلك الا
بعاد بعد فيلزم ان يوجد في تلك الابعاد بعد هو اخر الابعاد فيلزم
من هذا تناهي الخطين على تقدير عدم تناهيهما وان تحقق مثلا الزيادتان
الموجودتان في البعد الاول والثاني موجودتان في البعد الثالث لان

البعد الثالث مشتمل على البعد الثاني المشتمل على البعد الاول وهو مشتمل
عليهما وعلى زيادتهما بالضرورة وكذا الزيادات الثلث المشتمل عليها
الابعاد الثلثة موجودة في البعد الرابع وهكذا الى ما لا نهاية له
واذا تمهدت المقدمات الثلث فنقول ان امتد الخطان المذكوران من
مبدء واحد الى غير النهاية لزم ان يوجد بينهما ابعاد غير متناهية
متزايدة بقدر واحد وهذا بحكم المقدمة الاولى فيوجد بينهما
زيادات غير متناهية بحكم المقدمة الثانية فبحكم المقدمة الثالثة
يوجد تلك الزيادات الغير المتناهية في بعد واحد والبعد
المشتمل على الزيادات الغير المتناهية غير متناه محصور بين الخطين فيوجد
بعد واحد غير متناه محصورا بين حاصرين فثبت ما ادعيناه
من المقدمة واندفع منع المذكور وفيه نظر من وجهين الاول
لا يلزم من المقدمة الثالثة وجود بعد واحد مشتمل على تلك
الزيادات الغير المتناهية لانا لا نسلم انه اذا كان كل جملة من الزيادات
الغير المتناهية في بعد يجب ان يكون جميع تلك الزيادات في بعد لجواز
ان لا يكون الحكم على كل واحد حكما على الكل المجموعي فان كل واحد من
الانسان يشبعه هذا الرغيف ويسعه هذه الدار والمجموع ليس كذلك

لانه اذا سلم ان كل جملة من الزيادات الغير المتناهية موجودة في بعد يلزم ان يكون مجموع الزيادات [illegible] موجودا في بعد [illegible] لكان المجموع [illegible] موجودا في بعد [illegible]

وفيه نظر اذا ثبت حصول كل مجموع هو موجود في بعد وكان مجموع الزيادات

الغير المتناهية مجموعا موجودا وجب حصوله ايضا في بعد وفيه بحث

لانه ان اراد بالمجموع المجموع المتناهي فمسلم ان كل مجموع متناه فهو في بعد

لكن لا يلزم ان يكون مجموع الزيادات الغير المتناهية في بعد وان

اراد به مطلق المجموع سواء كان متناهيا او غير متناه فلا نسلم ان

كل مجموع في بعد الثاني انه لا فائدة في فرض تساوي الزيادات لان

البعد المشتمل على الزيادات الغير المتناهية غير متناه سواء كان تلك

الزيادات متساوية او متناقصة او متزائدة لانها زيادات متوالية

وكلما ازداد تزيد المقدار فلما ازدادت الى غير النهاية يكون البعد المشتمل

عليها غير متناه بالضرورة وفيه ان التزايد على سبيل التناقص

لا تقييد اذ لا يجب ان يكون البعد المشتمل على الزيادات المتناقصة

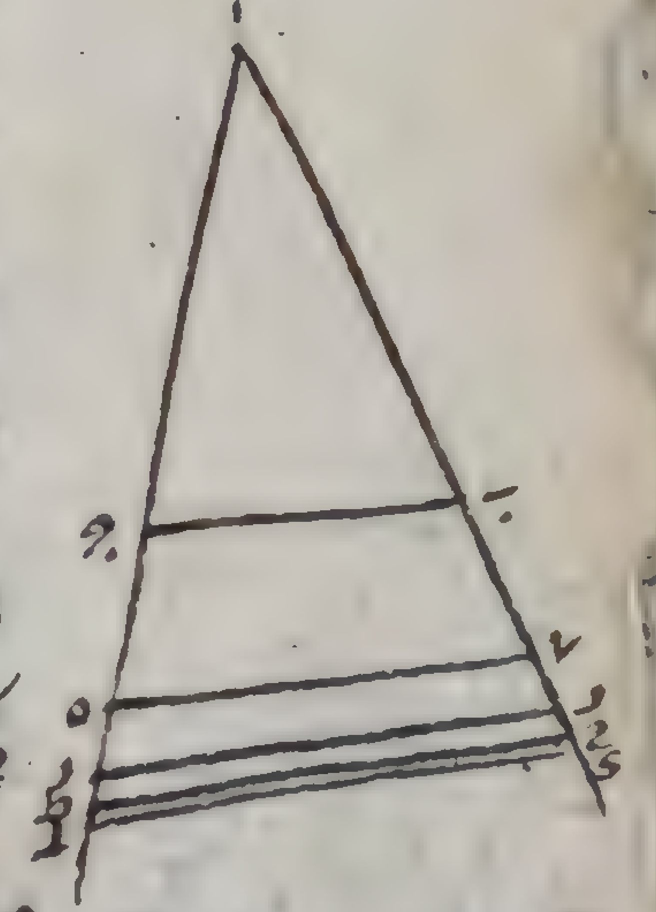
الغير المتناهية غير متناه لانا لو فرضنا خطا بقدر شبر ونجعل البعد

الاصل نصفه ثم ننصف النصف الباقي ونزيد على البعد الاصل حتى

يكون بعدا اولا ثم ننصف نصف النصف ونزيد على البعد الاول و

يصير بعدا ثانيا فهكذا يمكن ان ننصف الباقي الى غير النهاية لان الخط

قابل للقسمة الى ما لا يتناهى ومع ذلك لا يكون البعد المشتمل على جميع تلك



الزيادات شبرا واحدا بل انقص منه واما اذا كان التزايد على سبيل التساوي

او التزايد فهو مفيد للمطلوب وانما اقتصر على الاول لان المثل موجود في التزايد

فاذا علم حصول المط من اعتبار المثل علم حصوله من التزايد بطريق الاولى

دون العكس وفيه بحث لان الخط وان كان قابلا للقسمة الى غير

النهاية لكن خروج جميع الاقسام الى الفعل مح ولو فرض خروج جميعها

الى الفعل كان البعد المشتمل على تلك الزيادات الغير المتناهية غير متناه

ضرورة ان المقدار يزداد بحسب ازدياد الاجزاء فاذا كانت الاجزاء غير

متناهية يكون البعد غير متناه فيكون ما لا يتناهى محصورا بين

حاصرين واما بيان انه لا سبيل الى القسم الاول فلانها لو كانت متناهية

لاحاط بها حد او حدود فتكون متشكلة لان الشكل هو الهيئة الحاصلة

من احاطة الحد الواحد او الحدود اي حدين او اكثر بالمقدار اي الجسم

التعليمي والسطح فان اطراف الخطوط اعني النقط لا يتصور احاطتها

بها اصلا والمراد بالاحاطة ههنا هو الاحاطة التامة ليخرج الزاوية

فانها على الاصح هيئة وكيفية عارضة للمقدار من حيث انه محاط بحد او

احاطة غير تامة مثلا اذا فرضنا سطحا مستويا محاطا بخطوط ثلثة

مستقيمة فاذا اعتبر كونه محاطا بالخطوط الثلث كانت الهيئة العارضة له

بهذا الاعتبار وهي الشكل واذا اعتبر هنا خطان غير مستقيمين متلاقيان
على نقطة منه كانت الهيئة العارضة لهذا الاعتبار هي الزاوية هذا
ما اشتهر بينهم ويلزم منه ان لا يكون لمحيط الكرة وامثاله شكل و
الانسب ان يقال الشكل هو الهيئة الحاصلة للمقدار من جهة الاحاطة
سواء كان احاطة المقدار به او احاطته بالمقدار ليشمل ذلك بل محيط
الدائرة وامثاله ايضا وقد يقال انما يلزم تشكل الصورة اذا كانت متناهية
في جميع الجهات ولم يثبت ذلك بما ذكره من الدليل لانه لو فرض اللاتناهي
من جهة الطول فقط لم يمكن وجود خطين يخرجان من نقطة واحدة
وينفرجان متزايدين الى غير النهاية ضرورة توقف امكان انفرا[جهما]
كذلك على اللاتناهي في العرض اقول لا حاجة لنا الى اثبات تشكلها
فانها اذا كانت متناهية ولو في جهة واحدة لكانت لها هيئة مخصوصة
عن جهة ذلك التناهي فننقل الكلام الى تلك الهيئة فذلك الشكل اما
ان يكون للجسمية اي الصورة الجسمية لذاتها من حيث هي وهو
محال والا لكانت الاجسام كلها متشكلة بشكل واحد او بسبب لازم للجسمية
وهو محال ايضا او بسبب عارض لها وهو ايضا محال والا لامكن زواله اي العارض
او التشكل فامكن ان يتشكل الصورة بتشكل آخر فيكون قابلة للانفصال

وقد يقال لا نم ان تبدل الشكل انما يكون بالانفصال فان الامر المتصل
المدور اذا كعب يتغير شكله من غير فصل وانفصال واجيب بانه ان لم يكن هناك
انفصال فلا بد من انفعال وهو من لواحق المادة وتوضيحه على ما
قرروه ان في الجسم فعلا وانفعالا ولا يجوز ان يكون امر واحد
فاعلا ومنفعلا ففي الجسم امران يفعل باحدهما وينفعل بالاخر فا
لاعراض الانفعالية تابعة للمادة والفعلية للصورة وهذا منقوض
اما اجمالا فبان النفس تفعل فيما تحتها من الابدان وتنفعل عما فوقها
من المبادي العالية مع انها غير مادية واما تفصيلا فلجواز ان يكون
الفاعل والمنفعل واحدا من جهتين وكل ما يقبل الانفصال فهو مركب
من الهيولى والصورة المناسب ان يقال فهو مقارن للهيولى فيكون الصورة
المفارقة عن الهيولى مقارنة لها هذا خلف لذلك نقول الجسم لا يخلو من
ان يكون ذلك الشكل للجسمية مع لوازمها او مع عارضها او للوازمها
مع عارضها او لمجموع الثلثة او للمباين وحده او مع غيره فانه لو
كان للاول لكانت الاجسام كلها متشكلة بشكل واحد ولو كان لاحد
من الثلثة التالية له لامكن ان يتشكل الصورة بشكل آخر واما المباين فنعلم
بالضرورة انه لا يكون علة الشكل معين [illegible] الا لرابطة خاصة هناك

فاما ان يكون مع الرابطة كافيا فى تحقق ذلك الشكل اولا وعلى الاول ان
كان ممتنع الزوال لم يتعقل التردد بين الامور المذكورة الى الرابطة والا
فيلزم المحذور الثانى قطعا وعلى الثانى ان كان كل من المباين والمقارن
ممتنع الزوال ورد الرابطة بين تلك الامور والا فيلزم المحذور الثانى
ولما كان نفى هذه الاحتمالات ظاهرا انما ذكره للمص بادنى تامل لم يتعرض
له فان قلت يجوز ان يكون المباين الممكن الزوال علة للشكل والصورة
معا فيزول ويزول الصورة ايضا ولا يبقى متشكلا بشكل آخر فلت المباين
ان كان مجردا فابدى والا استحال ان يكون علة للصورة على ما
قرره وعجز ثبات العقل نعم يمكن المناقشة ههنا باحتمال ان يكون
الشكل المتشخص الصورة اللهم الا ان يقال الشكل علة المتشخص كما ذهب اليه بعضهم
وسيأتى الكلام فيه وقد يقال لتوجيه هذا المقام ان الشكل المعين الحاصل
للصورة لا بد له من مخصص فيها اذ نسبة الفاعل الى جميع الاشكال على السوية
فذلك المخصص اما هو الجسمية او لازمها او عارضها وكانه مبنى على ما
ذهبوا اليه من ان الهيولى العنصرية والصورة والاعراض والنفوس
فايضة عن العقل الفعال وانما عدلنا عنه لانهم ما اقاموا دليلا على القاعدة
المذكورة على انهم متزلزلون فى تلك القاعدة فيسندون الافعال

17
الى غير العقل الفعال ايضا كما يظهر بالرجوع الى مباحث الصورة النوعية والميل
والمزاج فصل فى ان الهيولى لا يتجرد عن الصورة لانها لو تجردت عن الصورة
فاما ان يكون ذات وضع اى قابلة للاشارة الحسية او لا يكون
لا سبيل الى كل واحد من القسمين فلا سبيل الى تجردها عن الصورة اما انه
لا سبيل الى الاول فلانها حينئذ اما ان ينقسم او لا لا سبيل الى الثانى لان كل
ما له وضع فهو منقسم اى قابل للانقسام على ما مر فى نفى الجزء الذى لا
يتجزى لا يخفى عليك انه لم يرد المتبادر من عبارته وهو ان كل ما
له وضع فهو قابل للانقسام ولا دلالة على ان كل عرض سواء كان
جوهرا او عرضا لانهم قائلون بوجود النقطة وما مر فى نفى الجزء يدل
على ان كل جوهر ذى وضع فهو قابل للانقسام ولا دلالة على ان كل عرض
ذى وضع ايضا كذلك اذ لا امتناع فى تداخل النقاط قطعا فمراده ان كل جوهر
له وضع فهو قابل للانقسام وح لا يتم الكلام الا اذا ثبت ان الهيولى جوهر و
قد يستدل عليه تارة بانها محل لصورة الجسمية وقد اشرنا
اليه مع ما عليه وتارة بانها جزء الجسم الذى هو جوهر وهذا
مردود لان الهيئة المخصوصة جزء السرير مع انها عرض ولا سبيل
الى الاول لانها حينئذ اما ان ينقسم فى جهة واحدة فقط فيكون جوهرا

اوفي جهتين فقط فيكون سطحا جوهريا اوفي ثلث جهات فيكون

جسما اقول لا يخفى الكلام في هذا المقام عن اضطراب اذ لا يشتبه في ان

الشق الثاني من الترديد الاول هو عليهم الوضع مطلقا فان اراد

بالشق الاول ذات الوضع في الجملة فلا نم ان ماله وضع في الجملة

ومنقسم في الجهات الثلث منحصر في الجسم وان اراد ذات الوضع بالذات

فمع عدم مساعدة اللفظ لم يكن ذلك الترديد حاصرا ووجب ايضا

حمل الجسم ههنا على الصورة الجسمية بناء على انها الجسم في بادي

النظر كما حمله شارح المواقف في هذا المقام عليها وهو غير ملايم

لما سيجي من انها لو كانت جسما لكانت مركبة من الهيولى والصورة

وكل واحد منها باطل اما انه لا يجوز ان يكون خطا فلان وجود

الخط على الاستقلال اي الجوهري محال لانه اذا انتهى اليه طرفا السطحين

فيدهما ببعضهم بمستقيمي الاضلاع واقول هذا التقييد مضر لنا لانه

لا يتم المط الا بابطال الخط الجوهري مطلقا سواء كان مستقيما او

غيره وهذا مختص بابطال المستقيم منه على انه يكفي في ذلك استقامة

جميع اضلاعهما فاما ان يجب تلاقيهما او لا يجب لا جائز ان لا يجب

والا لزم تداخل الخطوط وهو محال لان كل خطين مجموعهما اعظم من

١٧

الواحد والتداخل توجب خلافه فيه هف قيل ان اراد ان كل خطين

فهما اعظم من احدهما في جهة الطول فم لكن الكلام ليس في اجتماعهما في

الطول بل في العرض وان اراد في جهة العرض فمم وعلى الاعظم الخط في

تلك الجهة وتوضيحه ان امتناع التداخل انما هو في المقادير فلا

مقدار له اصلا لا يمتنع التداخل فيه بوجه من الوجوه وماله مقدار

في جهة واحدة فقط امتنع التداخل من تلك الجهة فقط وماله مقدار

في جهتين فقط امتنع التداخل فيه في الجهتين فقط دون الجهة الثالثة

وماله مقدار في الجهات الثلث امتنع التداخل فيه بالكلية وان قلت

فعلى ما ذكرت لا يمتنع التداخل في الاجزاء التي لا يتجزى اذ لا مقدار

لها اصلا قلت الحكم بامتناع التداخل انما هو على تقدير تركب الجسم

منها اذ على هذا التقدير لو تداخلت لم يحصل من انضمام بعضها

الى بعض ماله مقدار في جهته فضلا عما له مقدار في الجهات الثلث

انتهى كلامه انا فرض الخط الجوهري بين خطين جوهريين بل بين جسمين

فالتداخل هناك محال قطعا لما صرح به شارح المواقف قدس سره

حيث قال لبيان استحالة التداخل بين الاجزاء التي لا يتجزى ان بديهة

العقل شاهدة بان المتحيز بذاته يمتنع ان يداخل مثله بحيث يصير

لا يزال ان تداخل مثلها ان يكون تابعا في التحيز لغيره وهو من ان الوضع لا من شان

جميعا كحجم الواحد منها وقد ظهر منه ان قوله الحكم بامتناع التداخل انما
هو على تقدير تركب الجسم منها مردود لان تداخل تلك الاجزاء محال
سواء تركب الجسم منها اولا والتفصيل ان بديهة البديهة تحكم بان تداخل
الجواهر محال مطلقا واما تداخل غيرها فعلى ما قرره المعترض فلا يحسن قوله
امتناع التداخل في المقادير انما هو من حيث مقاديرها وقد يجاب عن اصل
الاعتراض بان هذا الناظر معترف بان مجموع الخطين اعظم من احدهما
في الطول فلو تداخل الخط المستقل المتوسط بين الخطين العرضيين في
احدهما لم يكن المتداخلان معا اطول من احدهما والا لم يكن الخط
المستقل متوسطا بينهما بل يقع خارجا عنهما لكن المفروض انه متوسط
هف واقول فساده ظاهر لان الناظر معترف بان كل خطين مجموعهما
اعظم من الواحد اذا كان ملاقيا فيه في الطول واما اذا كان ملاقيا فيه
في العرض فلا ولا جايز ان يحجب والا لانقسم الخط في جهتين لان ما
يلاقي منه احدهما غير ما يلاقي الاخر وهو محال واما انه لا يجوز ان يكون
سطحا فلانها لو كانت سطحا فاذا استحال طرفا الجسمين فاما ان
يحجب كلاهما او لا يحجب وكل واحد منهما باطل لما مر واما انه لا يجوز
ان يكون جسما فلانها لو كانت جسما لكانت مركبة من الهيولى

والصورة لما مر واما انه لا سبيل الى الثاني فلانها اذا كانت غير ذات
وضع فاذا اقترنت بها الصورة الجسمية وصارت ذات وضع
بالضرورة فاما ان لا يحصل في حيز اصلا او يحصل في جميع
الاحياز او يحصل في بعض الاحياز دون بعض قيل عليه يجوز
ان لا يقترن بها الصورة ابدا واجيب بانها بالنظر الى ذاتها ان
لم يقبل الصورة لم يكن هيولى بل من المفارقات وان قبلتها فلحوق
الصورة ممكن لها بحسب ذاتها والممكن لا يلزم منه محال لكن عروض الصورة
لها مستلزم للمحال لانه الممتنع بالغير يمكن ان يستلزم ممتنعا بالذات كما
ان عدم العقل يستلزم عدم الواجب وهو ممتنع لذاته لانا نقول
الممتنع بالغير انما يستلزم ممتنعا بالذات من حيث انه ممتنع فان
استلزام عدم العقل عدم الواجب من حيث انه وجوبه واجب
وعدمه ممتنع لوجود الواجب واما بالنظر الى ذاته مع قطع النظر عن
الامور الخارجية فلا يستلزم المحال والا لم يكن ممكنا بالذات وههنا
كذلك لان الهيولى المجردة اذا نظر اليها في حد ذاتها من غير نظر الى
المانع وفرض لحوق الصورة اياها يلزم منه محال وقد يجاب ايضا
بان الكلام في هيولى الاجسام هل كانت مقترنة بالصورة في

اصل الفطرة غير منفكة عنها كما هي الان او كانت في اصل الفطرة
مجردة ثم اقترنت بالصورة والاول والثاني محالان بالبديهة والثا
ايضا محال لان حصولها في كل واحد من الاحياز ممكن لان الهيولى على
ذلك التقدير نسبتها الى جميع الاحياز على السوية وكذلك نسبة الصورة
الجسمية فانها تقتضي حيزا مطلقا لا معينا فلو حصلت في بعض
الاحياز دون بعض يلزم الترجيح بلا مرجح وهو محال فان قيل يجوز ان
يقتضيه الصورة النوعية المقارنة للصورة الجسمية على ما سنذكرها
واجيب بان الصورة النوعية وان عينت مكانا كليا لكن
نسبتها الى جميع اجزائه واحدة فلا يصلح مخصصا للهيولى بجزء
معين منها او لك ان تقول يجوز ان يقارن الهيولى صورة اخرى
او حالة من الاحوال تعين لها بعض اجزاء المكان الكلي وايضا قد
يكون للهيولى المجردة هيولى عنصر كلي فلا حاجة في التخصيص الى
غير الصورة النوعية وقد يجاب بان الهيولى اذا حصلت
في بعض الاحياز فلا بد ان تخصص كل من الاجزاء بجزء
معين من اجزاء ذلك الحيز والصورة النوعية لا يقتضي ذلك
لان نسبتها اليها يكون ترجيحا بلا مرجح قطعا ولا يبعد ان يقـ

ان الهيولى المقارنة للصورة المتصلة متصلة فيكون اجزاؤها مفروضة
لا موجودة في الخارج ولا يقتضي مكانا وقد جاز ان يكون هناك
حالة مخصصة للهيولى بوضع معين ولا يلزم اعتراض على هذا
التقدير بان يقال ان الماء اذا انقلب هواء او على العكس صار المنقلب
اولى بموضع من اجزاء الحيز الطبيعي لما انقلبت اليها مع تساوي نسبة
اليها فليكن الهيولى بعد مفارقة الصورة اولى بحيز مع تساوي
نسبتها الى جميع الاحياز لان الوضع السابق يقتضي الوضع
فلا يكون ترجيحا بلا مرجح اي اذا انقلب مثلا جزء من الماء هواء فان
كان قبل الانقلاب في الموضع الطبيعي للماء انتقل الى اقرب مواضع الهواء
من ذلك الموضع فالقرب مرجح للحصول فيه وان كان قبل الانقلاب
في موضع الهواء قد استقر فيه بعده طبعا فالحصول في ذلك الموضع
مرجح ولا يتصور مثل ذلك في الهيولى التي لا وضع لها اصلا
فصل في اثبات الصورة النوعية وهي التي يختلف بها الاجسام
كلها انواعا اعلم ان لكل واحد من الاجسام الطبيعية صورة اخرى
غير الصورة الجسمية لان اختصاص بعض الاجسام ببعض الاحياز
اي باقتضاء السكون عند حصوله فيه والحركة اليه عند خروجه

عن دون البعض ولسائر اثاره لتيل الامر خارج عن الجسم بالضرورة ولا
الهيولى لانها قابلة فلا يكون فاعلة لما مر ولان الهيولى العناصر مشتركة
لا نفكاك بعضها بعضا فلا يكون مبدا الامور مختلفة واما ان
يكون الجسمية العامة اى الصورة الجسمية المتشابهة فى جميع الاجسام
كلها فى ذلك فتعين او الصورة اخرى لا سبيل الى الاول والا لا
شتركت الاجسام كلها فى ذلك فتعين الثانى وهو المطلوب لا يخفى
عليك انه لا بد لاختصاص الاجسام بصورها النوعية من سبب
وقد ذهبوا الى ان الاختصاص فى الاجسام العنصرية لان
المادة العنصرية قبل حدوث كل صورة فيها كانت متصفة بصورة
اخرى لاجلها استعدت لقبول الصورة اللاحقة واما فى الاجسام
الفلكية فلان كل فلك مادة مخالفة بالماهية لمادة الفلك الاخر
وكل مادة فلكية لا يقبل الا الصورة النوعية التى حصلت فيها
وقيل لم لا يجوز ان يكون الاختصاص بالاثار فى العنصريات
لان مادتها قبل الاتصاف بكل كيفية كانت موصوفة بكيفية
اخرى لاجلها استعدت لقبول الكيفية اللاحقة وفى الفلكيات
لان مادة كل فلك لا يقبل الا كيفيتها الحاصلة لها فلا يحتاج الى

اثبات الصورة النوعية وقد يجاب بانا نعلم بالضرورة ان حقيقة النار مخالفة
لحقيقة الماء فلا بد من اختلافهما بامر جوهرى يخص واعلم ان دليلهم
لو تم دل على ان لاثار الاجسام مبدء فيها واما ان ذلك المبدء واحد او متعددة
فلا دلالة له عليه ولعلهم انما اقتصروا على الواحد لعدم احتياجهم الى
الزايد فان قيل هذا مناف لقولهم الواحد لا يصدر عنه الا الواحد قلنا
امتناع صدور المتعدد عن الواحد مشروط بعدم تعدد الجهات فى
الواحد والصورة النوعية وان كانت امرا واحدا بالذات الا انها
متعددة بالجهات تقتضى بكل جهة ما يناسبها هداية يرتفع بها
الاشتباه فى كيفية التلازم المذكور للهيولى والصورة اعلم ان الهيولى
ليست علة للصورة لانها لا يكون موجودة بالفعل قبل وجود الصورة
لما مر ان اراد ان الهيولى لا يتقدم على الصورة تقدما ذاتيا فيرد
عليه ان الثابت فيما سبق هو ان الهيولى يمتنع انفكاكها عن الصورة
ولا يظهر منه الا ان الهيولى لا يتقدم على الصورة تقدما زمانيا
واما انها لا يتقدم على الصورة تقدما ذاتيا فغير معلوم منه
وان اراد انها لا يتقدم على الصورة تقدما زمانيا ففى ان اراد
بقوله والعلة الفاعلية للشئ يجب ان يكون موجودة قبله انها

والهيولى متقدمة على الشكل بالذات ومعه يحكم المقدمة الثانية
وكانت الصورة متقدمة على الشكل لان المتقدم على المتقدم على الشئ
والمتقدم على ما مع الشئ متقدم عليه فهذه بحكم المقدمة الاولى وانت تعلم
ان الحكم بان المتقدم على ما مع الشئ متقدم على ذلك لا يظهر صحته
في المتقدم والمعية الذاتيين وقرينة الهيولى متقدمة على الشكل
قطعا بناء على ان لحوق الشكل انما هو بمشاركة الهيولى ومع الاحتياج
الى المقدمة الممنوعة فاذن وجود كل منهما عن سبب منفصل هذا
مبنى على ما زعموا من ان المتلازمين يجب ان يكون احدهما علة موجبة
للاخر او يكونا معلولي علة موجبة لهما لتحقق التلازم اذ العلة الموجبة
ما يمتنع تخلف المعلول عنه سواء كانت علة تامة او جزء اخيرا لها
فهي مستلزمة للمعلول وبالعكس واحد المعلولين مستلزم لها
وهي للمعلول الاخر وبالعكس وههنا بحث لانه ان اعتبر في العلة الموجبة
الايجاد فلا نسلم انه اذا لم يكن احد المتلازمين علة موجبة للاخر
ولم يكونا معلولي علة موجبة لهما لزم امكان انفراد احدهما عن
الاخر وهو ظ وان لم يعتبر لم يلزم ان يكون الهيولى علة فاعلية
على تقدير كونها موجبة فلا يكون وصف العلة بالفاعلية وفيا

سبق مناسبا للمقام وليست الهيولى غنية من كل الوجوه عن الصورة
لما بينا انها لا يتقوم بالفعل بدون الصورة اى بدون مبينا
فهي يستحفظ المادة بتوارد افرادها عليها ولو زالت صورة عنها
ولم يقترن صورة اخرى بها عدمت المادة فتلك الصورة
للتواردة عليها كالدعائم يزال واحدة منها عن السقف ويقام
مقامها دعامة اخرى فيكون السقف باقيا على حالة بتعاقب
تلك الدعائم وليست الصورة ايض غنية عن الهيولى من كل
الوجوه لما بينا انها لا يوجد بدون الشكل المفتقر الى الهيولى
فالهيولى مفتقرة الى الصورة في وجودها وبقائها اقول فيه بحث اذ لو
كان ما ذكره كافيا لاثبات ان الهيولى مفتقرة الى الصورة في البقا
لكانت الصورة ايض مفتقرة الى الهيولى فيه لما تبين ايض ان الصورة
لا يوجد بالفعل بدون الهيولى وقد يقرر هذا ايضا لما سبق
من ان الصورة ليست علة للهيولى اذ لا معنى للعلة الا ما
يحتاج اليه الشئ في تحققه فلو افتقرت الهيولى الى الصورة
في الوجود لكانت الصورة علة لها والجواب ان المراد ههنا
ان الهيولى مفتقرة الى طبيعة الصورة لا الى الصورة المتشخصة

لجواز انتفائها مع بقاء الهيولى والمذكور سابقا هو ان الصورة
المتشخصة ليست علة للهيولى ولا منافات والصورة مفتقرة الى الهيولى
في تشكلها ولما كان يوجبنا التوقف فيهما لم يلزم الدور واورد عليه انه
لا يلزم الدور من كون الهيولى مفتقرة الى الصورة في التشكل وبالعكس اذ
يحتاج كل منهما الا في ذاتهما بل في تشكلها الى ذات الاخرى لا الى تشكلها وقد
يجاب بان احديهما اذا كانت علة لتشكل الاخرى فهي من حيث انها
متشخصة تكون متقدمة على شكل الاخرى ومن مشخصاتها الشكل
فيلزم تقدمها من حيث انها متشكلة فلو انعكس الامر لدار والجواب ان
الشكل ليس مشخصا بمعنى انه يفيد الهذية بل بمعنى انه لازم للتشخص من حيث
هو تشخص وتقدم العلة يجب ان يكون بذاتها وتشخصها لا بلوازمها
ولا يتوهم ان تقدم الملزوم بالذات لا يوجب تقدم اللوازم فان
العلة الملزومة لمعلولها متقدمة عليه بالذات مع استحالة تقدمه
على نفسه فصل في المكان وهو اما الخلاء واراد به البعد المجرد عن المادة
واكثر اطلاق الخلاء على المكان الخالي عن الشاغل او السطح الباطن من
الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي لان الجسم بكليته في مكانه
ما اليه فلم يجوز ان يكون المكان امرا غير منقسم لاستحالة ان يكون المنقسم

٢٢٠

في جميع جهاته حاصلا بتمامه فيما لا ينقسم ولا ان يكون امرا منقسما
في جهة واحدة فقط لاستحالة كونه محيطا بالجسم بكليته فهو اما منقسم في جهتين
او في الجهات كلها وعلى الاول يكون المكان سطحا عرضيا لاستحالة
الجوهري ولا يجوز ان يكون حالا في المتمكن والا لانتقل بانتقاله
بل فيما يحويه ويجب ان يكون مماسا للسطح الظاهر من المتمكن في جميع جهاته
والا لم يكن مالئا له فهو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس
للسطح الظاهر من الجسم المحوي وهذا هو المذهب المشائين وعلى الثاني
يكون المكان بعدا منقسما في جميع الجهات مساويا للبعد الذي
في الجسم بحيث ينطبق احدهما على الاخر ساريا فيه بكليته فذلك البعد
الذي هو المكان اما ان يكون امرا موهوما يشغله الجسم ويملؤه
على سبيل التوهم وهذا مذهب المتكلمين واما ان يكون امرا موجودا و
لا يجوز ان يكون بعدا ماديا قائما بالجسم والا يلزم من حصول
الجسم فيه تداخل الاجسام فهو بعد مجرد وهذا مذهب الاشراقيين ويسمونه
بعدا مفطورا لزعمهم انه فطر عليه البديهة وبعضهم بالمقطور بالقاف
اي بعد له الاقطار ويجب ان يكون جوهرا لقيامه بذاته وتوارد
المتمكنات عليه مع بقائه بتشخصه فكانه جوهر متوسط بين العالمين اعني

الجواهر المجردة التى لا تقبل اشارة حسية والاجسام التى هو جواهر مادية
كثيفة وح يكون الاقسام الاولية للجوهر ستة لا خمسة على ما هو المشهور
والاول باطل فتعين الثانى وانما قلنا الاول باطل لانه لو كان خلاء
فاما ان يكون لا شيئا محضا او بعدا مجردا عن المادة لا سبيل الى الاول
لانه يكون خلاء اقل من الخلاء فان الخلاء بين الجدارين اقل من
الخلاء بين المدينتين وما يقبل الزيادة والنقصان استحال
ان يكون لا شيئا محضا قيل قبول الزيادة والنقصان انما هو على
فرض وجوده فلا يلزم منه الا الوجود الفرضى واما كونه موجودا
حقيقة فغير لازم وقد يجاب عنه بانا نعلم بالضرورة ان التفاوت
بينهما حاصل مع قطع النظر عن ذلك الفرض اقول ان اراد الترديد
بين اللاشئ فى الخارج والموجود فيه كما هو الظاهر اذ العادة جارية
بابطال مذهبى المتكلمين والاشراقيين بوجهين ابطلهما
التى دية الاول بالاول والثانى بالثانى فيلزم ان ما ذكره لا يدل
على انه ليس لا شيئا فى نفس الامر الخارج بل يدل على انه لا يكون
ليس لا شيئا فى نفس الامر وان اراد الترديد بين اللاشئ فى نفس
الامر والموجود فيها فيتسع دائرة المناقشة فى الشق الثانى ولا سبيل

الى الثانى لانه لو وجد البعد مجردا عن الهيولى لكان لذاته غنيا عن المحل
والا لكان لذاته مفتقرا اليها اليه وهذا مناف لتجرده فاستقلال القرانه
به على وجه الافتقار هف لانه مفتقر اليه فى الاجسام وفيه بحث لانه
موقوف على تماثل الابعاد المادية والمجردة مع ان المادية اعراض و
المجردة جواهر وعلى عدم الواسطة بين الحاجة والغنى الذاتيين
وكلاهما ممنوعان فصل فى الحيز كل جسم فله حيز طبيعى قيل هذا
ينتقض بالجسم المحيط فانه جسم وليس له حيز على تفسيره اى السطح
الباطن من الجسم الحاوى المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوى اذ ليس
وراءه جسم اخر نعم له وضع ومحاذاة بالنسبة الى ما فى جوفه وقد
يجاب عن ذلك بان الحيز عندهم ما به تمايز الاجسام فى الاشارة
الحسية وهو اعم من المكان لتناوله الوضع الذى يمتاز به المحدد
عن غيره فى الاشارة الحسية فهو متحيز وليس فى مكان ولا بعد
فى ان يكون الحاصل بالتحيز مميزا فى الاشارة الحسية غير طبيعى
له فان لم يكن شئ من اوضاعه ونسبته الى ما تحته لها ملائما
طبيعيا فان قلت هذا مناف لما صرح به المحقق فى شرح الاشارات
من ان المكان عند القائلين بالجزء غير الحيز وذلك لان المكان

عندهم قريب من مفهوم اللغوي وهو ما يعتمد عليه المتمكن كالارض
للسرير واما الحيز فهو عندهم الفراغ المتوهم المشغول بالمتحيز الذي
لو لم يشغله لكان خلاء كداخل الكوز للماء واما عند الشيخ
والجمهور من الحكماء فهما واحد وهو السطح الباطن من الحاوي
المماس للسطح الظاهر من المحوي اقول المفهوم من كلام الشيخ
ان الحيز اعم من المكان حيث قال في موضع من طبيعيات الشفاء
الجسم الاول يلحقه ان يكون له حيز اما مكان واما وضع
وفي موضع اخر منها كل جسم فله حيز طبيعي فان كان ذا مكان
كان حيزه مكانا لانا لو فرضنا عدم تاثير القواسر اي الامور
الخارجية لكان في حيز معين بالضرورة وذلك الحيز اما ان يستحقه
الجسم لذاته او للقاسر اي امر خارج وانما فسرنا القاسر بذلك
اذ لو كان المراد منه ما كان تاثيره على خلاف مقتضى الطبع لم
يكن الترديد حاصرا لاحتمال الثاني لانا لو فرضنا عدم القواسر
فاذن انما يستحقه لطبعه اذ لا يمكن استناده الى الجسمية
المشتركة لان نسبتها الى الاحياز كلها على السوية ولا الى الهيولي
لانها تابعة للجسمية في اقتضاء حيز ما على الاطلاق وتعيين

وان كان ذا وضع ومحاذاة كان حيزه وضعا ومحاذاة

استناده الى الجسمية امر داخل فيه مختص به يعني الطبيعة وهو المطلوب فان
قلت تاثير الفاعل فيه ان كان من الامور الخارجية التي تعرض خلوه عنها
فلا نم انه عند تخليته مع طبعه يكون موجودا فضلا عن ان يكون
حاصلا في مكان ومقتضيا له وان لم يكن منها جاز ان يكون
حصوله في مكان معين من فاعله فان الاين من لوازم وجود
الجسم ولا يمكن تحقق التاثير في وجود الشيء بدون تحقق التاثير
فيما هو لازم وجوده فالفاعل اذا اوجد الجسم اوجده في مكان معين
لا محالة قلت هذا وارد على القائل بان المكان هو البعد واما
القائل بانه هو السطح فله ان يمنع ان الاين من لوازم وجود الجسم
كما في المحدد واورد عليهما ان تخلية الجسم مع طبعه وان كانت
ممكنة في الذهن نظرا الى ذات الجسم لكنها جاز ان يكون مستحيلا
بحسب نفس الامر فلا يمشي الاستدلال بها على ان للجسم مكانا
طبيعيا بحسب نفس الامر بل على ان له مكانا طبيعيا بحسب نفس الامر
على ذلك التقدير الذي لا يطابق الواقع ولا يجوز ان يكون للجسم
ما حيزان طبيعيان لانه لو كان له حيزان طبيعيان فاذا حصل في
احدهما وخلي مع طبعه فاما ان يطلب الثاني او لا فان طلب

الثاني يلزم ان لا يكون الجزء الاول الذي حصل فيه طبيعيا
لانه هارب عنه طالب لغيره وقد فرضنا طبيعيا هف وان
لم يكن طالبا للثاني يلزم ان لا يكون الحيز الثاني طبيعيا لانه
ليس طالبا له حين ما خلي وطبعه وقد فرضنا طبيعيا هف
اورد عليه بان عدم طلب المكان بسبب انه وجد مكانا طبيعيا
اخر لا يقدح في كون هذا المكان طبيعيا له فان طالب المكان
انما يكون اذا لم يكن واجدا لمكان هو مطلوبه وقيل هذا الشرح
الكلام لو وجد لجسم حيزان طبيعيان معا فاما ان يحصل فيهما
او في احدهما او لا يحصل في شيء منهما والكل بط اما الاول فظ
واما الثاني فلما ذكره المص واما الثالث فلانه اما ان
لا يكون على سمت الحيزين او يكون عليه وح اما ان يتوسطهما
او يقع منهما في جهة فعلى الاولين يلزم ميله طبعا الى جهتين
مختلفتين وهو مح وعلى الثالث يميل الى جهتيهما طبعا
فاذا وصل الى اقربهما عاد الى القسم الثاني وقد تبين بطلانه
واقول لا حاجة لاتمام كلام المص الى هذا التطويل فان محصله
ان لو كان لجسم واحد حيزان طبيعيان لامكن حصوله في احدهما

والثالث بط

والثالث بط اذ يلزم على تقدير وقوعه الخلف فكذا المقام فصل
في الشكل كل جسم فله شكل طبيعي لان كل جسم متناه وكل متناه فهو
مشكل وكل مشكل فله شكل طبيعي فكل جسم له شكل طبيعي اما ان
كل جسم متناه فلما مر واما ان كل متناه مشكل فلانه يحيط به
حد واحد او حدود فيكون مشكلا وقد مر ما فيه فتذكر واما
قلنا ان كل مشكل فله شكل طبيعي لانا لو فرضنا ارتفاع القواسر
اي الامور الخارجة لكان على شكل معين وذلك الشكل اما ان
يكون للطبع او للقاسر لا سبيل الى الثاني لانا فرضنا عدم
القواسر فاذن هو عن طبعه وهو المط اورد عليه ان تشكل
الجسم يتوقف على تناهي ابعاده ولا شك ان طبيعة
الجسم لا تقتضي تناهي ابعاده ولا يستلزمه من حيث هي و
ما يعرض للشيء بواسطة ليست مستندة الى ذاته ولا لازمة
له من حيث هي لا يكون عارضا له لذاته وهذا بعينه وارد
في المكان بمعنى السطح فان حصول الجسم فيه موقوف على وجود
جسم حاو وهذا امر غريب قطعا بخلاف المكان بمعنى البعد
فان حصول الجسم فيه موقوف على حصوله وهو وان لم يستند

الى ذات الجسم لكثرة لانه له من حيث هو فصل في الحركة والسكون

اما الحركة فهي الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج قيل بيانه ان الشئ الموجود لا يجوز ان يكون بالقوة من جميع الوجوه والا لكان وجوده بالقوة فيلزم ان لا يكون موجودا هف وقد فرضنا موجودا هف فهو اما بالفعل من جميع الوجوه وهو الموجود الحاصل الذي ليس له كمال متوقع كالبارى عز اسمه والعقول او بالفعل من بعض الوجوه وبالقوة من بعضها فمن حيث انه بالقوة لو خرج من القوة الى الفعل فذلك الخروج اما ان يكون دفعة واحدة وهو الكون والفساد كانقلاب الماء هواء فان الصورة الهوائية كانت للماء بالقوة فخرجت منها الى الفعل دفعة او على التدريج فهو الحركة واقول فيه بحث اما اولا فلانه يحصل للنفس صفات لم يكن لها فلها خروج من القوة الى الفعل باعتبار تلك الصفات ولا يسمى ذلك الخروج حركة ولا كونا ولا فسادا واما ثانيا فلان الانتقال في الجدة والفعل والانفعال والمتى دفعي عند بعضهم مع انه لا يسمى كونا ولا فسادا وقال ارسطو الحركة قد يطلق على كون الجسم بحيث

اى حد من حدود المسافة يفرض لا يكون هو قبل ان الوصول اليه ولا بعده حاصلا فيه ويسمى الحركة بمعنى التوسط وهي صفة متحققة موجودة في الخارج دفعة مستمرة الى المنتهى تستلزم اختلاف نسبة المتحرك الى حدود المسافة فهي باعتبار ذاتها مستمرة وباعتبار نسبتها الى تلك الحدود سيالة فاستمرارها وسيلانها يفعل في الخيال امرا ممتدا غير قار يطلق عليه الحركة بمعنى القطع فانه لما ارتسم نسبة المتحرك الى الجزء الثاني في الخيال قبل ان تزول نسبته الى الجزء الاول منه يتخيل امر ممتد منطبق على المسافة كما يحصل من القطرة النازلة والشعلة الجوالة امر ممتد في الحس المشترك فيرى لذلك خطا او دائرة فالحركة بهذا المعنى لا وجود لها الا في التوهم لان المتحرك ما لم يصل الى المنتهى لم يوجد الحركة بتمامها واذا وصل فقد انقطعت الحركة واما السكون فهو عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك فالمجردات غير متحركة ولا ساكنة اذ ليس من شانها الحركة والتقابل بينهما تقابل العدم والملكة وقيل السكون هو الاستقرار زمانا فيما يقع فيه الحركة فالتقابل بينهما تقابل التضاد وكل جسم متحرك فله محرك غير الجسمية اذ لو تحرك الجسم بما هو جسم لكان كل جسم متحركا على الدوام والثاني

كاذب فالمقدم مثله ثم الحركة باعتبار مقولة هي فيها على اربعة
اقسام معنى وقوع الحركة في مقولة هو ان الموضوع يتحرك من نوع
لتلك المقولة الى نوع آخر منها او من صنف الى صنف او من فرد الى فرد
حركة في الكم كالنمو وهو ازدياد الاجزاء الاصلية للجسم بما ينضم اليه و
يداخله في جميع الاقطار بنسبة طبيعية بخلاف السمن فانه زيادة
في الاجزاء الزائدة والاجزاء الاصلية في بعض الحيوانات هي المتولدة
من المني كالعظم والعصب والرباط والزائدة فيه هي المتولدة من الدم
كالشحم واللحم والسمين والذبول وهو انتقاص حجم الاجزاء الاصلية للجسم
بما ينفصل عنه في جميع الاقطار على نسبة طبيعية بخلاف الهزال فانه
انتقاص من الاجزاء الزائدة وقد عد العلامة في شرح القانون السمن
والهزال بعض اقسام الحركة الكمية وههنا بحث اذ الحركة في مقولة
يستدعي امرا واحدا بعينه يتوارد عليه افراد تلك المقولة وظاهر ان
افراد المقدار في النمو والذبول لا يتوارد على شيء واحد بعينه لان
المقدار الكبير في النمو لم يعرض لما كان له المقدار الصغير بل المقدار الكبير
انما يعرض لما كان له المقدار الصغير مع امر آخر منضم اليه وهذه
المجموع غير ما كان له المقدار الصغير سواء صار متصلا واحدا

اولا وكذا المقدار الصغير سواء صار متصلا واحدا اولا وكذا المقدار
الصغير في الذبول لم يعرض لما كان له المقدار الكبير بل المقدار الصغير
انما يعرض لجزء ما كان له المقدار الكبير فمحل المقدار الصغير والكبير في حالتي
النمو والذبول متغايران فليسا من الحركة الكمية وكذا في السمن
والهزال منحصر في التخلخل والتكاثف وارادوا بالتخلخل ههنا ان
يزيد مقدار الجسم من غير ان ينضم اليه غيره وبالتكاثف ان ينقص
مقدار الجسم من غير ان ينفصل عنه جزء وقد يطلق التخلخل على
الانتفاش وهو ان يتباعد الاجزاء ويتداخلها جسم غريب كا
القطن المنفوش والتكاثف على الاندماج وهو ان يتقارب الاجزاء
بحيث يخرج ما بينهما من الجسم الغريب كالقطن الملفوف بعد نفشه
وقد يطلقان على رقة القوام وغلظه ومما دل على تحققهما ان
القارورة الضيقة الرأس اذا كبت على الماء فلا يدخلها فاذا مصت مصا
قويا ثم كبت عليه دخلها وما ذلك لخلاء حدث فيها بالمص لامتناعه
بل لان المص اخرج بعض الهواء واحدث في الهواء الباقي تخلخلا فكبر
حجمه بحيث يشغل مكان الخارج ايضا ثم اوجد فيه البرد الذي في الماء
تكاثفا فصغر حجمه وعاد بطبعه الى المقدار الذي كان له قبل المص

فتحدث فيها الماء صورة اشتاع الحذه هكذا قالوا واقول ان التكاثف هناك
ليس لبرد الماء فان التجربة شاهدة بان القارورة المذكورة اذا كبت
على الماء الحار جدا يدخل فيها وحركة في الكيف كتسخن الماء وتبرده مع بقاء
صورته النوعية ويسمى هذه الحركة استحالة وحركة في الاين وهو انتقال
جسم من مكان الى مكان بل من اين الى اين اخر على سبيل التدريج ويسمى
نقلة وحركة في الوضع وهو ان يكون للجسم حركة على سبيل الاستدارة
فان كل واحد من اجزائه تباين اى تفارق كل واحد من اجزاء مكانه
لو كان له مكان ويلازم كله مكانه فقد اختلف نسبة اجزائه الى اجزاء مكانه
على التدريج اقول ههنا بحث اذ لم قد علم مما سبق ان الحركة في
الوضع هي الانتقال من وضع الى اخر تدريجا ولا نم ان ذلك الا
نتقال من وضع منحصر فيما ذكره فان القائم اذا قعد ينتقل من
وضع الى وضع اخر مع انه لا يتحرك على الاستدارة وثبوت الحركة
الاينية له لا ينافي ذلك والاظهر ان الحركة واقعة في بواقي مقولات
العرض ايضا اما الاضافة فلانه اذا فرض ان ماء اشد سخونة من ماء
اخر وتحرك في الكيف حتى صار سخونته اضعف من سخونة الاخر فان
هذه الماء قد انتقل من نوع من الاضافة اعني الاشدية الى نوع اخر

منها اعني الاضعفية انتقالا تدريجيا وكذلك اذا كان جسم في مكان
اعلى ثم تحرك في الاين حتى صار في مكان اسفل او كان اصغر مقدارا
من جسم اخر ثم تحرك في الكم حتى صار اعظم مقدارا منه او كان على
اشرف اوضاعه ثم تحرك منه الى وضع هو اخس اوضاعه انتقل
الجسم في هذه الصور ايضا من اضافة الى اخرى تدريجا واما
الملك فلان العمامة اذا تحركت الى النزول او الصعود فلا شك
انه يتغير هيئة احاطتها بالتدريج تبعا لحركتها في الاين واما
الفعل والانفعال فلانه اذا تحرك الجسم من سخونة الى اشد منها
بالتدريج تحرك من تسخن الى اقوى منه كذلك واذا ازداد الاستعداد
في قابل السخونة اشتد التسخين وقال الشيخ في الشفا يشبه ان يكون
الانتقال في متى دفعيا اذ الانتقال من سنة الى سنة او من شهر الى شهر يكون
دفعة وذلك لان اجزاء الزمان متصل بعضها ببعض والفصل المشترك
بينهما هو الان فاذا فرض زمانان يشتركان في ان فقبل ذلك الان يستمر
الموضوع متاه بالقياس الى الزمان الاول وبعده يستمر متاه
بالقياس الى الزمان الثاني وذلك نهاية وجود الاول وبداية
حصول الثاني فلا تدريج في الانتقال ويرد عليه ان الفاصل

بين اجزاء المسافة حد ودعير مسعتية فيكون الانتقال من بعض
تلك الاجزاء الى بعض دفعيا ايض ولكن اذا فرض مكانان بينهما
مسافة منقسمة كان الانتقال من احدهما الى الآخر تدريجيا فكذا
الحال في الانتقال من زمان الى زمان اخر بينهما زمان كالفجر
والمغرب مثلا فانه يكون تدريجيا لا دفعيا ونقول ايضا
ما يوصف بالحركة اما ان يكون الحركة حاصلة فيه بالحقيقة او لا
بل يكون الحركة حاصلة في شئ آخر يقارنه فيوصف هذا بالحركة
تبعا لذلك الشئ والحركة المنسوبة الى الاول سمي ذاتية والمنسوبة
الى الثاني يسمى عرضية كحركة اعراض الجسم والحركة الذاتية اما طبيعية او قسرية
او ارادية لان القوة المحركة اقول ان اراد بها مبدأ الميل فلا يلائم قوله
اما ان يكون مستفادة من خارج اي امر متميز عن المتحرك في الاشارة
الحسية او لا يكون وان اراد بها الميل فلا يلائم قوله فان لم يكن مستفادة
من خارج فاما ان يكون لها شعور او لا يكون اذ الميل على ما ذكره الشيخ
في رسالة الحدود كيفية بها يكون الجسم مدافعا لما يمانعه وهي
عديمة الشعور قطعا فان حملت على الاول فالمراد تحريكها وان حملت
على الثاني فالمراد ان يكون لمبدأها شعور والحمل على الاول اولى بالعبارة

بالعبارة فان كان لها شعور قيل الحجر والشعور لا يكفي في كون الحركة ارادية
كما في الساقط من علو مع شعوره بسقوطه بل اذا كان له شعور وارادة
فهي الحركة الارادية اقول هذا مدفوع بان المبدأ الميل هناك هو الطبيعة
ولا شعور لها وان كان للمتحرك شعور وان لم يكن لها شعور فهي الحركة
الطبيعية وان كانت مستفادة من خارج فهي الحركة القسرية فيه اشارة
الى ان فاعل الحركة القسرية طبيعة المقسور لا القاسر والا لزم من انعدامه
انعدامها بل هو معد فصل في الزمان اذا فرضنا حركة واقعة في مسافة
على مقدار معين من السرعة وابتدأت معها حركة اخرى ابطأ منها
واتفقتا في الاخذ والترك الاولى ترك الاخذ لتكراره وجدت البطيئة
قاطعة لمسافة اقل من مسافة السريعة والسريعة قاطعة لمسافة اكثر فاذا
اذا كان كذلك كان بين اخذ السريعة وتركها امكان اي امر واحد غير
للمسافتين والحركتين ممتد يسع فيه قطع مسافة معينة بسرعة معينة
وقطع مسافة اقل منها ببطوء معين قال الامام هذا مبني على وجوه
حركتين يبتديان معا و ينتهيان معا وليست هذه المعية
الا المعية الزمانية التي لا يكون اثباتها الا بعد اثبات الزمان
فيلزم الدور وايض هو مبني على وجود حركتين احدهما اسرع

والاخرى ابطأ ولا يمكن اثبات السرعة والبطؤ الا بعد اثبات الزمان
فيلزم دورا واجاب ان الزمان ظاهر الوجود والعلم به حاصل فان
الامم كلهم قدروه بالساعات والايام والشهور والاعوام والمقصود
بيان حقيقته المخصوصة اعنى كونه كما ومقدار الحركة ولا شك ان
العلم بوجود الزمان يكفينا فى ثبوت المعية والسرعة والبطؤ دون
واقول يمكن اثبات ان يجاب ايضا بان ثبوت المعية والسرعة والبطؤ
وان توقف على ثبوت الزمان فى نفس الامر لكن لا يتوقف العلم بذلك
على العلم به وهذا الامكان قابل للزيادة والنقصان فان
الحركتين اذا اختلفا فى الاخذ والترك لتفاوت امكاناهما وغير
ثابت اذ لا يوجد اجزاؤه معا بالضرورة وقيل لانه يلزم من جميعا
اجتماع اجزاء الحركة الواقعة فيها اقول فيه نظر اذ لم يثبت بعد ان
الزمان مقدار الحركة وهى كما انها واقعة فى الزمان واقعة فى المسافة
ولا يلزم من اجتماع اجزاء المسافة اجتماع اجزاء الحركة فلا يلزم من
اجتماع اجزاء المكان ايضا اجتماعها وقيل لو اجتمع اجزائه لكان
الحادث فى يوم الطوفان حادثا فى يومنا وبالعكس وانت تعلم انه
لا يلزم من اجتماع اجزاء الشئ ان يكون الحاصل فى احدها حاصلا

فى الاخر فهذا امكان مقدار غير ثابت اذ لا يوجد وهو المعنى من الزمان
وفى المباحث المشرقية ان الزمان كالحركة له معنيان احدهما امر موجود فى
الخارج غير منقسم وهو يطابق الحركة له بمعنى التوسط ويسمى بالان السيال
ايضا والثانى امر موهوم لا وجود له فى الخارج فانه كما ان الحركة بمعنى التوسط
يفعل الحركة بمعنى القطع كذلك ذلك الامر الذى هو مطابق لها اى
غير منقسم مثلها يفعل بسيلانه امرا ممتدا وهميا مطابق للحركة بمعنى
القطع وهو المقدار الحركة لانه كم لقبوله الزيادة والنقصان وليس
مركبا من آنات متتالية لانه مطابق للحركة المطابقة للمسافة التى يقع عليها
الحركة فلو تركب منها التركب المسافة من اجزاء لا يتجزى فيكون مقدارا
وقيل مقدارية يتوقف على ان يكون كما وهو موقوف على انه قابل
للزيادة والنقصان بالذات وهو ممنوع ولا يخفى اما ان يكون مقدار
الهيئة قارة والمناسب ان يقول لامر قار او لهيئة غير قارة ليتم
الحصر فان الامر القار وهو ما يجتمع اجزاؤه فى الوجود شامل للجواهر
مطلقا والاعراض القارة كالسواد والبياض بخلاف الهيئة فانها
لا يشمل الجواهر اذ لا تغاير بينها وبين العرض الا باعتبار الحصول
فى الهيئة والعروض فى العرض لا سبيل الى الاول لان الزمان غير قار

وما لا يكون قارا لا يكون مقدار الهيئة قارة والا يتحقق الشيء بدون
مقداره فهو مقدار الهيئة غير قارة وكل هيئة غير قارة فهي الحركة فا
الزمان مقدار الحركة وسيجي زيادة بيان له في الفلكيات ونقول
ايض ان الزمان لا بداية له ولا نهاية له لانه لو كان له بداية لكان
عدمه قبل وجوده قبلية لا يوجد مع البعدية فهي زمانية قيل هذا
منقوض بتقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض فانه ليس زمانيا
لان مقتضى التقدم الزماني ان يكون المتقدم في زمان سابق
والمتاخر في زمان لاحق فلو كان ذلك التقدم زمانيا لزم ان
يكون الامس في زمان متقدم واليوم في زمان متاخر وينقل
الكلام الى ذينك الزمانين ويلزم ان يكون هناك ازمنة غير متناهية
ينطبق بعضها على بعض وانه مح بالضرورة فح يجوز ان يكون
تقدم عدمه على وجوده ايض غير زماني وقد يجاب بان التقدم
الزماني لا يقتضي ان يكون كل من المتقدم والمتاخر في زمان
مغاير له بل يقتضي ان يكون السابق قبل اللاحق قبلية لا يجامع
القبل معها البعد فان هذه القبلية لا يوجد بدون الزمان
وان لم يكن شيء من المتقدم والمتاخر زمانا احتيج منهما الى الزمان

وان كان احدهما زمانا والاخر ليس بزمان احتيج في الاخر الى زمان دون
الاول وان كان كل واحد منهما زمانا لم يحتج في شيء منهما الى زمان زايد
عليه وذلك لان القبلية المذكورة عارضة لاجزاء الزمان اولا وبالذات
ولما عداها ثانيا وبالعرض وقيل يدل على ذلك انه اذا قيل وجود زيد
متقدم على وجود عمرو اتجه ان يقال لماذا قلت انه متقدم عليه فلو
اجيب بان وجود زيد كان مع الحادثة الفلانية ووجود عمرو مع
الحادثة الاخرى وتلك الحادثة كانت متقدمة على هذه اتجه ايض
ان يقال لم قلت ان تلك مقدمة على هذه فلو اجيب بان تلك
كانت امس وهذه كانت اليوم وامس متقدم على اليوم لم يصلح ان يقال
لماذا قلت انه متقدم عليه واعترض عليه بان انقطاع السوال
عند قولك امس متقدم على اليوم انما هو لان التقدم على اليوم
ماخوذ في مفهوم لفظة امس كما ان التاخر عن اليوم ماخوذ
من مفهوم لفظة غد فلو قيل لماذا قلت امس متقدم على اليوم
كان كما لو قيل لماذا قلت ان الزمان المتقدم يتقدم على الزمان
المتاخر وهذا مما يعد سخيفا وكان انقطاع السوال عند قولنا
تلك في الزمان المتقدم وهذه كانت في الزمان المتاخر لا يدل

على ان التقدم عرض اولى للزمان فكذا انقطاع السؤال عند
ما ذكرتم لا يدل عليه ولو سلم فانما يدل على كونه عرضا اوليا بمعنى
عدم الواسطة في الاثبات لا في الثبوت وهذا هو المط كما لا يخفى
فيكون قبل الزمان زمان هف ولو كان له نهاية لكان عدمه
بعد وجوده بعدية لا يوجد مع القبلية فيكون زمانية فيكون
بعد الزمان زمان هف الفن الثاني في الفلكيات وفيه ثمانية
فصول فصل في اثبات كون الفلك مستديرا وبيان ان ههنا
جهتين لا يتبدلان احدهما فوق والاخرى تحت فان القائم
اذا صار منكوسا لم يصر ما يلي راسه فوقا وما يلي تحتا بل صار
راسه من تحت ورجله من فوق بخلاف باقي الجهات فان المتوجه
الى المشرق مثلا يكون المشرق قدامه والمغرب خلفه والجنوب
يمينه والشمال شماله ثم اذا توجه الى المغرب يتبدل الجميع وصار
قدامه خلفه وبالعكس ويمينه شماله وبالعكس والجهة يطلق على
منتهى الاشارات ومنتهى الحركات المستقيمة وبالنظر الى الاول
قيل ان جهة الفوق وهي محدب الفلك الاعظم لانه منتهى الاشارة
الحسية ومقطعها وبالنظر الى الثاني قيل هي مقعر فلك القمر لانه منتهى

الحركة المستقيمة والاول هو الصحيح لان الاشارة اذا نفذت من فلك
القمر كانت الى جهة الفوق قطعا لكونها آخذة من جهة التحت متوجهة
الى ما فوقها بل هما والمشهور انها ست وسبب الشهرة امران عامي وخاصي
اما العامي فهو الانسان يحيط به جنبان عليهما اليدان وظهر وبطن
ورأس وقدم فالجانب الذي هو اقوى في الغالب سمي يمينا ومقابله
يسارا وما يحاذي وجهه قداما ومقابله خلفا وما يلي راسه بالطبع
فوقا ومقابله تحتا فلما لم يكن عندهم سوى ما ذكر وقفوا اوهامهم
على هذه الجهات الست واعتبروها في سائر الحيوانات ايضا لكنهم
جعلوا الفوق ما يلي ظهورها بالطبع والتحت ما يقابله ثم عمموا
اعتبارها في سائر الاجسام وان لم يكن لها اجزاء متمايزة
على الوجه المذكور واما الخاصي فهو ان الجسم يمكن ان تفرض فيه
ابعاد ثلثة متقاطعة على زوايا قوائم ولكل بعد منها طرفان فلكل جسم
جهات ست الا ان امتياز بعضها عن بعض يتوقف على اعتبار الاجزاء
المتميزة في الجسم فطرفا الامتداد الطولي يسميهما الانسان باعتبار
طول قامته حين هو قائم بالفوق والتحت وطرفا الامتداد العرضي
يسميهما باعتبار عرض قامته باليمين والشمال وطرفا الامتداد

البا فی تسمیتها باعتبار تحتی فامتر بالقدام او الخلف فالاعتبار
الخاصی یشتمل علی الاعتبار العامی مع زیادة هی تقاطع الابعاد
علی قوائم ولا شک ان العامة غافلون عنها ولو امکن ان تطبیق اعتبارهم
علیها فلا یمکن ان نعلم ان قیام بعض الامتدادات علی بعض مما لا
یجب فی اعتبار الجهات واذا لم یعتبر کانت الجهات غیر متناهیة لامکان
ان یفرض فی جسم واحد بل بالقیاس الی نقطة واحدة امتدادات
غیر متناهیة وکل واحدة منها موجودة قیل فیه اشکال لانهم قالوا
جهة التحت هی المرکز الذی هو نقطة موهومة فلا یکون موجودة
اقول کانهم ارادوا الموجود فی نفس الامر ذو وضع غیر منقسم فی امتداد
ماخذ الحرکة ومتی کان کذلک کان الفلک جسما مستدیرا وانما
قلنا ان الجهة موجودة ذات وضع لانها لو لم یکن کذلک لما امکنت
الاشارة الیها قد یقال انهم ذهبوا الی ان الخطوط لیست مرکبة من النقط
ولا السطوح من الخطوط بل هی متصلة فی انفسها لا مفصل
فیها مع انهم جوزوا الاشارة الحسیة الی النقطة المتوهمة فی وسط المحیط
والی الخط المتوهم فی وسط السطح فلا یلزم کون المشار الیه بالاشارة
الحسیة موجودا فی الخارج بل یلزم احد الامرین اما وجوده فیه

او وجود المحل الذی یتوهم المشار الیه ولما امکن اتجاه المتحرک الیها
قیل بالوصول الیها او القرب منها وانما قید الاتجاه بهما لامکان
اتجاه المتحرک فی المعدوم الذی یقصد بالحرکة تحصیله کما
فی الحرکة الکیفیة وههنا بحث اذ یمکن ایضا اتجاه المتحرک الی
المعدوم بالوصول الیه عند القائل بان المکان هو السطح
وانما قلنا انها غیر منقسمة فی ذلک الامتداد لانها لو انقسمت
ووصل المتحرک الی اقرب الجزئین ویتحرک فلا یجوز حرکته فی
الجهة کانت الجهة مسافة لانها ما منه او الیه الحرکة فلو کانت
الحرکة فی الجهة کانت الجهة مسافة لا جهة وانه محال
فاما ان یتحرک من المقصد یعنی الجهة او الی المقصد فان
تحرک من المقصد لم یکن ابعد الجزئین من الجهة والا لکانت الحرکة
الیه حرکة الی الجهة وان تحرک الی المقصد لم یکن اقرب الجزئین من
الجهة والا لکانت الحرکة منه حرکة من الجهة اقول تمام هذا الکلام
موقوف علی تسلیم امتناع الحرکة فی الجهة کما اشرنا الیه واذا ثبت
ذلک فلا حاجة الی هذا الترديد لان انقسام الجهة مستلزم
لامکان الحرکة فیها واذا ثبت هذا ثبت ان وضع الجهة لیس بالذات

والا لكانت الجهة جوهرا فكانت قابلة للانقسام في جميع الجهات
كما مر وح لابد لها من امر محدد ويعين وضعها ولا يجب ان يكون
قائمة بالمحدد كما ذكره بعضهم لان جهة الفوق اعني السطح الاعلى من
الفلك الاعظم وان كانت قائمة بالمحدد لكن جهة التحت اعني
المركز ليست قائمة به وان كان تحدد المركز وتعين وضعه بالمحدد
ايضا فنقول تحدد الجهات ليس في خلاء لاستحالته ولا في ملاء متشابه
والا لما كانت الجهتان مختلفتين بالطبع لان الملاء المتشابه لا يوجد
فيه امور مختلفة بالطبع فلا يكون احدهما مطلوبة لبعض الاجسام
والاخرى متروكة له لذلك البعض هف لان النار والهواء طالبان
للفوق بالطبع وهاربان عن التحت والارض والماء بالعكس
فاذن تحدد الجهات في اطراف ونهايات خارجة عن الملاء
المتشابه قيل التوجيه هذا المقام ان تحدد الجهات ليس في داخل
الملاء المتشابه متحصلة به وقال بعض المحققين المراد بالملاء
المتشابه ملاء لا يوجد فيه امور مختلفة الحقيقة ليكون بعضها
جهة حقيقة وبعضها جهة اخرى مقابلة للاولى وهو الجسم الذي
لا يكون متناهيا لان المتناهي يوجد فيه حد ومخالف الحقيقة

كالسطوح والخطوط والنقاط وانما تعرضوا للملاء المتشابه تنبيها
على ان اثبات تحدد الجهات لا يتوقف على تناهي الابعاد هذا
والكلام على كل من التوجيهين لا يخلو عن تمحل كما يظهر بادنى تامل
ومتى كان كذلك كان محددها جسم كرى لان محددها اما
ان يكون بجسم واحد او بالكثير فان كان بجسم واحد وجب ان يكون
كريا لان الجسم الذي ليس بكرى لا يتحدد به جهة السفل لان
السفل غاية البعد عن جهة الفوق بحيث لا يمكن ان يتصور
ان يكون هناك ما هو ابعد منه والا لتبدلت جهة السفل
بالنسبة الى ما هو ابعد منه فصارت فوقا بالقياس الى ذلك الابعد
ولا يتحدد براى بغير الكرى غاية البعد سواء كان البعد داخلا
او خارجا بل البعد الخارج لا يتحدد غاية اصلا سواء كان الجسم
كريا او لا فان كل ما يفرض انه ابعد لا ابعاد لم يكن ابعد اذ يمكن
ان يفرض ما هو ابعد من ذلك الابعد فلا يتحدد به جهة السفل
والمقعر داخل فيه فالكرة اذ يتحدد ويمكن غاية البعد الداخل
فان قلت لا يمكن تحدد الجهتين بالجسم الكرى ايضا لانهما جهتان
متقابلتان مقابلة في الغاية بحيث يستحيل ان يتوهم ما هو

ابلغ منه والمركز فان كان ابعد الابعاد المفروضة عن المحيط الا
ان المحيط ليس ابعد الابعاد المفروضة عن المركز لجواز ان يفرض قطر
المحيط اعظم مما هو عليه فلو كان تحدد الجهتين بالجسم الكري
لما وقعتا على ابلغ وجوه المقابلة فانهما واقعتان على ابلغ وجوه
المقابلة الممكنة وهو كون احديهما ابعد الابعاد المفروضة عن
الاخرى واما كون كل واحدة منهما ابعد الابعاد المفروضة عن الاخرى
فلا يمكن قطعا وان كان باجسام متعددة وجب ان يحيط بعضها
ببعض والا لم يتعين بها غاية البعد لان ما هو ابعد عن بعضها
في الامتداد الواصل بينهما فهو اقرب من الاخر وكل ما يفرض غاية
البعد عن بعضها لم يكن غاية البعد عن المجموع لكونها غاية
القرب من البعض الاخر والمناسب ان يقال لان البعد عن الجسم اذا كان
خارجا عنه فالبعد عن الجانبين فيجب ان يكون بعضها محيطا با
الاخر والمحيط من تلك الاجسام يجب ان يكون كرة والا لم يتحدد
جهة السفل فهو كاف في تحديد الجهتين باعتبار مركزه ومحيطه
ويقع المحاط حشوا لا دخل له في التحديد ولا بد ان يكون المحدد محيطا
بساير الاجسام اذ لو وراءه جسم لما كانت الفوق القائمة به

منتهى

منتهى الاشارات فحصل المط وانت تعلم ان ما ذكرناه لو تم لدل على كروية
جسم محدد للفوق والتحت محيط بساير الاجسام وهو الفلك الاعظم
ولا يدل على كروية جميع الاجسام فلكية وكذا الاحوال المبنية في الفصول
الاتية فلا تغفل فصل في ان الفلك بسيط اي لم تركب من اجسام مختلفة
الطبايع بحسب الحقيقة وهذا الرسم شامل للعناصر ايضا وقد يطلق
البسيط على معنيين اخرين الاول ما لا يتركب من اجسام مختلفة الطبايع
بحسب الحس فيشمل العناصر والافلاك والاعضاء المتشابهة كالعظم
الثاني ما يكون كل جزء مقداري منه بحسب الحقيقة مساويا
للكل في الاسم والحد فيندرج فيه العناصر دون الافلاك والاعضاء
المتشابهة اذ فيها اجزاء مقدارية هي العناصر ولا يشاركها في اسمها
وحدودها الثالث ما يكون كل جزء مقداري منه بحسب الحس مساويا
للكل في الاسم والحد فيندرج فيه العناصر والاعضاء المتشابهة
دون الافلاك لانه لا يقبل الحركة المستقيمة اي الاينية مطلقا
والمستديرة هي الوضعية واما حركة الجوالة ونظايرها فانها
تسمى مستديرة لغة لا اصطلاحا كما صرح به بعض المحققين ومتى
كان كذلك كان بسيطا اما انه لا يقبل الحركة المستقيمة فلان

ما يقبل الحركة المستقيمة اذا فرض تحركه بها فانه متجه الى جهة وتارك
اخرى وكل ما هذا فالجهات متحددة قبله لا به وفيه نظر اذ لا يلزم من ذلك شانه
الا تحدد الجهات قبل حركته ولا استحالة فيه وانما الح ان تحدد الجهة
قبل وجوده فالمناسب الاقتصار على ان يقال الجهات لا يكون متحددة به
والفلك ليس كذلك بل يتحدد به الجهات فلا يكون قابلا للحركة المستقيمة
ومتى كان كذلك وجب ان يكون الفلك جسما بسيطا اذ لو كان مركبا
فاما ان يكون كل جزء من اجزائه اى بسائطه على شكل طبيعي او قسري
او يكون بعضها على شكل طبيعي وبعضها على شكل قسري لا سبيل
الى الاول والا لكان كل واحد منها كريا لان الشكل الطبيعي للبسيط
هو شكل الكرة قالوا لان الطبيعة في الجسم البسيط واحدة والفاعل
الواحد في القابل الواحد لا يفعل الا فعلا واحدا وكل شكل
سوى الكرة ففيه افعال مختلفة فان المضلع من الاشكال يكون
جانب منه خطا واخر سطحا واخر نقطة ولو كان كل واحد
منها كرة لاستحال ان يحصل من مجموعها سطح كرى متصل الا
جزاء ولا سبيل الى الثاني والثالث لانه لو لم يكن كل واحد منها
او بعضها كرة فيكون طالبا للشكل الطبيعي فيكون قابلا للحركة

المستقيمة

المستقيمة فان تغير الشكل لا يخلو عن حركة اينية هف لا يخفى عليك انه ثبت
فيما سبق استحالة ان يكون الفلك قابلا للحركة المستقيمة وانما المفيد
هنا استحالة ان يكون اجزاؤه قابلا لها وقد يقال اذا كانت اجزاؤه
قابلة للحركة المستقيمة كانت جهات حركاتها متقدمة عليها وفوق
هي متقدمة عليه لتقدم الجزء على الكل فيلزم ان يكون الجهات متقدمة
عليه فلم يكن محددا لها هف وفيه بحث اما اولا فلان جزء الفلك
اذا تحرك على دائرة مركزها مركز العالم فهو لم يتحرك الى احدى جهتي
الفوق والتحت فلم يلزم تحددهما قبل المحدد والمحدد انما يحدد
دون سائر الجهات واما ثانيا فلان اللازم هو تقدم جهات
حركاتها لا عليها فصل في ان الفلك قابل للحركة المستديرة
اى الوضعية لان كل جزء من اجزائه المفروضة فيه هذا مبني على
ان الفلك متصل واحد لا جزء فيه بالفعل لا يختص بما اى طبيعة
يقتضي حصول وضع معين ومحاذاة معين لتساوي الاجزاء
في الطبيعة اورد عليه ان البساطة التي يستدل بها على ان الفلك
قابل الحركة المستديرة دالة على انه غير قابل لها لانه اذا تحرك على
الاستدارة فاما ان يتحرك الى جميع الجوانب وهو مح بالضرورة او

الى بعضها دون بعض فيلزم الترجيح بلا مرجح وايضا اذا تحرك البسيط
على الاستدارة فلا بد هناك من انه قطبين معينين ساكنين
من دوائر مخصوصة متفاوتة جدا في الصغر والكبر توسمها النقطة
المفروضة فيما بينهما بحركات مختلفة اختلافا عظيما بالسرعة و
البطؤ مع استواء جميع النقطة المفروضة في ذلك البسيط وصلاحيتها
للقطبية والسكون ورسم الدائرة الصغيرة او الكبيرة بالحركة البطيئة
والسريعة وانه ترجيح بلا مرجح وقد يجاب عنه بان ذلك التخصيص
يجب ان يكون لامر عائد الى محركه وان لم نعلمه بعينه ضرورة
كون المحرك بسيطا وانت تعلم ان هذا مناف لقولهم ان نسبة
الفاعل الى الجميع سواء وعليه مبنى كثير من قواعدهم فكل جزء يمكن
ان يزول عن وضعه ويصل الى وضع جزء آخر وما ذلك الا
بالحركة ولما امتنعت المستقيمة تعينت المستديرة وقد يقال ان
عدم وجوب الوضع والمحاذاة لطبايع الاجزاء يستلزم جواز
زوالها عنها وذلك لا يستلزم جواز الحركة عليها اذ يجوز زوالها
عنها بحركة غيرها مما اعتبر الوضع والمحاذاة معه سواء كانت تلك
الحركة طبيعية او قسرية ولجيب بانا اذا فرضنا سكون الغير وكله

حفظنا

حفظنا من حيث انه بسيط وجدنا لكل جزء منه يمكن الزوال عن
وضعه فتعين امكان حركته قطعا وقوله ايضا يجب ان يكون فيه
مبدا ميل مستدير يتحرك به والا لما كان قابلا للحركة المستديرة
لكن التالي كاذب فالمقدم مثله بيان الشرطية انه لو لم يكن في طبعه
المناسب ان يقول انه لو لم يكن طبعه مبدا ميل مستدير او قول
في كلامه اضطراب لانه لو كان الطبع بمعنى الطباع بينا وانه
له شعور وارادة فلا يلائم قوله فيما بعد والا لكان الشيء
مع العائق الطبيعي هو لا معه وان كان بمعنى الطبيعة فلا يصح قوله
لما قبل الميل المستدير من خارج اذ اللازم من على تقدير ان
يقبل ما ليس طبيعته مبدا ميل مستدير ميلا من خارج هو ما ... وي
الجسم القليل الميل والذي لا ميل طبيعيا فيه في السرعة كما ستقف
عليه ولا استحالة في هذا وايضا لم يصح قوله فلا يكون فيه ميل
مستدير اصلا وهو الظ والانسب ان يحمل الطبع على الطباع
والعائق الطبيعي على المنافي له شعور وارادة فان الطبيعة
ايضا يطلق على سبيل الندرة مرادفا للطباع كما صرح بعض
المحققين فيمتنع ان يتحرك على الاستدارة فقد ثبت انه قابل

للحركة المستديرة وفيه بحث اذ لو اديد بان الحركة المستديرة
ممكن ذاتي له فهذا لا ينافي في امتناع حركته على الاستدارة
بواسطة عدم علتها وهي مبدا الميل المستدير وان اريد به
ان للفلك استعدادا تاما للحركة المستديرة ولا يحصل ذلك
الاستعداد الا عند وجود جميع الشرائط وعدم جميع الموانع
فذلك غير معلوم مما مر وايضا ما ذكره ههنا جار في كل من
البسائط العنصرية اذ لا شبهة في امكان حركتها المستديرة كيف
لا وقد ذهبوا الى ان كرة النار متحركة بمشايعة الفلك فيجب
ان يكون فيه مبدا ميل مستدير يتحرك به ويمكن تقرير الدليل
على وجه يكفي فيه امكان الحركة بحسب الذات ولا يجري في العناصر
بان يقال التحريك القسري للفلك ممكن وما يقبل تحريكا قسريا
فلا بد فيه من مبدا ميل طباعي ولما امتنع في الفلك الميل
المستقيم كان ذلك المبدا مستديرا وانما قلنا انه لو لم يكن
في طبعه مبدا ميل مستدير لما قبل الميل المستدير من خارج
لانه لو حرك من خارج لتحرك مسافة في زمان ولا يتصور
وقوع الحركة في الآن ويكون ذلك الزمان اقصر من زمان حركة

ذي ميل

٣٦

ذي ميل طبيعي يكون ذلك الميل معاوقا للميل القسري المخالف اياه
في الجهة ويتحرك بمثل تلك القوة القسرية في عين تلك المسا[فة]
والا لكانت الشيء اي الحركة مع العائق وهو الميل الطبيعي كهو لا معه
هف قيل لا يلزم من فرض عدم الميل العائق فيه عدم جميع العوائق
ان يكون خاليا عن الميل ومقارنا العائق اخر يقاوم ذلك
الميل الذي في ذي الميل فلا يلزم ان يكون زمان عدم الميل
اقصر من زمان ذي الميل واجيب بانا نفرض مثل ذلك العائق مع
ذي الميل ايض وذلك الزمان الاقصر الذي هو زمان عديم المعاوق
نسبة لا محالة الى الزمان الاطول ولتكن بضعفه كان يكون زمان
عديم الميل ساعة وزمان ذي الميل ساعتين فاذا فرضنا ذا ميل
ميله اضعف من الميل الاول بحيث يكون نسبته الى الميل الاول مثل
نسبة الزمان الاقصر الى الزمان الاطول فيكون بضعفه فيتحرك
ذو الميل الثاني بتلك القوة القسرية في مثل زمان عديم الميل
مثل مسافته اي مسافة عديم الميل لان الحركة يزداد سرعتها بقدر
انتقاص القوة الميلية المعاوقة التي في الجسم وينتقص سرعتها
بقدر ازدياد القوة المذكورة لانه لو انتقص شيء من القوة المعا[وقة]

التى فى الجسم ولا يزداد السرعة او زاد منها شئ ولا ينتقص السرعة
لم يكن القوة الميلية مانعة من الحركة هف فلما كان الميل الثانى
ميل الاول كان سرعة ذى الميل الاول ضعف سرعة ذى الميل
الاول فتحرك ذو الميل الثانى فى نصف زمان ذى الميل الاول وذلك
النصف مثل زمان عديم الميل مسافة ذى الميل الاول وهى
مسافة عديم الميل ظهر ان الجسم القليل الميل والذى لا ميل
متساويان فى السرعة وهو محال وقد صور الكلام بعد فرض
الاجسام الثلثة المذكورة بوجه اخر بان يقطع ذو الميل
الثانى مثل مسافة عديم الميل فى زمان عديم الميل لان
يزداد وينتقص بانتقاص الميل المعاوق وازدياده فكلما كان
الميل المعاوق اقل كان زمان الحركة اقصر لازدياد السرعة
وكلما كان الميل اكثر كان زمان الحركة اطول لانتقاص السرعة
تفاوت الزمان انما هو بحسب تفاوت الميل المعاوق فكلما
كان الميل الثانى نصف الميل الاول كان زمان حركة ذى الميل
الثانى نصف حركة ذى الميل الاول وهذا ساعتان فذلك
ساعة كزمان حركة عديم الميل وقال ابو البركات وجود

من حيث هى لا يتصور الا فى زمان فذلك الزمان الذى
هيتها يكون محفوظا فى جميع الحركات وما زاد عليه يكون
بحسب المعاوق فيجب ان يشترك الاجسام الثلثة فى ساعة
واحدة لاجل اصل الحركة وهى زمان حركة عديم الميل ويكون
ساعة فى ذى الميل الاول بازاء ميله ولما كان ميل ذى الميل
الثانى نصف ميل ذى الميل الاول فيكون نصف ساعة بازاء
ميله فيكون زمانه ساعة ونصفا واجيب عنه بان الزمان
متصل واحد لا انقسام فيه بالفعل وانما ينقسم بالفرض
الى اجزاء هى ازمنة انقساما لا ينقف عند حد وكذلك
الحركة متصلة بانطباقها على المسافة والزمان ولا ينقسم
الى اجزاء هى حركات كما ان المسافة لا ينقسم الا الى اجزاء منقسمة
كل واحد منها مسافة فزمان اية حركة فرضت اذا جزء على اى
وجه اتفق كان كل جزء منه زمانا وكان ظرفا لجزء من اجزاء
تلك الحركة وذلك الجزء ايضا حركة واقعة فى جزء من اجزاء المسافة
وهو فى نفسه ايضا مسافة فبهية الحركة من حيث هى
لان يقع فى اى جزء كان من اجزاء المفروضة للزمان و

فلا يقتضى الحركة لذاتها قدرا معينا من الزمان ولا من المسافة
بل يقتضى مطلقهما ويمكن ان يقال ان البديهة يحكم بان الحركة
المخصوصة التى يوجد فى مسافة مخصوصة يقتضى قدرا معينا
من الزمان باعتبار القوة المحركة والجسم المتحرك والمسافة المعينة
مع قطع النظر من المعاوق ثم ان الزمان يزداد بسبب المعاوقة فيكون
بعض من الزمان بازاء المعاوق وبعض منه بازاء الحركة باعتبار
الامور المذكورة فيجب اشتراك الاجسام الثلثة فيما كان من الزمان
بازاء الحركة باعتبارها لفرض تساوى تلك الاجسام فيها و
ما زاد عليه يكون بازاء المعاوق وقال الامام لا استحالة فى كون
الجسم القليل الميل والذى لا ميل فيه متساويين فى السرعة الا اذا
كان الميل القليل عائقا ولم لا يجوز ان يكون بالغا فى مراتب
الضعف الى حيث لا يبقى له اثر معاوقة كما ان قطرات الماء اذا
سالت وتكثرت اثرت فى نقب الحجر ولا تاثير اصلا لقطرة فيه وهذا
المحال انما لزم من فرض تحرك الجسم الذى لا ميل فيه او من فرض الميل
الذى نسبته الى الميل الاول كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذى الميل
الاول وانما لم يتعرض لحركة الجسمين الاخرين بالقسر لظهور

جهة ميلهما ولاجتماع الامور المذكورة اذ الاول مشاهد لا يتاتى
انكاره واستحالة الثانى مبنية على التناهى بين المجتمعة وهو منتف
ههنا بالضرورة لكن فرض الميل على النسبة المذكورة ممكن يمكن ان يقال
نسب مراتب الميل بحسب الشدة والضعف وان كانت غير متناهية
لكنها عددية ونسبة الزمان الى الزمان مقدارية وقد برهن
اقليدس على انه يجوز ان يكون لمقدار نسبة الى مقدار لا يوجد
تلك النسبة بين النسب العددية فهذا المحال انما لزم من تحرك الجسم
الذى لا ميل فيه اصلا قسرا فيكون محالا ونقول ايضا ان الفلك
لا يجوز ان يكون فى طبعه مبدأ ميل مستقيم والا لكانت الطبيعة الفلكية
الواحدة يقتضى الاثرين المتنافيين هف وفيه نظر لانا لا نسلم
المنافاة بين الميل المستقيم والمستدير لاجتماعهما فى الكرة المدحرجة
وما قيل ان الميل المستقيم يقتضى التوجه لا انه يقتضى الصرف و
ولئن سلم المنافاة فيجوز ان يقتضى الطبيعة الواحدة اثرين متنافيين
باعتبارين متقابلين فصل فى ان الفلك لا يقبل الكون و
الفساد هما يطلقان بالاشتراك على معنيين على حدوث
الصورة وزوال الاخرى وعلى الوجود بعد العدم والعدم

نظر لان الجسم الذى هو المستدير يقتضى ... المستقيم يقتضى ...

بعد الوجود والمراد ههنا هو الاول والخرق والالتيام اى
افتراق الاجزا واقترانها اما انه لا يقبل الحركة الكون والفسا
الصغرى فقد مر تقريرها واما الكبرى فلان ما يقبل الكون
والفساد فللصورة الحادثة حيز طبيعى وللصورة الفاسدة
حيز اخر طبيعى لما بينا ان كل جسم فله حيز طبيعى هذا لا يدل
على ان يكون الحيز الطبيعى للصورة الحادثة غير الحيز الطبيعى
للصورة الفاسدة بل هو موقوف على ان الحيز الواحد لا تقتضيه
طبيعتان مختلفتان بالنوع وهو ممنوع لان الامور المتخالفة
بالنوع جاز ان تشترك فى لازم واحد وكلما هذا شانه
اى ما يكون لصورته الحادثة حيز طبيعى وللصورة الفاسدة
حيز اخر طبيعى فهو قابل للحركة المستقيمة لان الصورة الكائنة
اما ان يحصل فى حيز طبيعى او فى حيز غريب فان حصلت فى
حيز غريب يقتضى ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعى وان حصلت
فى حيز طبيعى فالصورة الفاسدة كانت قبل الفساد حاصلة فى
حيز غريب فكانت تقتضى ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعى ههنا
بحث اذ المجرد لا حيز له بمعنى المكان ولا يصح حمله ههنا على المعنى

٤٢

الاعم منه واما انه لا يقبل الحركة الخرق والالتيام فلان ذلك ايضا مبنيا
مبنى على ان حصول الكون والفساد بالحركة المستقيمة وليس كذلك
بل هما يستلزمان لها يحصل بالحركة المستقيمة لاجزاء الفلك وقد
مر ان المراد بها هى الحركة الاينية مطلقا فلا حاجة الى ما تكلفه
بعضهم من انه لا بد للخرق والالتيام من افتراق الاجزاء وافتراقها عن المستدير
للحركة والحركة اما مستقيمة او مستديرة فالخرق والالتيام اما
ان يكون بالمستقيمة منهما او المستديرة وهما محالان اما الاول
فلما بينا ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة واما الثانى فلان
الخرق والالتيام بالحركة المستديرة بان يتحرك بعض الاجزاء
على الاستدارة فى جهة ويتحرك بعض الاخر فى جهة اخرى مخالفة
للاولى ويسكن لكن هذه الافاعيل المختلفة مستحيلة على الفلك
لانها لو وجدت لكانت اما طبيعية او قسرية او ارادية والكل محال اما
الطبيعية فلان الفلك بسيط فهو عادم للالات الجسمانية المختلفة
التى بواسطتها تصدر تلك الافاعيل المختلفة عن النفس الفلكية
بالارادة فصل فى ان الفلك يتحرك على الاستدارة دائما لان
الحركة الحافظة للزمان اى التى كان الزمان مقدارها اما

دو طبيعة واحدة لا تقتضى الاشياء ولحصل اختلاف
واما القسرية فلا تتصور عندهم انه لا قاسر
هناك واما الارادية فلان الفلك

ان يكون مستقيمة او مستديرة وقد علمت ان الحركة المستقيمة في
عرفهم هي الحركة الاينية مطلقا والمستديرة هي الوضعية ولا شك
ان الترديد بينهما غير حاصر لاحتمال ان يكون الحركة الحافظة
للزمان حركة كمية او كيفية والملايم بكلامه فيما بعد ان يحمل
المستقيمة على ما يقع على الخط المستقيم ويصير مجال المناقشة في
الخط اوسع لا جائز ان يكون مستقيمة لانها اما ان تذهب
الى الحد بعد الى غير النهاية او يرجع لا سبيل الى الاول والا
وجود بعد غير متناه هو المسافة لا الحركة اذ الحركة الموجودة
بعد لو الحركة التي هي بعد ليست موجودة ولا سبيل الى الثاني
لانها لو رجعت لكانت منتهية الى طرف قبل الرجوع فيكون
بالسكون لان بين كل حركتين سكونا لان الميل الموصل الى
ذلك الطرف موجود حال الوصول استحال ان يفعل الوصول
قبل عليه لانه ان الميل فاعل الوصول حتى يلزم وجوده حال الوصول
بل هو معد الوصول كالحركة فلا يجب بقاؤه مع المعلول ولما
كان الميل الموصل موجودا لم يحدث فيه ميل يقتضي كونه
غير موصل يعني اللاوصول لاستحالة اجتماع الميلين

الذاتيين المتنافيين في الجهة اورد عليه الامام بانا لا نسلم الاستحالة
المذكورة اقول كلامه مبني على ان الميل مبدأ المدافعة ولعلهم ارادوا
بالميل ههنا نفس المدافعة فانه قد يطلق عليها ايضا ولا شبهة
في تلك الاستحالة وقال الشيخ لا تصغ الى قول من يقول ان
يجتمعان وكيف يمكن ان يكون شيء فيه بالفعل مدافعة الى
جهة وفيه بالفعل التنحي ولا تظنن ان الحجر المرمي الى فوق فيه
الى السفل البتة بل فيه مبدأ ميل من شأنه ان يحدث ذلك
اذا زال العائق قال فالحال التي فيه ميل الوصل غير الحال
فيه ميل اللاوصول وكل واحد من الميلين يقتضي الاتصال و
ازالة الوصول آني اي حادث في آن لان الوصول وكونه
غير موصول آني لان حال الوصول اي ما يحدث هو فيه
لو كان زمانيا وانقسم لحين ما يكون في احد طرفيه لم يكن وا
قبل فيه نظر لانه اراد انه لم يكن واصلا وصولا تاما فلا
فيه وان اراد وصولا ما في الجملة ثم وتحقيقه ان الحد الذي هو
المسافة المحدودة لا يكون منقسما في ذلك الامتداد والا لم يكن
الحد بتمامه حدا فالوصول اليه آني اذ لو كان زمانيا لكان ذلك

الحد منضما فى ذلك الامتداد والا لم يكن الحد بتمامه حدا فالوصول
اليه انى اذ لو كان زمانيا لكان ذلك الحد منقسما لتعلق الوصول بجزء
فجزء وكذا حال صيرورته غير موصل قيل وايضا قد ثبت ان الوصول
انى اذ لو كان زمانيا وهذا يستلزم ان يكون الآن وصول انيا ايضا
لان رفع الآنى لا محالة وقد يقال الانطباق والموازاة والمحاذاة
والتماس والوصول وامثالها آنيات لانها تحصل عند انتهاء
الحركة مع ان زوال كل منها زمانى اذ لا يحصل الا بعد الحركة
فان احد الجسمين اذا تحرك ومال الى الانطباق على الجسم الآخر
فلا شك انهما ينطبقان عند انقطاع حركته ولا
يزول هذا الانطباق الا بعد ان يتحرك احدهما والحركة مما
لا يحصل الا بالزمان وكذا الحال فى جميع ما ذكرناه واذا كان كل
منهما اى الميلين آنيا وجب ان يكون بين الآنين زمان لا
يتحرك فيه الجسم والا لزم تعاقب الآنين فيكون الزمان مركبا
من اجزاء لا يتجزى اى الآنات ويلزم منه تركب المسافة من
اجزاء لا يتجزى لانطباقها اى المسافة على الحركة المنطبقة
على الزمان هف هذا يدل على وجود زمان بين الآنين

44
واما انه لا يتحرك فيه الجسم فلانه لو تحرك فاما الى ذلك الطرف المذكور
فيلزم ان لا يكون للجسم وصول فى الآن الذى فرضناه آن الوصول
اليه او عنه فيلزم وجود الميل قبل حد وثانيا اذ الحركة عنه انما يوجد بالميل
الثانى اعلم ان الحجة المشهورة هى ان المتحرك الى المنتهى انما
يصل اليه فى آن واذا تحرك عنه بعد كونه واصلا اليه فلا محالة
يصير مفارقا ومباينا له فى آن آخر ولا يمكن اتحاد الآنين
والا لكان واصلا الى المنتهى ومباينا له معا فوجب تغايرهما
بالذات واستحال تتاليهما بل وجب تخلل زمان بينهما لاستلزامه
القول بالجزء وذلك الزمان زمان سكون اذ لا حركة هناك
لا الى ذلك الحد ولا عنه وهذه الحجة بعينها قائمة فى
الحد والمفروض فى المسافة المتصلة التى يقطعها حركة
واحدة وقد ابطلها الشيخ الرئيس فى الشفا بان المفارقة
والمباينة هى حركة الرجوع فهناك انا يقع فيه ابتداء الرجوع
والمباينة وان يصدق فيه على المتحرك انه مفارق مباين
لذلك الذى هو المنتهى فان عنى آن المباينة طرف الزمان
المباينة نختار ان ذلك الآن هو بعينه آن الوصول با

يكون جدا مشتركا بين زمانى الحركتين وان عنوا انا نصيد وقيد
على المتحرك انه مباين راجع يختار انه مغاير لان الوصول و
ان بين الانين زمانا لكنه ليس زمان السكون بل هو زمان الحركة
وهو بعض حركة الرجوع فان كان انه فرض فى زمان وقع فيه حركة
الرجوع يكون بينه وبين ان ابتداء الرجوع بعض حركة الرجوع
ثم انما قام الحجة باعتبار الميل الموصول والميل الموجب لحركة
المفارقة اقول قد ظهر مما ذكرنا ان العدول عن الحجة المشهورة مع
الذهاب الى ان الان وصول كما فعله المص بعيد جدا فعلم ان الحركة
الحافظة للزمان ليست مستقيمة فيكون مستديرة وهذا
الحركة غير منقطعة والا لزم انقطاع الزمان فلا بد من وجود
حركة مستديرة دائمة اذ لا حركة مستديرة تحتمل الدوام الا حركة
الفلك فاذن الفلك اى احد من الافلاك وهو الفلك
الاعظم على رأيهم يتحرك على الاستدارة دائما وهو المط اقول فيه
بحث لاحتمال ان يكون لبعض الكواكب حركة مستديرة على نفسه
مستمرة ابدا ويكون الزمان محفوظا بها هذا ايراد يرتفع بها
شبهة تمسك بها بعض الحكماء على انه لا يجب تخلل السكون بين

الحركتين

٤٥

الحركتين قالوا لو وجب ذلك فاذا فرضنا انه رميت حبة الى فوق
تلاقى فى الجو جبلا هابطا بحيث يماس سطحها سطحه ويرجع
لا محالة فيجب توسط سكون بين حركتيها الصاعدة والهابطة
ذلك يوجب سكون الجبل والا لزم بط اذ كل عاقل يعلم ان الجبل
لا يقف فى الجو بمصادمة الحبة فاجاب بان الحبة المرمية الى فوق
عند نزول الجبل ينتهى حركتها الى سكون ايضا لان بين كل
حركتين مستقيمتين سكون واستدل عليه بانه لا انقطاع
الحركة الصاعدة فى ان الملاقات وعدم الهابطة فيه
اذ الحركة لا توجد الا فى الزمان لكنه عين مانع عن حركة
الجبل لان سكونهما انى ولا يستدعى زمانا فانهما وان حصل
فيهما الميلان لكنهما ليسا فى انين متغايرين ليكون ما بينهما
زمان السكون بل هما مجتمعان فى ان الملاقات لعدم تنافيهما
لذاتية احدهما وهو الميل الصاعد وعرضية الاخر وهو الميل
الهابط الحاصل فيها من جهة الجبل كالحجر المرفوع الى فوق يحس منه
الرافع ميلا هابطا هو ميل الذاتى الطبيعى ويحس منه من
وضع يده عليه فى تلك الحالة ميلا صاعدا هو ميله العرضى

الحاصل له فی زمان وذلك السكون الذی یوجد فی ان هو
مبدأ ذلك الزمان وسیظهر بعده بما نعقه هذا خلاصة ما
ذكره بعضهم لتنقیح هذا المقام واقول فیه بحث اذ المراد بالمیل
العرضی ما لا یقوم بالمتحرك بل بما یجاوره ویقاربه علی قیاس
الحركة العرضیة ان یقول المیل الهابط للحجر لیس من هذا القبیل
والفرق بینه وبین المیل الصاعد للحجر المرفوع بین وقد یجاب
ایضا بان الحبة لا یماس الجبل بل اذا وصلت بحیث الیها وقفت
ثم رجعت قبل الوصول الی الجبل فذلك الذی ذكر تم من تلازمهما
فرض محض ویجوز استلزامه المحال الذی هو وقوف الجبل وبان
وقوف الجبل فی الجو غیر مستحیل بل مستبعد الحركة الطبیعیة لكن الضرورات
یقتضی امورا یستبعد العقل كما فی الخلاء فصل فی ان الفلك
متحرك بالارادة لان الحركة الذاتیة لو لم یكن ارادیة لكانت
اما طبیعیة او قسریة لا جائز ان یكون طبیعیة لان الحركة
الطبیعیة هرب من حالة منافیة وطلب لحالة ملائمة و
ذلك ای كل من الهرب والطلب فی الحركة المستدیرة محال اما انه
لا یمكن ان یكون هربا فلان كل نقطة المناسب ان یقع

كل وضع یتحرك عنها الجسم بحركة المستدیرة فحركته عنها توجه عنها
الیها والهرب عن الشیء بالطبع استحال ان یكون توجها الیه فان قلت
لو كان ترك كل وضع فی الحركة المستدیرة عین التوجه الی ذلك
الوضع لاستحال كون حركة الفلك ارادیة ایضا والا لكان من
ذلك الوضع مرادا او غیر مراد فی حالة واحدة قلت یجوز ذلك
من جهتین فان مبدأ الحركة اذا كان له شعور جاز ان یختلف
اغراضه بخلاف ما اذا كان عدیم الشعور اذ لا یتصور هناك
اختلاف الجهات والاغراض وهاهنا بحث لانا لا نسلم ان ترك
وضع هو التوجه الی ذلك الوضع بل الی امثاله ضرورة انعدام
ذلك الوضع وامتناع اعادة المعدوم واما انها لیست طلبا
لحالة ملائمة فلان كل وضع یتحرك الیه الجسم بحركته المستدیرة
فحركته الیه هرب عنه والتوجه الی الشیء بالطبع استحال ان یكون
هربا عنه ولان الطبیعة اذا اوصلت الجسم بالحركة الی حالة المطلوبة
اسكنته فیه انما یلزم ذلك اذا كانت الحالة المطلوبة امرا ورای
الحركة یتوصل بها الیه واما اذا كان المطلوب بالطبع نفس الحركة فلا
فقد یجاب بان الحركة لیست مطلوبة لذاتها بل لغیرها فاذا

لذاتها يقتضى التادى الى الغير فيكون المط ذلك الغير ويمكن
ان يق لا يلزم السكون الا اذا لم يستعد الفلك بواسطة
نيل الحالة المطلوبة لان يتاثم حالة اخرى وهلم جرا الى غير النهاية
حتى كلما حصلت له حالة مطلوبة يستعد لحالة اخرى
يطلبها فلذا يتحرك دائما والمستديرة الفلك ليست كذلك
ولا جايز ان يكون قسرية لان القسر على خلاف ميل يقتضيه
فحيث لا طبع لا قسر فيه بحث اذ لا يلزم من عدم كون حركته
المستديرة طبيعية ان لا يكون له ميل طبيعى مخالف لهذه الحركة
فصل فى ان القوة المحركة للفلك يجب ان يكون مجردة عن المادة
لان القوة المحركة للفلك يقوى على افعال اى دورات
متناهية بحسب العدد ولا شئ من القوى الجسمانية للتشا
الحالة فى الجسم البسيط المنقسمة بانقسامه كذلك فالقوة
المحركة للفلك ليست قوة جسمانية وانما قلنا ان القوة
الجسمانية المذكورة لا يقوى على حركات غير متناهية لان
كل قوة جسمانية ذكرناها فهى قابلة بتجزى الجسم للتجزى الى
اجزاء كل منها قوة والجزء اى كل جزء منها بالنسبة الى اجزاء

الجسم يقوى على شئ نسبته الى اثر كل القوة بالنسبة الى كل الجسم
كنسبة جزء الجسم الى كله وبالجملة يقوى على مجموع تلك الا
شيا والا لكان الجزء اى جزء القوة بالنسبة الى جزء الجسم
مساويا للكل اى كل القوة بالنسبة الى كل الجسم او اكثر منه
فى التاثير هف اذ لا تفاوت بين الجسمين البسيطين
المتفاوتين صغرا وكبرا فى قبول الحركة الا باعتبار تفاوت
جملتيهما فاذا قطع النظر عن القوتين كان الجسمان متساويين
فى قبول الحركة ولم يكن لزيادة قدر الجسم اثر لا هنا وتفاوت هنا
الا فى الحركتين فيجب التفاوت فى الحركتين على نسبة تفاوتهما
متى كان كذلك فالمجموع اى القوة كلها لا يقوى على
المتناهى لان الجزء منها اما ان يقوى على جملة متناهية
والثانى بط اذ المجموع يقوى من ذلك المبدأ على ما هو
زايد فيلزم الزيادة على غير المتناهى المتسق النظام هف
قيل لعله انما قيد غير المتناهى بالمتسق النظام لان الزيادة
على غير المتناهى اذا لم يكن الانتظام متسقا غير مستحيلة
كالشهور والسنين الماضية فانهما غير متناهيين مع

من مبدا معين او على جملة غير متناهية

الشهور اكثر من السنين وكذا حكم الالوف المتضاعفة
والمآت المتضاعفة الى غير النهاية وتوضيحه ان المراد
بكون غير المتناهي متسق النظام ان يكون امتدادا واحدا
متصلا في نفسه ولا يلزم من اتصال الزمان في نفسه
اتصال الشهور والسنين لانهما لا يحصلان الا باعتبار
العدد العارض للاجزاء المفروضة للزمان ولا يبقى
الاتصال والاتساق وما قيل من انه يرد عليه ما لا يندفع
عنه وهو ان الاتساق لا يوجد في اجزاء الحركة اقول يمكن
دفعه بان المط موقوف على اتساق الحركة في نفسها وهو
حاصل ولا ينافيه عدم اتساقها باعتبار العدد العارض
لاجزائها المفروضة وقد يقال يمكن ان يكون المراد باتساق
النظام عدم الانقطاع ونعني بالزيادة على غير المتناهي
هو العديم الانقطاع الزيادة عليه في جهة عدم تناهيه
وذلك لانا فيما نحن فيه نفرض وقوع التحريكين من مبدء
واحد ويكون هذا القيد احترازا عن الزيادة على غير
المتناهي في جهة التناهي فانها غير مستحيل بل واقع كتسلسلتين

من الحوادث الغير المتناهية مبتدئين من مبدئين مختلفين احدهما
من يوم والاخرى من يوم آخر قبل ذلك اليوم او بعده والدليل
على هذا ان المص لم يذكر قيد كون الزيادة في جهة عدم
التناهي ولا بد من ذكره لما ذكرناه ان الزيادة بدونه
غير مستحيلة واما الاتساق بمعنى الاتصال وان كان
واجب الذكر ايضا لعدم الاستحالة بدونه الا ان المص
ترك ذكره لظهوره في الحركة واقول زيادة غير متناه
على غير متناه انما لا يستحيل اذا كانا امتدادين مبدأهما
واحد فان لم يكونا امتدادين كاعداد الشهور والسنين
او لم يكن مبدأهما واحدا كما اذا اعتبر خط غير متناه مبدؤه
وسط خط كذلك فلا استحالة في الزيادة المذكورة
ولا يبعد ان يكون قوله المتسق النظام اشارة الى هذين
القيدين وفيه تدقيق لانا لا نم ان التفاوت واقع في الطرف
المقابل للمبدء المفروض حتى يلزم المح لم لا يجوز ان يقع
التفاوت في الحال لا لاختلاف الحركتين في السرعة و
البطؤ فمراتب الحركة هي في جملة متناهية والحركة

الاخر مثاله والمجموع لا يقوى على غير المتناهي لان اضعاف
المتناهي الى المتناهي مرة متناهية لا يوجب اللاتناهي
وانما كانت حركات الاضمام متناهية لان القسمة الخارجية
الممكنة للجسم متناهية وما قيل من ان الجسم قابل
الى غير النهاية فقد سبق تحقيقه على وجه لا ينافي ما
ذكرنا فثبت ان كل ما يقوى عليه القوة الجسمانية
من الحركات فهو متناه فصل في ان المحرك القريب
بلا واسطة لحركات الفلك قوة جسمانية نسبتها الى
الفلك كنسبة الخيال الينا في ان كلا منهما محل ارتسام
الجزئية الا ان الخيال مختص بالدماغ وهي سارية في جرم
الفلك لبساطته وعدم رجحان بعض اجزائه على بعض
في المحلية وتسمى نفسا منطبعة واعلم انهم اختلفوا في
محركات الافلاك الجزئية للكواكب السبعة السيارة
فذهب فريق الى ان كل كوكب منها مع الافلاك
منزلة حيوان واحد ذو نفس واحدة يتعلق بالكوكب
اول تعلقها وبافلاكه بواسطة الكوكب بعد ذلك

كما يتعلق نفس الحيوان بقلبه اولا وباعضائه الباقية بعد
ذلك وبتوسطه فالقوة المحركة منبعثة عن الكوكب الذي
هو كالقلب في افلاكه التي هي كالجوارح والاعضاء الباقية
وعلى هذا يكون النفس الفلكية تسعا اثنان للفلك
الاعظم وفلك البروج وسبع للسيارات وافلاكها
وذهب الشيخ ومن تابعه الى ان كل فلك من الافلاك
المذكورة ذو نفس محركة اياه وكذلك كل كوكب وقد ا
للكواكب بعض حركات وضعية على انفسها فعدد النفوس
المحركة على هذا الراي عدد الافلاك والكواكب جميعا
لان التحريكات الاختيارية يعني الارادية الجزئية
لا يقع الا عن ارادة تابعة في الاغلب لشوق الى طلب
امر ملايم ويسمى شهوة او الى دفع امر منافر ويسمى غضبا
ويدل على مغايرة الارادة للشوق كون الانسان
مريد التناول ما لا يشتهيه كما في الدواء البشع ومنه
يعلم ان الفعل الاختياري قد يترتب على تصور النفع
او الضرر من غير توسط شوق هناك وعزم على التناول

ما يشتهيه كما اذا منع مانع من حيا او حمية ثم ذلك الشوق منبعث
من تصور ذلك الامر الملايم والمنافي من حيث انه ملايم او منافر
تصورا مطابقا او غير مطابق وح اما ان يقع عن تصور كلي
او جزئي لا سبيل الى الاول لان التصور الكلي نسبته الى جميع جزئياته
على السوية فلا يقع منه بعض الحركات الجزئية دون البعض
والا لزم الترجيح بلا مرجح فمبدأ التحريكات الجزئية الارادية
له تصورات جزئية قيل لو كان المعتبر في صدور الفعل الجزئي
التصور الجزئي لزم الدور لان تصوره من حيث انه ممتنع من
وقوع الشركة يتوقف على وجوده لان قبل وجود السواد
المعين مثلا لا يتصور الا اشتراك فلا يحصل الا بعد وجوده
فلو توقف وجوده على مثل هذا التصور كان دورا و
اجيب عنه بان ادراك الجزئي قبل وجوده موقوف على حصوله
في الخيال لا على حصوله في الخارج وحصوله في الخارج هو
الذي يتوقف على تحصيل الفاعل اياه المتوقف على ادراكه
فانه كما يكون حصول الجزئي في الخارج مبدأ لحصوله في
الخيال ايض مبدأ لحصوله في الخارج ولا يلزم الدور وكلامه

فقد يكون حصوله في الخيال

تصور جزئي فهو جسماني هذا الاصح على الطلاق وايراد التعليل
مخصوص بالجزئيات الجسمانية وقد صرحوا بان الجزئيات
المجردة يرتسم في النفس لان الصورة الجزئية يرتسم وهي اصغر
ويرتسم وهي اكبر فاما ان الاختلاف في الصغر والكبر لاختلاف
الصورتين في الحقيقة او لاختلاف في المأخوذة عنه الصورتان
بالصغر والكبر او لاختلافهما في المحل من المدرك قيل الحصر ممنوع
لجواز ان يكون لاختلاف في الاعراض كالشكل والسواد والبياض
واجيب بان المفروض تساويهما فيها اقول تساويهما في
الاعراض باختصاصهما ممتنع ومجرد التساوي في ماهيات
الاعراض لا يفيد باب المنافية لاحتمال ان يكون الاختلاف في
تشخصاتها لا سبيل الى الاول لانا نتكلم في الصورتين من
نوع واحد ولا سبيل الى الثاني لان الصورة المختلفة با
لصغر والكبر لا يجب ان يكون ماخوذة من خارج فتعين
القسم الثالث فيكون الصورة الكبيرة منهما مرتسمة في محل
من المدرك غير ما ارتسمت فيه الصغرى لا محالة في الوضع وما
هذا شانه فهو جسماني وهو المط قيل ثبت بالبرهان ان المدرك

فينقسم المدرك

تصور

القريب للفلك القوة الجسمانية فكيف صدرت عنها
هذه التحريكات الغير المتناهية وهل هذا الا تناقض صريح فاذا
بان مبادى الحركات الفلكية هى الجواهر المفارقة بواسطة
نفوسها الجسمانية المنطبعة فى اجرامها والبرهان انما قام
على ان القوة الجسمانية لا يكون مؤثرة آثارا غير متناهية الا على
ان لا يكون واسطة فى صدور تلك الآثار ورد بانه
لما جاز بقاء الصورة الجسمانية مدة غير متناهية وكونها واسطة
فى صدور آثار لا متناهية جاز ايضا كونها مبادى لتلك الآثار
لانها المباشرة لتلك التحريكات عندهم اذا كانت واسطة
فليجز ايضا ان مباشرها استقلالا فقد يجاب ايضا بان هذه
التحريكات الغير المتناهية صادرة عن النفس المنطبعة بتوسط
طريان الانفعالات الغير المتناهية عليها من النفس المجردة
والثابت بالبرهان امتناع صدور التحريكات الغير المتناهية
من القوة الجسمانية ابتداء من غير واسطة وذلك لان اثبات
صدور التحريكات الغير المتناهية عنها بواسطة الانفعالات
الغير المتناهية الطارية عليها من غيرها فتامل

الفن الثالث فى العنصريات وهو يشتمل على ستة فصول الفصل
فى البسايط العنصرية وهى اربعة بالاستقراء اذ العنصر اما
بارد او حار وعلى التقديرين اما رطب او يابس فالبارد الرطب
هو الماء والبارد اليابس هو الارض والحار اليابس هو النار
والحار الرطب هو الهواء والعنصر هو الاصل فى اللغة العربية
كالاسطقس فى اللغة اليونانية وهذه الاربعة من حيث انها
تركب منها المركبات يسمى اسطقسات ومن حيث انها
ينحل اليها المركبات يسمى عناصر ومن حيث انها تحصل
بينها عالم الكون والفساد يسمى اركانا ومن حيث
ينقلب كل منها الى الاخر يسمى اصول الكون والفساد وكل واحد
يخالف الاخر فى صورة الطبيعة اى النوعية والا لشغل كل
واحد منها بالطبع حيز الاخر المناسب ترك كل اذ لا يلزم
توافق الكل عند عدم تخالف الكل والتالى باطل اذ كل واحد
منها يهرب بطبعه عن حيز غيره فالمقدم مثله وكل واحد منها
قابل للكون والفساد والصور المحتملة للانقلابات
اثنا عشر حاصلة من مقايسة كل من الاربع مع الثلثة

الباقية فستة منها لا واسطة فيها وهي انقلابات احد العنصرين
متجاورين الى الاخرى يعني انقلاب الارض ماء وبالعكس
الماء هواء وبالعكس والهواء نارا وبالعكس وهي التي تعرض للص
لبيانها واما الستة الباقية فبعضها لا يحصل الا بواسطة واحدة
يعني انقلاب الارض هواء وبالعكس والماء نارا وبالعكس
بعضها لا يحصل الا بواسطتين يعني انقلاب الارض هواء
نارا وبالعكس هذا ما اشتهر بينهم وقال الشيخ ان الصاعقة
يتولد من اجسام نارية فارقتها السخونة وصارت لا
شدة البرودة على جواهرها متكاثفة فلو صح ما ذكره لكانت
اجزاء النار منقلبة الى اجزاء صلبة ارضية بلا واسطة وايضا
فقد صرحوا بان النار القوية تحيل الاجزاء الارضية نارا لان الماء
الصافي ينقلب في زمان قليل حجرا صلبا منه في الحجر فلا مجال
لان يتوهم ان فيها اجزاء ارضية انعقدت حجرا بعد ذهاب
الماء بالتبخر والنضوب وقيل ذلك معاين في عين سيهكوه
وهي قرية من بلدة مراغة من بلاد آذربايجان وماؤه منقلب
حجرا مرمرا والحجر يحيل بالحيل الاكسيرية ماء وذلك بتصيره ملحا اما

بالاحراق او بالسحق مع ما يجري مجرى الملح كالنوشادر ثم اذابته بالماء
ماء وقد حقق ان ارباب الاكسير يتخذون مياها جادة و
يحلون فيها اجسادا صلبة حجرية حتى يصير مياها جارية
وكذا الهواء ينقلب ماء كما ترى في قلل الجبال فانه يغلظ الهواء
لشدة البرد ويصير ماء ويتقاطر دفعة من غير ان ينساق
اليها سحاب من موضع آخر او ينعقد من بخار متصاعد
والشيخ قد حكى انه شاهد ذلك في جبال طبرستان و
طوس وغيرهما وقد شاهد اهل المسالك الجبلية امثال
ذلك كثيرا والماء ايضا ينقلب هواء بالحر كما نشاهد في الثياب
المبلولة المطروحة في الشمس وعند غليان القدر
وكذلك الهواء ينقلب نارا كما في كور الحدادين اذا سدت
المنافذ التي تدخل فيها الهواء الجديد وألح في النفخ
والنار ايضا ينقلب هواء كما نشاهد في المصباح فان ما
ينفصل عن شعلته لو بقيت لرايت ولاحرقت سقف الخيمة
فاذن انقلبت هواء وايضا النار الكائنة في كور الحديد
تنطفي وتصير هواء ونقول ايضا الكيفيات العنصرية

زايدة على الصور الطبيعية وذلك لانها يستحيل في الكيفيات
مثل التسخن والتبرد مع بقاء الصور الطبيعية بذواتها
فلو كانت الكيفيات نفس الصور الطبيعية لاستحال ذلك
لا يخفى عليك ان ما ذكره غير ظاهر في جميع الكيفيات
لساير العناصر والبسايط سواء كانت حقيقية او
اضافية ليشمل الكلام المزاج الثاني ويكون تعريف المزاج
جامعا اذا تصغرت واجتمعت وتماست في المركب وفعل
بعضها في بعض بقواها اى كيفياتها المتضادة قيل
المراد بتضاد الكيفيات هسنا هو التخالف مطلقا لا
التضاد الحقيقي المصطلح الذى يكون بين شيئين في غاية
الخلاف والا لم يكن الكلام متناولا المزاج الثاني كمزاج
الذهب الحاصل من امتزاج الزيبق والكبريت لان
مزاج الزيبق ليس في غاية البعد عن مزاج الكبريت لتشابهما
ورد ذلك بانه لا حاجة الى حمل الكلام على خلاف المصطلح
فان المركبات بعضها حار وبعضها بارد وبعضها
رطب وبعضها يابس وكان بين السواد والبياض على

الاطلاق تضادا او غاية الخلاف كذلك بين الحرارة و
البرودة والرطوبة واليبوسة وكسر كل واحد منها سورة
كيفية الاخرى خلاف الظاهر مذهبهم اذ ذهب اليه بعض المحققين
من ان الفاعل الكاسر هو نفس الكيفية والمنفعل المنكسر
هو سورة الكيفية لا نفسها فان الحرارة مثلا تكسر
سورة البرودة والبرودة تكسر سورة الحرارة وانكسار
سورة البرودة لا يجب ان يكون لسورة الحرارة بل يحصل
ذلك بنفس الحرارة فان الماء الفاتر اذا امتزج بالماء الشديد
البرد يكسر سورة برودتها وكذلك انكسار سورة الحرارة لا
يلزم ان يكون لسورة البرودة بل قد يحصل بنفس البرودة
اذ الماء القليل البرد اذا امتزج بالماء الشديد الحرارة يكسر سورة
حرارتها فيحصل كيفية متوسطة توسطا ما بين الكيفيات
المتضادة بحيث يستحر بالقياس الى البرودة ويستبرد بالقياس
الى الحرارة وكذا الحال في الرطوبة واليبوسة متشابهة في
اجزائه يعنى يكون الحاصل من تلك الكيفيات في كل جزء من
اجزاء المركب مماثلا للحاصل في الجزء الاخرى يساويه في الحقيقة

النوعية من غير تفاوت الا بالمحل وهي المزاج فصل في كائنات
الجو هي ما يحدث من العناصر بلا مزاج والتسمية ان اكثرها
يحدث في الجو اي ما بين السما والارض اما السحاب والمطر
وما يتعلق بهما فالسبب الاكثري في ذلك تكاثف اجزاء البخار
هو اجزاء هوائية يمازجها اجزاء صغار مائية تلطفت بالحرارة
لا تمايز بينهما في الحس لغاية الصغر الصاعد لان
ما يجاور الما من الهواء يستفيد كيفية البرد من الماء قيل
هذه المقدمة ليست تعليلا لما قبلها بل هي مقدمة
تفيدنا في اثناء البحث حيث قال فان كان كثيرا ينعقد
سحابا ماطرا واقول يمكن توجيه الكلام بوجه لا يكون هذه
المقدمة مستدركة ههنا بان يقال قد ذكروا ان للهواء
اربع طبقات الاولى ما يمتزج مع النار وهي التي يتلاشى
فيها الادخنة المرتفعة عن السفل ويكون فيه الكواكب
ذوات الاذناب والنيازك وما يشبهها الثانية الهواء الغالب
وهي التي يحدث فيها الشهب الثالثة الهواء البارد
المختلط بالابخرة المائية لكن ولا يصل اليه اثر شعاع

الشمس بانعكاسه من وجه الارض ويسمى طبقة زمهريرة وهي
منشأ السحاب والرعد والبرق والصاعقة الرابعة الهواء
الكثيف الذي يصل اليه اثر شعاع الشمس والطبقتان
الاوليان منها مجاورتان للنار والاخريان للماء فالحاصل
ان كلا من طبقتين الاخيرتين يستفيد كيفية البرد من مخالطة
البرد الابخرة المائية لكن الطبقة المائية الرابعة لا يبقى على صرافة
برودتها التي اكتسبتها من مخالطة تلك الابخرة لوصول اثر
شعاع الشمس اليها بالانعكاس ثم الطبقة الثالثة التي ينقطع
عنها تاثير شعاع الشمس بقي باردة فاذا بلغ البخار في
صعوده اليها تكاثف بواسطة البرد فان لم يكن البرد قويا
اجتمع ذلك البخار وتقاطر للثقل الحاصل من التكاثف والا
جمد فالمجتمع هو السحاب والمتقاطر هو المطر وان كان البرد
قويا فاما ان يصل البرد الى اجزاء السحاب قبل اجتماعها ولا يصل
قبل اجتماعها بل يصل بعده فان وصل قبل اجتماعها نزل
السحاب ثلجا وان لم يصل قبل اجتماعها بل يصل بعده نزل بردا
بفتح الراء واما اذا لم يصل البخار الى الطبقة الباردة الزمهريرة

لقلة الحرارة الموجبة للصعود فان كان كثيرا فقد ينعقد سحابا
ماطرا اذا اصابه برد كما حكى الشيخ انه شاهد البخار وقد صعد من
اسافل بعض الجبال صعودا يسيرا وتكاثف حتى كانه مكبة موضوعة
على وهدة فكان هو فوق تلك الغمامة في الشمس وكان من تحته
من اهل القرية التي كانت هناك يمطرون وقد لا ينعقد
ويسمى ضبابا ويرتفع بادنى حرارة يصل اليه لكثرة لطافته
وان كان قليلا فاذا ضربه البرد اي برد الليل فان لم يجمد
فهو الطل وان انجمد فهو الصقيع ونسبته الى الطل كنسبة الثلج الى
المطر وقد يكون انعقاد السحاب من انقباض الهواء بالبرد
الشديد فيحصل منه الاقسام المذكورة ولذا قيل السبب الملصق
فيما سبق بالاكثرى واما الرعد والبرق فسببهما ان الدخان
هو اجزاء نارية يخالطها اجزاء صغار ارضية تلطفت با
لحرارة لا تمايز بينهما في الحس لغاية الصغر اذا ارتفع مع البخار
مختلطين وانعقد السحاب من البخار واحتبس الدخان
فيما بين السحاب في صعوده او نزوله ومزقها عنيفا فيحصل صوت
هائل هو الرعد بتمزيقه وقلقلته وان اشتعل الدخان

لما فيه من الدهنية بالحركة الدهنية العنيفة المقتضية للحرارة
كان برقا ان كان لطيفا وينطفي بسرعة وصاعقة ان كان
غليظا ولا ينطفي حتى يصل الى الارض واذا وصل اليها فربما
صار لطيفا ينفذ في المتخلخل وما يحرقه ويذيب الاجسام
المندمجة فيذيب الذهب والفضة في الصرة مثلا ولا يحرقها
الا ما احترق من الذوب وربما كان كثيفا غليظا جدا فيحرق
كل شي اصابه وكثيرا ما يقع على الجبل فيدكه دكا واما الرياح فقد
يكون بسبب ان السحاب اذا ثقل لكثرة البرد اندفع الى اسفل
فصار لتسخنه بالحركة وتحلل الاجزاء المائية في اثنائها هواء
متحركا اي ريحا وايضا يتموج الهواء بالاندفاع المذكور فيحصل الريح
وقد يكون الاندفاع يعرض بسبب تراكم السحاب وتزاحمها او
لاحتباسها في الغيوم فيندفع الكثيف الرقيق فيصير السحاب
من جانب الى جهة اخرى وقد يكون لانبساط الهواء بالتخلخل
في جهة اي ازدياد مقداره بدون انضمام جسم اخر اليه
اندفاعه من جهة الى اخرى فيدافع ما يجاوره وذلك المجاور
ايضا يدافع ما يجاوره فيتموج الهواء ويضعف تلك المدافعة

شيئا فشيئا الى غاية ما فيقف وقد يحدث ايضا من تكاثف الهواء
لانه اذا صغر حجمه يتحرك الهواء المجاور له الى جهته ضرورة
امتناع الخلاء وقد يكون بسبب برد الدخان المتصاعد الى
الطبقة الزمهريرية ونزوله ومن الرياح ما يكون سموما اى
متكيفا بكيفية سمية محرقا فقد ترى فيه حمرة لاشتعال النيران
لاحتراقه فى نفسه بالاشعة وقيل باختلاطه ببقية مادة
الشهب ولمروره بالارض الحارة جدا وقد يحدث رياح
مختلفة الجهة دفعة فيدافع تلك الرياح الاجزاء الارضية
فينضغط تلك الاجزاء بينها مرتفعة كانها يلتوى على نفسها
وهى الاعصار واما قوس قزح فهى انما يحدث من ارتسام
ضوء النير الاكبر اى الشمس فى اجزاء رشية صغيرة صيقلية متقاربة
غير متصلة مستديرة اى واقعة على هيئة الاستدارة وبيانه
انه اذا وجد فى خلاف جهة الشمس الاجزاء المذكورة على
وضع ينعكس الشعاع البصرى عن كل منها الى الشمس و
كان وراء تلك الاجزاء جسم كثيف اما جبل او سحاب كدر و
كانت الشمس قريبة من الافق وادبرنا على الشمس ونظرنا الى تلك

الاجزاء وانعكس شعاع البصر عنها الى الشمس فترى فى كل
تلك الاجزاء ضوءها دون شكلها لانا نعلم بالتجربة ان الصيقل
الذى ينعكس منه شعاع البصر اذا صغر جدا ادى الضوء
او اللون دون الشكل فكانت تلك الاجزاء على هيئة
قوس مستضيئة اقل من نصف الدائرة وبحسب ارتفاع
الشمس ينقص هذه القوس لانتقاص الاجزاء التى ينعكس
منها الاشعة البصرية الى الشمس من الطرفين وانما احتاج
حدوثها الى ان يكون وراء تلك الاجزاء الرشية جسم
كثيف ليصير كالمرآت فان الشفاف لا يرى فيه شيء اذا كان
وراءه شفاف آخر واما قيد كون الشمس قريبة من الافق
فلان اجزاء الرشية الكائنة فى الجو للطافتها تتحلل
سريعا بادنى سخونة يصيبها من ارتفاع الشمس فان
قلت لو صح ذلك لرئى فى الجو احيانا شيء غير مستدير
على الوان قوس قزح بان يكون اجتماع الاجزاء الرشية
المذكورة على غير هيئة الاستدارة قلت لما تقرر فى المناظر
انه لا بد من تساوى زاويتى الشعاع والانعكاس فاذا

اجتمع تلك الاجزاء على غير هيئة الاستدارة لم ينعكس الشعاع
خلاف
من كل منها الى الشمس كما لا يخفى على من له تخيل صحيح و ا
الوانها بسبب اختلاط ضوء النير والوان الغمام المختلفة
وقد يرى الناحية العليا منها لما قربت من الشمس قوي فيها
الاشراق فيرى احمر ناصعا واما الناحية الناحية السفلى
فلما بعدت عنها كانت اقل اشراقا فيرى فيها حمرة الى
سواد وهو الارجواني وما توسط بينهما فان لونه
متولد من بينك اللونين وهو الكراثي ورد هذا
بان الكراثي لا يناسب هذين اللونين بل هو متولد
عن الصفرة والسواد وبان سبب اختلاف الوانها لو كان
اختلاف اجزائها بالقرب والبعد مقيسا الى النير لكان
الانتقال من احد اللونين الى الاخر على سبيل التدريج
فلم يكن الالوان الثلاثة متشابهة الاجزاء عند الحس و
قال الشيخ لست احصله واما الهالة ايضا انما تحدث
من ارتسام ضوء النير في اجزاء رشية صغيرة صيقلية متقاربة
غير متصلة مستديرة حول النير وبيانه انه اذا وجد

الشعاع
بين الناظر والنير الاجزاء المذكورة على وضع ينعكس
البصر من كل منها الى النير وتنظر في تلك الاجزاء فيرى
في كل منها ضوء النير دون شكله لما سبق فكان مجموعها
على هيئة دائرة تامة او ناقصة وهي الهالة ويدل
على حدوث المطر لدلالتها على رطوبة الهواء واذا
اتفق ان يوجد سحابان على الصفة المذكورة
احديهما تحت الاخرى حدثت هناك هالة تحت
هالة ويكون التحتانية اعظم لانها اقرب الينا وزعم
بعضهم انه راى سبع هالات معا واعلم ان هالة
الشمس
الشمس ويسمى الطفاوة بضم الطاء نادرة جدا لان
يحلل السحب الرقيقة وقد حكى الشيخ في الشفا انه راى
حولها تارة الهالة التامة وتارة الهالة الناقصة
على الوان قوس قزح واما الشهب فبيانها ان الدخان
اذا بلغ حيز النار وكان لطيفا غير متصل بالارض
اشتعل فيه النار فانقلبت الى النار ويلتهب بسرعة
حتى يرى كالمنطفي بيانه على ما ذكره المحقق في شرح

الاشارات انه يشتعل طرفه العالي اولا ثم يذهب الاشتعال
فيه الى جهة فيرى الاشتعال ممتدا على سمت الدخان الى طرفه
الاخر وهو المسمى بالشهاب فاذا استحال الاجزاء الارضية نارا صرفة
صارت غير مرئية فيظن انها طفئت وليس كذلك بطفو وان
كان الدخان غليظا لا ينطفي النار اياما او شهورا لفرط
غلظه ويكون على صورة ذوابة او ذنب او رمح او حيوان
له قرون وحكى انه بعد المسيح ع بزمان كثير ظهر في السماء نار
مضطربة من ناحية قطب الشمالي وبقيت السنة كلها وكانت
الظلمة تغشى العالم من تسع ساعات من النهار الى الليل حتى
لم يكن احد يبصر شيئا وكان ينزل من الجو شبه الهشيم والرماد
وان اتصل الدخان بالارض يشتعل النار فيه فانزل الى
الارض ويسمى الحريق واما الزلزلة وانفجار العيون فاعلم ان
البخار اذا احتبس في الارض يميل الى جهة ويبردها اي بالارض
فينقلب مياها مختلطة باجزاء بخارية فاذا كثر بحيث لا
يسعه الارض اوجب انشقاق الارض وانفجر منها العيون
قال ابو البركات في المعتبر ان السبب في العيون والقنوات وما

يجري مجراها هو ما يسيل من الثلوج ومياه الامطار لانا
نجدها يزيد بزيادتها وينقص بنقصانها وان استحالة
الاهوية والابخرة المنحصرة في الارض لا مدخل لها في ذلك
احتج بان باطن الارض في الصيف اشد بردا منه في الشتاء
فلو كان سبب هذه استحالتها لوجب ان يكون العيون
والقنوات ومياه الآبار في الصيف ازيد وفي الشتاء انقص
مع ان الامر بخلافه في ذلك على ما دلت عليه التجربة والحق
ان السبب الذي ذكره المص واحتج في المنع انما يدل
على انه لا يجوز ان يكون ذلك هو السبب التام لا على انه
لا يجوز ان يكون سببا في الجملة واذا غلظ البخار بحيث لا ينفذ
في مجاري الارض وكانت الارض كثيفة عديمة المسام
اجتمع طالبا للخروج ولم يمكنه النفوذ فتزلزلت الارض بغاية
غلظه وكذا الريح والدخان وربما قويت المادة على شق الارض
فيحدث صوت هائل وقد يخرج نار لشدة الحركة
المقتضية لاشتعال البخار والدخان الممتزجين على طبيعة الدهن
فصل في المعادن المركب التام وهو الذي له صورة نوعية يحفظ

تركيب اما ان يكون له نشو ونما او لا فالثاني هو المعدني والاول
اما ان يكون له حس وحركة ارادية او لا فالثاني هو النبات
والاول هو الحيوان وفيه تحقيقه لم ينتهض دليل على ان المعدن
والنبات ليس لهما حس وحركة ارادية وان المعدن ليس له نشو
ونمو غايته عدم الوجدان وانه لا يدل على العدم ولذا
قال شارح التلويحات المركب ان تحقق كونه ذا حس وحركة ارادية
فهو الحيوان والا فان تحقق كونه ذا نما فهو النبات والا فهو المعدني
وقد يتمسك لشعور النبات واختياره في الحركة بما يشاهد من
ميلانه عن سمت استقامته في الصعود اذا كان هناك مانع
فانه قبل ان يصل الى ذلك المانع يعوج ثم اذا جاوزه عاد الى
الاستقامة وفي شجرة النخل واليقطين امارات مشاهدة
بذلك وقد يتمسك ايضا لاغتذاء المعدني بما ظهر في المرجان
من هيئة النما الابخرة والادخنة المحتبسة في الارض اذا كثرت
يتولد عنها ما مر واذا لم يكن كثيرة اختلطت على ضروب من
الاختلاطات المختلفة في الكم والكيف فيتكون منها الاجسام
المعدنية فان غلب البخار على الدخان يتولد اليشم والبلور و

الزيبق

الزيبق والرصاص وهو اما ابيض وهو القلعي او اسود وهو
الاسرب واذا اطلق الرصاص اريد به ابيض وغيرهما من الجواهر
المنطرقة قيل في عد الزيبق والرصاص من هذا القسم نظر اما الرصاص
فلانه من الاجساد السبعة التي تتولد من امتزاج الزيبق و
الكبريت ولانه لا تشفيف فيه واما الزيبق فلانه لا تشفيف فيه
ايضا ولما تقرر عندهم انه متولد من جسم مائي خالطته
اجزاء كبريتية في غاية اللطافة مخالطة شديدة بحيث لا يوجد
له سطح الا وهو مغشى بغلاف من الاجزاء الكبريتية كالقطرات
المرشوشة على تراب هبائي مسحوق في غاية السحق بحيث يصير كل
قطرة منها مغشاة بغلاف ترابي يحفظها وان غلب الدخان
يتولد الملح والزاج والكبريت والنوشادر ثم من اختلاط بعض
هذه اي الزيبق مع بعض اي الكبريت تولدت الاجسام
الارضية اي الاجساد السبعة المطرقة وهي قابلة للضرب
المطرقة بحيث لا ينكسر ولا يتفرق بل يلين ويندفع الى عمقها
فينبسط مثل الذهب والفضة والنحاس والحديد والخارصيني
والاسرب والقلعي فصل في النبات وله قوة اي صورة نوعية

عن غير الشعور عند الاكثر بحفظ تركيبه ويصدر عنها
حركات النبات في الاقطار المسماة نموا وافعال مختلفة بالات
مختلفة قيل فان الواحد لا يصدر عنه افاعيل مختلفة وفيه
نظر لان مفهوم الواحد من حيث انه واحد لا يصدر عنه الا الواحد
على تقدير صحته يستلزم ان لا يصدر عن الواحد افاعيل مختلفة
الا بالجهات المختلفة سواء كانت تلك الجهات الات او غيرها
وتسمى نفسا نباتيا وهي كمال هو ما يتم به النوع اما في ذاته كهيئة السرير
فانها كمال للخشب السريري لا يتم السرير في حد ذاته الا بها
او في صفاته كالبياض فانه كمال الجسم الابيض لا يكمل في صفته
الا به والاول كمال اول والثاني كمال ثان لجسم طبيعي ليس المراد
به ههنا ما يقابل الجسم التعليمي بل ما يقابل الجسم الصناعي و
احترز به عن مثل الهيئة السريرية ومنهم من رفع طبيعي على
انه صفة للكمال احترازا عن الكمال الصناعي فان الكمال الاول
قد يكون صناعيا يحصل بصنع الانسان كما في السرير وقد
يكون طبيعيا لا مدخل لصنعه فيه الي هو بجره على انه صفة
جسم اي جسم مشتمل على الالة وبرفعه على انه صفة كمالا اي

كمال ذو الة واحترز به عن صور البسائط والمعدنيات من جهة
ما يتولد ويزيد ويتغذى فقط واحترز به عن النفس الحيوانية
والانسانية فلها قوة غاذية لاجل بقاء الشخص وهي القوة التي
تحيل جسما اخر الى مشاكلة الجسم الذي هي فيه فيلصق تلك القوة
ذلك الجسم المشاكل به بدل ما يتحلل عنه بالحرارة الغريزية
او غيرها ولها قوة نامية لاجل كمال الشخص والقياس ان يقال
منمية لكنهم راعوا مشاكلة الغاذية وهي التي تزيد في الجسم الذي
هي فيه زيادة في اقطاره طولا وعرضا وعمقا قيل احترز به عن الزيادة
الصناعية فانها لا يكون في الاقطار الثلثة لان الزيادة
الصناعية في بعض الاقطار يوجب النقصان في بعض اخر وفيه نظر
لان زيادة الجسم المتغذي في الاقطار بانضمام الغذاء اليه
لا بنفسه واذا كان كذلك فنقول في الزيادات الصناعية
ايضا اذا اضاف الصانع الى الشمعة مقدارا اخر من الشمع حصلت
الزيادة في الاقطار الى ان يبلغ كمال النشو يخرج به السمن
والورم اذ ليس غايتهما بلوغ الجسم الى كمال النشو وقيل هما خارجان
بقوله على تناسب طبيعي اي نسبة يقتضيها طبيعة المحل وقد يقع

ان السمن والورم خارجان بقوله في اقطاره طولاً وعرضاً و
عمقاً اما السمن فلانه لا يزيد في الطول بل في العرض والعمق واما
الورم فلا مشارع تورم القالب بلا انفاق وتورم العظام عند
الاكثرين اقول فيه بحث لان المفهوم من زيادة الجسم في اقطاره
الثلثة ان يزيد مجموعه من حيث هو مجموع لا ان يزيد كل جزء من
اجزائه وقد صرح بعض المحققين بان السمن بعض لا يزيد في الطول
ولها قوة متولدة لاجل بقاء النوع وهي التي تاخذ من الجسم الذي
هي فيه جزءاً او يجعله مادة ومبدأ لمثله او شخص من جنسه لينتقل الفعل
واعلم ان ههنا ثلث قوى احديها ما يحيل الدم المستعد للمنوية
منيّاً في الانثيين وثانيها ما هي كل جزء من المني الحاصل من الذكر و
الانثى في الرحم لعضو مخصوص بان يجعل بعضه مستعد للعظمية
وبعضه مستعد للعصبية الى غير ذلك والمولدة مجموع هاتين
القوتين فوحدتها اعتبارية وثالثها ما يصور مواد الاعضاء
بصورها الخاصة بها وتسمى مصورة وقد ذهب المحقق الطوسي
الى ان صدور التصوير عن قوة عديمة الشعور ممتنع وكان المص
ايضاً ذهب الى ذلك فلذلك لم يذكر المصورة ههنا والغاذية

41
يجذب الغذاء ويمسكه ويهضمه ويدفع ثفله فلها خوادم اربع
قوة جاذبة وماسكة وهاضمة ودافعة للثفل الا ابعد ان يتحد
الغاذية والهاضمة واكثر الاطباء كجالينوس وابي سهل المسيحي و
صاحب الكامل وغيرهم من الاطباء المتاخرين لم يفرقوا بينهما وغاية
ما قيل في الفرق ان القوة الهاضمة يتبدأ فعلها عند انتهاء الفعل
الجاذبة وابتداء فعل الماسكة فاذا جذبت جاذبة عضو
شيئاً من الدم وامسكته ماسكة ذلك العضو فالدم صورة نوعية
فاذا استحال شبيهاً بالعضو فقد بطلت تلك الصورة و
حدثت صورة اخرى فيكون ذلك كوناً للصورة العضوية
وفساداً للصورة الدموية وهذا الكون والفساد انما يحصلان
بان يحدث هناك من الطبخ ما لاجله ياخذ استعداد المادة
للصورة الدموية في الانتقاص وياخذ استعدادها للصورة
العضوية في الاشتداد ولا يزال الاول ينتقص والثاني يشتد
الى ان ينتهي المادة الى حيث يبطل عنها الصورة الاولى وهي
الدموية ويحدث الاخرى وهي العضوية فههنا حالتان احديهما
سابقة على الاخرى فالحالة الاولى هي فعل القوة الهاضمة

والثانية هي فعل القوة الغاذية واورد عليه انه لم لا يجوز ان يكون
حالتين لقوة واحدة فانه لو اعتبر تعدد مثل هذه الحالات
واستدعت كل واحدة منها قوة على حدة لصارت القوى اكثر
من المذكورة فان الغذاء له تغيرات كثيرة بحسب مراتب الهضم
بعضها تغير في الكيف فقط وبعضها تغير في الصورة النوعية
ايضا ولما جاز ان يكون تلك التغيرات الكثيرة لقوة واحدة
هي الهاضمة فليجز ان يكون تلك التغير الى الصورة العضوية
ايضا بتلك القوة بعينها فيكون هي مبطلة للصورة الدموية
ومحصلة للصورة العضوية كما كانت مبطلة للصورة الغذائية
ومحصلة للصورة الدموية والنامية يقف من الفعل اولا حين
كمال النشو ويبقى الغاذية يفعل الى ان يعجز فيعرض الموت وقيل هذا
دليل على التغاير بين القوتين ويحتمل ان يكون هناك
قوة واحدة يختلف احوالها بالقوة والضعف فيحصل بها
من الغذاء ما يزيد على قدر المتحلل وذلك في سن النمو اعني الى قريب
من الثلثين ثم يتطرق اليها شيء من الضعف فيحصل منه ما يساويه
وذلك في سن الوقوف اعني الى قريب من الاربعين ثم يتزايد ضعفها
فلا يقوى على تحصيل ما يساوي المتحلل وذلك في سن الا

نحطاط الخفي الذي لا يتبين اعني الى قريب من الستين وفي سن
الانحطاط الظاهر الذي هو ما بعده الى آخر العمر فصل في الحيوان
وهو يختص بالنفس الحيوانية وهي كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ٤٢
ما يدرك الجزئيات الجسمانية ويتحرك بالارادة اورد ههنا بحث
لانه ان اراد الالي من جهة هذين الامرين فقط على ما مر في النبات
فلا يصدق التعريف على النفس الحيوانية لانها آلية من جهة
الافعال النباتية ايضا وان اراد الالي من جهتها مطلقا ينتقض
التعريف بالنفس الناطقة فالمناسب ان يقال من جهة ما يفعل
الافعال النباتية ويدرك الجزئيات الجسمانية ويتحرك
بالارادة فقط اللهم الا ان يقال انه ذهب الى ما زعم بعضهم
من ان بدن الحيوان يشتمل على صورة معدنية لحفظ التركيب
وعلى نفس نباتية للتغذية والتنمية والتوليد وعلى نفس
حيوانية للاحساس والحركة بالارادة ولا يرد مثل هذا
على تعريف النفس النباتية لانها وان صدر عنها اثر الصورة
المعدنية وهو حفظ التركيب لكنها ليست آلية من جهته
فلها باعتبار ما يخصها من الاثار قوة مدركة ومحركة اما
المدركة فهي اما في الظاهر او في الباطن اما التي في الظاهر فهي خمس

والمراد ان المعلوم لنا من الحواس الظاهرة خمس لا ان ما يمكن التحقق
في نفس الامر والمتحقق فيها كذلك لجواز ان يتحقق في نفس الامر
حاسة اخرى لبعض الحيوانات وان لم نعلمها كما ان الاكمه لا
يعلم قوة الابصار والعنين لا يعلم لذة الجماع السمع وهو قوة
في العصبة المفروشة في مقعر الصماخ التي فيها هواء محتقن كا
الطبل فاذا وصل الهواء المتكيف بكيفية الصوت لتموجه
الحاصل من قرع او قلع عنيفين مع مقاومة المقروع للقا رع
والمقلوع للقالع الى تلك العصبة وقرعها ادركته القوة
المودعة فيها وكذا اذا كان الهواء قريبا منها وليس المراد بوصول
الهواء الحامل للصوت الى السامع ان هواء واحدا بعينه
يتموج ويتكيف بالصوت ايضا وهكذا الى ان يتموج ويتكيف
من الهواء الراكد في الصماخ فيدركه السامعة ح والبصر وهو قوة
في ملتقى عصبتين نابتتين من مقدم الدماغ مجوفتين يتقا
حتى يتلاقيا ويتقاطعا تقاطعا صليبيا ويصير تجويفهما واحدا ثم يتباعدان
الى العينين فذلك التجويف الذي هو في الملتقى اودع فيه القوة
الباصرة ويسمى مجمع النور والمذاهب المشهورة للحكماء في الابصار

ثلاثة الاول مذهب الرياضيين وهو ان الابصار بخروج شعاع
من العين على هيئة مخروط راسه عند مركز البصر وقاعدته عند
سطح المبصر ثم انهم اختلفوا فيما بينهم فذهب جماعة الى ان ذلك المخروط
مصمت وذهب جماعة اخرى الى انه مركب من خطوط شعاعية
مستقيمة اطرافها التي تلي البصر مجتمعة عند مركزه ثم تمتد متفرقة
الى المبصر فما ينطبق عليه من المبصر اطراف تلك الخطوط ادركه البصر
وما وقع بين اطراف تلك الخطوط لم يدركه ولذلك يخفى على
البصر المسام التي في غاية الدقة في سطوح المبصرات وذهب
جماعة ثالثة الى ان الخارج من العين خط واحد مستقيم فاذا
انتهى الى المبصر تحرك على سطحه في جهتي طوله وعرضه
حركة في غاية السرعة ويتخيل بحركته هيئة مخروط الثاني
مذهب الطبيعيين وهو ان الابصار بالانطباع لا وهو المختار
عند ارسطو واتباعه كالشيخ الرئيس وغيرهما قالوا
ان مقابلة المبصر للباصرة توجب استعدادا يفيض به
صورته على الجليدية ولا يكفي في الابصار الانطباع في
الجليدية والا يرى شيء واحد شيئين لانطباع صورته

العصبتين
في جليدتي العينين بل لابد من تادى الصورة الى ملتقى
المجوفتين ومنه الى الحس المشترك ولم يريدوا بتادى الصورة
من الجليدية الى الملتقى ومنه الى الحس المشترك انتقال العرض الذى
هو الصورة بل ارادوا ان انطباعها في الجليدية معد لحصول
الصورة على الملتقى وحصولها عليه معد لحصولها على الحس
المشترك والثالث مذهب طائفة من الحكماء وهو ان الابصار
ليس بالانطباع ولا بخروج الشعاع بل بان الهواء المشف الذى
بين البصر والمرئى يتكيف بكيفية الشعاع التى في البصر ويصير
بذلك آلة للابصار والشم وهو قوة في زائدتين نابتتين من
مقدم الدماغ شبيهتين بحلمتي الثدى والجمهور على ان الهواء
المتوسط بين القوة الشامة وذى الرائحة يتكيف بالرائحة
الاقرب فالاقرب الى ان يصل الى ما يجاور الشامة فيدركها
وقال بعضهم بسبب تبخر وانفصال اجزاء من ذى الرائحة يخالط
الاجزاء الهوائية فيصل الى الشامة وقد يقال انه يفعل ذو الرائحة
في الشامة من غير استحالة في الهواء ولا تبخر وانفصال والذوق
وهو قوة في العصب المفروش على جرم اللسان وادراكها يتوسط

الرطوبة

الرطوبة اللعابية بان يخالطها اجزاء لطيفة من ذى الطعم يغوص
هذه الرطوبة معها في جرم اللسان الى الذائقة فالمحسوس هو
كيفية ذى الطعم ويكون الرطوبة واسطة لتسهل وصول
الجوهر الحاصل للكيفية الى الحاسة او بان يتكيف نفس
الرطوبة بالطعم بسبب المجاورة فيغوص وحدها فيكون
المحسوس كيفيتها واللمس وهو قوة في العصب المخالط لاكثر
البدن وذهب الجمهور الى انها قوة واحدة وقال كثير من المحققين
ومنهم الشيخ انها اربعة الحاكمة بين الحرارة والبرودة وبين
الرطوبة واليبوسة وبين الخشونة والملاسة وبين اللين
والصلابة ومنهم من زاد الحاكمة بين الثقل والخفة واما
في الباطن فهو ايضا خمسة بالاستقراء الحس المشترك والخيال و
الوهم والحافظة والمتصرفة عد جميعها فيما سبق من المدركة
مع ان المدركة منها هى الحس المشترك والوهم فقط لان الباقية
تعين على الادراك اما الحس المشترك ويسمى باليونانية بنطاسيا
اى لوح النفس فهو قوة مرتبة في مقدم التجويف
الاول من التجاويف الثلثة التى في الدماغ تقبل جميع الصور المنطبعة

في الحواس الظاهرة فهؤلاء الحواسيس لها ولهذا سمي حسا مشتركا و
هي غير البصر لانا نشاهد القطرة النازلة خطا مستقيما و
الدائرة بسرعة خطا مستديرا وليس ارتسامهما اي الخط
المستقيم والمستدير في البصر اذ البصر لا يرتسم فيه الا المقابل وهو
القطرة والنقطة فاذن ارتسامهما انما يكون في قوة اخرى غير البصر
يرتسم فيها صورة القطرة والنقطة ويبقى قليلا على وجه يتصل
الارتسامات البصرية المتتالية بعضها ببعض فنشاهد خطا
واعترض عليه بانه يجوز ان يكون ايصال الارتسام في الباصرة
بان يرتسم المقابل الثاني قبل ان يزول المرتسم الاول للقوة ارتسام
الاول وسرعة تعقب الثاني فيكونان معا واما الخيال فهو قوة
مرتبة في مؤخر التجويف الاول عند الجمهور وقال المحقق في شرح
الاشارات كان الروح المصبوب في البطن المقدم هو آلة
للحس المشترك والخيال الا ان ما في مقدم ذلك البطن بالحس المشترك
اخص وما في مؤخره بالخيال اخص يحفظ جميع الصور المحسوسات
وتمثلها بعد الغيبوبة وهي خزانة حس المشترك فانا اذا شاهدناها
مرة اخرى نحكم عليها بانها هي التي شاهدناها قبل ذلك فلو لم

يكن تلك الصورة محفوظة فيها ثم ان الذهول لا يمنع الحكم بها
بانها هي التي شاهدناها قبل ذلك وقيل هذه الدلالة نظر ممنوع لجواز
ان يكون انحفاظها في بعض الاشياء الغائبة عنا ويكون الا
خلاف بين حالتي الذهول والنسيان بملكة الاتصال بها و
عدمها واعترض عليه بان الغائب الحافظ للصور اما ان يكون
جوهرا مفارقا او قوة جسمانية والاول باطل لان المفارق لا
يرتسم فيه الصورة الجزئية المتكيفة بالعوارض المادية وكذا
الثاني لانه لو امكن ان يدرك شيئا بالقوة الجسمانية
الغائبة عنا بالاتصال لامكن ان يبصر شخص ويسمع [illegible]
الزوي ساممعه وبطلان ذلك لا يخفى على احد اقول فيه بحث
لانه لا يلزم من كون الغائب الحافظ للصورة قوة جسمانية
امكان ان يدرك شيئا بالقوة الجسمانية الغائبة عنا با
لاتصال حتى يلزم امكان ان يبصر شخص ويسمع بباطرة ومشا
بل اللازم منه هو امكان ان يدرك شيئا ارتسم في قوة جسمانية
غائبة عنا بالاتصال كالقوى الحالة في الاجرام السماوية وهذا
غير ظاهر البطلان وقد بقي الذي يدل على وجود هذه القوة

ان القبول غير الحفظ ولهذا يوجد احدهما دون الاخر كما في الما
فانه يقبل ولا يحفظ والقوة الواحدة لا يصدر عنها الا فعل
واحد فيستحيل ان يكون القوة الواحدة قابلة وحافظة معا فا
لقابلة هي الحس المشترك غير الحافظ وهي الخيال وفيه نظر لان
الحفظ مسبوق بالقبول ومشروط به ضرورة فقد اجتمعا في
قوة واحدة وتسميتها بالخيال على ان القبول والادراك من
قبيل الانفعالات دون الفعل فاجتماع القبول والحفظ في شيء
واحد لا يقدح في قولهم الواحد لا يصدر عنه الا الواحد واما
الوهم فهو قوة مرتبة في الدماغ كله لكن الاخص بها هو اخر التجويف
الاوسط الموجودة في المحسوسات كالقوة الحاكمة في الشاة ان الذئب
مهروب عنه والولد معطوف عليه واما الحافظة فهي قوة
مرتبة في اول التجويف الاخير من الدماغ تحفظ ما يدركه القوة
الوهمية من المعاني الجزئية المحسوسة الموجودة في المحسوسات وهي خزانة
القوة الوهمية واما المتصرفة فهي قوة مرتبة في البطن التجويف
الاوسط من الدماغ وسلطانها في الجزء الاول من ذلك التجويف
من شانها تركيب بعضها في الخيال او الحافظة من الصور و

المعاني

المعاني مع بعض وتفصيل عنه وهذه القوة اذا استعملها العقل
في مدركاته بضم بعضها الى بعض او فصله عنه سميت متفكرة و
اذا استعملها الوهم في المحسوسات مطلقا سميت متخيلة فان
قيل كيف يستعملها الوهم في الصور المحسوسات مع انها ليست مدركاتها
واجيب بان القوى الباطنة كالمرايا المتقابلة فينعكس الى كل
منها ما ارتسم في الاخرى والوهمية هي سلطان تلك القوى فلها
تصرف في مدركاتها بل لها تسلط على مدركات العاقلة فينازعها
ويحكم عليها بخلاف احكامها واما القوة المحركة فينقسم الى باعثة
وفاعلة واما الباعثة وتسمى شوقية فهي القوة التي اذا ارتسمت
في الخيال صورة مطلوبة او مهروب عنها حملت اي تلك
القوة الفاعلة على التحريك اي تحريك الاعضاء وهي اي الباعثة
ان حملت الفاعلة على تحريك يطلب بها الاشياء المتخيلة
سواء كانت ضارة في نفس الامر او نافعة طلبا لحصول اللذة
تسمى قوة شهوانية لان حملها هذا تابع للشوق الى تحصيل
الملايم المسمى شهوة وان حملت الباعثة الفاعلة على تحريك
يدفع به الشيء المتخيل سواء كان ضارا في نفس الامر او مفيدا

طلبا للتغلب يسمى قوة غضبية لا ابتناء هذا الحمل على الشوق الى دفع المنافي يسمى غضبا واما الفاعلة فهي التي تعد العضلات بقبضها وبسطها وتشنجها وارخائها على التحريك فصل في الانسان وهو مختص بالنفس الناطقة وهي كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الامور الكلية والجزئيات المجردة ويفعل الافعال الفكرية او الحدسية فلها باعتبار ما يخصها من الآثار قوة عاقلة تدرك بها التصورات والتصديقات اي الامور التصورية والتصديقية يسمى تلك القوة العقل النظري او القوة النظرية وقوة عاملة بدن الانسان الى الافعال الجزئية بالفكر والروية او بالحدس على مقتضى آراء واعتقادات تخصها اي بتلك الافعال ويسمى تلك القوة العقل العملي والقوة العملية والنفس باعتبار القوة العاقلة لها مراتب اربع المرتبة الاولى ان يكون خالية عن جميع المعقولات اي التي يكون تعقلها بالانطباع فان النفس لا يخلو عن العلم الحضوري بنفسها بل مستعدة لها وهي اي هذه المرتبة العقل الهيولاني وكثيرا ما يطلق على النفس في هذه المرتبة

67

وكذا الحال والمرتبة الثانية ان يحصل لها المعقولات البديهية بسبب احساس الجزئيات والتنبه لما فيها من المشاركات والمباينات فان النفس اذا احست بجزئيات كثيرة وارتسمت صورها في آلاتها الجسمانية ولاحظت نسبة بعضها الى بعض استعدت لان يفيض عليها من المبدأ امور كلية واحكام فيما بينها بالضرورة وتستعد استعدادا قريبا لان ينتقل من البديهيات الى النظريات بالفكر او الحدس وهي العقل بالملكة قيل لما حصل لها من ملكة الانتقال والمراد بالملكة ههنا ما يقابل الحال اي الكيفية الراسخة لان استعداد الانتقال الى النظريات راسخ في هذه المرتبة او ما يقابل العدم كانه حصل للنفس فيها وجود الانتقال اليها بناء على قربه كما سمي العقل بالفعل عقلا بالفعل مع كونه بالقوة لانه قريب من الفعل جدا والمرتبة الثالثة ان يحصل لها المعقولات النظرية التي لا نطالعها بالفعل بل صارت مخزونة عندها بحيث يستحضرها متى شاءت بلا حاجة الى كسب جديد وذلك انما يحصل اذا لاحظ النظريات الحاصلة مرة بعد اخرى حتى يحصل لها ملكة

وفيه نظر اذ ليس في هذه المرتبة الا استعداد الانتقال ح

بها على ذلك الاستحضار وهي العقل بالفعل وقال صاحب المحاكمات
عندي انه لا اعتبار لملكة الاستحضار في العقل بالفعل بل القدرة
على الاستحضار كافية فاذا حضرت المعقولات وذهلت عنها فهي
قادرة على استحضارها فهذه المرتبة لو لم تكن عقلا بالفعل
لم ينحصر القوة النظرية في الاربعة فلا بد من الاقتصار على الاقتدار
على الاستحضار والمرتبة الرابعة ان يطالع معقولاتها المكتسبة
وهي العقل المطلق اعتبرها اكثرهم بالقياس الى كل معقول بانفراده
ولا شبهة في وقوعها في هذه النشأة وقد يعتبر بالقياس الى جميع
المعقولات والظاهر انها انما يكون في دار القرار ومنهم من جوزها
في هذه النشأة لنفوس كاملة لا تشغلها شان فانهم مع كونهم من
جلابيب من ابدانهم قد انخرطوا في سلك المجردات التي تشاهد
معقولاتها دائما واعلم ان العقل بالفعل متاخر في الحدوث
عما سماه المص عقلا مطلقا لان المدرك ما لم يشاهد
مرات كثيرة لا يصير ملكة ويتقدم عليه في البقاء لان المشاهدة
تزول بسرعة ويبقى ملكة الاستحضار مستمرة فيتوصل
بها الى المشاهدة فمنهم من نظر الى التاخر في الحدوث

نجعل

نجعل رابعة ومنهم من نظر الى التقدم في البقاء فجعله مرتبة ثالثة ويسمى
معقولاتها عقلا مستفادا لا يخفى على من احاط بكتب الفن ان
ما ذكره خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون العقل المستفاد
الا على النفس في المرتبة الرابعة او نفس تلك المرتبة ثم العقل
بالملكة ان كان في الغاية بان يكون حصول كل نظري بالحدس
من غير حاجة الى فكر يسمى قوة قدسية اعلم ان القوة العاقلة
اراد بها النفس الناطقة فانها كما يطلق على مبدء التعقل
للنفس يطلق على نفسها ايضا مجردة عن المادة لانها لو كانت
مادية لكانت ذات وضع فاما ان لا ينقسم لا سبيل
الى الاول لان كل ما له وضع من الجواهر فهو ينقسم على ما تقرر في نفي
الجزء ولا سبيل الى الثاني لان معقولاتها ان كانت بسيطة
يلزم انقسامها ان اراد بالبسيط ما لا جزء له اصلا
بالفعل ولا بالقوة فلا نسلم ثم قوله كل مركب انما يتركب من
البسائط وان اراد به ما لا يتجزى خارجا بالفعل
فاللازم هو الانقسام بالقوة غير مناف للبساطة لان
الحال في احد جزئيها غير الحال في الجزء الاخر انما يتم اذا كان

او ينقسم

الحلول سريانيا وهو فيما نحن بصدده تم وان كانت مركبة فكل
مركب فانما يتركب من البسائط ضرورة امتناع تركب الشيء من اجزاء غير
متناهية فيلزم انقسام تلك البسائط هذا خلف ونقول ايضا
ان التعقل اي تعقل النفس المجرد ليس بالالة الجسمانية ولا الكلال
الكلال لضعف البدن كما يعرض لمبادي الاحساسات والحركات ليس و
كذلك لان البدن بعد الاربعين ياخذ في النقصان مع ان القوة
العاقلة بل الاستغراق اي ما به تعقل النفس هناك يرجع في الكمال
واما الخرافة الطارية في اواخر الشيخوخة فليس لضعف القوة
العاقلة بل لاستغراق النفس في تدبير البدن المشرف بتركيبه الى
الانحلال وذلك الاستغراق يعوق عن تعقلاتها وقد يجوز
ان ضعف القوة العاقلة لضعف البدن وكان ما يرى من
ازدياد التعقل بسبب اجتماع علوم كثيرة عند النفس وبسبب التمرن
والاعتياد فان المدمنين على فعل من المشايخ يقدرون على ما
لا يقدر على مثله الشبان الاقوياء وفي اواخر الشيخوخة يستولي الضعف
على البدن وكذا على القوة العاقلة بحيث لا يبقى للتمرن والاعتياد
اثر يعتد به فيعرض الخرافة ويجوز ان يكون المزاج الحاصل في زمان

الكهولة اوفق للقوة العاقلة من سائر الامزجة وبذلك يقوى
القوة العاقلة ونقول ايضا ان النفوس الناطقة حادثة مع حدوث
الابدان كما ذهب اليه ارسطو خلافا لافلاطون فانه قائل بقدمها
لانها لو كانت موجودة قبل البدن وهي مختلفة متعددة فا
الاختلاف بينها اما ان يكون بالماهية ولوازمها او بعوارضها
المفارقة لا جائز ان يكون بالماهية ولوازمها لانها مشتركة
استدلوا على اشتراكها في الماهية بشمول حد واحد لها وفيه نظر
لانا لا نسلم ان ما عرفوا النفس به حد لها وان سلم فلم لا يجوز ان يكون
حدا للقدر المشترك بين النفوس وهي متخالفة بالحقيقة
وما به الاشتراك غير ما به الامتياز ولا جائز ان يكون بالعوارض
المفارقة لان العوارض انما يلحق للشيء بسبب القوابل اي العوارض
المفارقة للشيء لا يفيض من المبدأ عليه الا لقابل ذلك الشيء
واختلاف استعداده لان الماهية لا يستحق العوارض لذاتها
والا لكان العارض لازما والقابل للنفس وعوارضها انما هو
البدن فحين لم يكن الابدان موجودة لم يكن النفس موجودة
على التعدد والاختلاف فيكون حادثة مع الابدان ضرورة

الفيض

هذه الحجة مبنية على بطلان التناسخ اذ على تقدير صحته يجوز اختلافها
قبل البدن المتعلقة بها بالعوارض المفارقة الحاصلة لها بابدان
اخر سابقة الى نهاية القسم الثالث في الالهيات اى في مباحث الحكمة
الالهية بالمعنى الاعم وهو مرتب على ثلثة فنون لان ما لا يفتقر الى المادة
اما ان لا يكون يمكن مقارنتها وهو الامور العامة او لا والثانى اما
واجب او ممكن الفن الاول فى تقاسيم الوجود قيل ارادها الامور
العامة لكونها امورا تنقسم الماهية اليها بحسب الوجود والمراد
بالامور العامة ما لا يختص بقسم من اقسام الموجودات التى هى
الواجب والجوهر والعرض وقيل هى ما يشمل جميع الموجودات على
الاطلاق او على سبيل التقابل بان يكون هو مع ما يقابله شاملة
لها ولما كان هذا التعريف شاملا لجميع المفهومات فان كلا
من احوال المختصة لكل واحد من الجوهر والعرض مع ما يقابله
شاملة لجميع الموجودات زاد بعضهم قيدا آخر وهو ان يتعلق
لكل واحد من المتقابلين غرض علمى وهو مرتب على ستة
فصول فصل فى الكلى والجزئى اما الكلى فليس واحدا بالعدد مشتركا
بين كثيرين فى الخارج والا لكان الشئ الواحد بالعدد بعينه موصوفا

٧٠
بالاعراض المتضادة فى حالة واحدة مثل كونه اسود وابيض
ومنهم من زعم ان الاجتماع للمتقابلات انما يمتنع فى الذات الواحدة
الشخصية دون الذات الواحدة النوعية والجنسية وقال فان
الطبيعة الانسانية مثلا موجودة فى الخارج ومشتركة بين
افرادها وهى فى كل فرد منها معروضة لتشخص معين وليس المشترك
بين تلك الافراد مجموع العارض والمعروض معا ليلزم اشتراك
تشخص واحد بعينه بين امور كثيرة بل المشترك هو المعروض
وحده ولا استحالة فيه ورد عليه بان كل موجود فى الخارج هو بحيث
اذا نظر اليه بعينه مع قطع النظر عن غيره كان متعينا فى ذاته غير
قابل للاشتراك فيه بديهية فلو كانت الطبيعة الانسانية
موجودة فى الخارج لكان مع قطع النظر عما يعرضها فى الخارج
متعينة فى ذاتها غير قابلة للاشتراك فيها فلا يتصور كونها
موجودة فى الخارج ومشتركة بين افرادها بل هو معنى معقول
فى النفس مطابق لكل واحد من جزئياته فى الخارج على معنى ان
ما فى النفس لو وجد فى اى تشخص من التشخصات الخارجية لكان
ذلك التشخص بعينه من غير تفاوت اصلا يعنى لو وجد متشخصا

بتشخص زيد كان عين زيد ولو وجد متشخصا بتشخص عمرو
كان عينه وهكذا الحال بالنسبة الى سائر افرادها وهذا انما يتاتى على
مذهب من قال ان الحاصل في النفس هو ماهيات الاشياء واما
من قال ان الحاصل فيها صورها واشباحها المخالفة لها
بالحقايق فالكلي عنده هو الماهيات المعلومة بها واما الجزئي
فانما يتعين بتشخصات الزايدة على الطبيعة الكلية كالوضع
والاين وغيرهما اقول ان هذا الحكم غير صحيح على اطلاقه فان
الجزئي قد يتعين بنفسه كالواجب تعالى وقد يتعين بالطبيعة الكلية
وح يكون منحصرة في فرد واحد وقد نقل صاحب المحاكمات عن بعض
الفضلاء انا لا نعقل العوارض المشخصة فلهذا ان كانت عقلية
لم يتشخص شيئا خارجيا وان كانت خارجية فهي عارضة في الخارج
ومن البين عند العقلاء ان تشخص العرض الخارجي بل وجوده
موقوف على وجود المعروض وتشخصه فكيف يحتاج في تشخصه الى العرض
بل الحق ان المشخص هو المبدأ الفاعل فان التشخص ليس الا هذه الهوية
وهذه الهوية ربما يكون لذاتها وهو واجب الوجود وربما يكون
هذه الهوية بالغير فذلك الغير هو الذي يجعل هذه ولا نعني بالمتشخص

الاهذا

الا هذا لان كل كلي فان تصوره غير مانع من الشركة
بين كثيرين بان يقال لكل واحد منها انه هو والتشخص
من حيث هو مانع من الشركة فالتشخص زايد على الطبيعة
الكلية اقول المناسب ان يقال فالمتشخص زايد بالتحقيق
التقريب ويمكن ان يتكلف ويقال المراد بالمتشخص فيما
سبق هو التشخص باعتبار انه يجعل الشخص شخصا
كما يطلق النوع نوعا وح يكون جمع المتشخص باعتبار
افراد الجزئي فصل في الواحد والكثير اما الواحد فيقال
على ما لا ينقسم من الجهة التي يقال لها انه واحد المناسب
ان يقال ما لا ينقسم من حيث انه لا ينقسم وهو
قد لا يكون واحدا بالشخص ولا بد ان يكون امورا
متكثرة لها جهة واحدة فهي اما مقومة لتلك الامور
او عارضة لها اي خارجة عنها محمولة عليها او
لا مقومة ولا عارضة والاول قد يكون بالجنس
كالانسان والفرس المتحدين بالحيوان وقد يكون
بالفصل او بالنوع كزيد وعمرو المتحدين بالناطق والانسان

المنوع على الفصل باعتبار اد
بجعل ح

والثاني قد يكون بالمحمول ان كان جهة الوحدة محمولة بالطبع على
تلك الامور كالقطن والثلج المحمول عليهما الابيض وقد يكون بالموضوع
ان كانت جهة الوحدة موضوعا لها بالطبع كالكاتب والضاحك المحمولين
على الانسان العارض لهما الخروج عنها وامكان حمل عليهما والثالث
كنسبة النفس الى البدن ونسبة الملك الى المدينة فان للنفس تعلقا
خاصا بالبدن بحسبه يتمكن من التدبير والتصرف فيه دون غيره
من الابدان وكذا للملك تعلق خاص بمدينة وبحسب ذلك يدبرها
ويتصرف فيها دون غيرها من المداين فهذان التعلقان نسبتان
متحدتان في التدبير الذي ليس مقوما ولا عارضا لشيء منهما بل
العارض للنفس والملك وقد يكون بالاتصال واحدا بالعدد
اي بالشخص كزيد وهو قد يكون غير حقيقي اي قابل للقسمة
وح قد يكون بالاتصال وهو ينقسم بالقوة الى اجزاء
المتشابهة في الحقيقة كالماء وقد يقال الواحد بالاتصال للمقدارين
يتلاقيان عند حد مشترك بينهما كالخطين المحيطين بزاوية وقد
يقال ايضا للجسمين يلزم من حركة كل منهما حركة الاخر وقد يكون
بالتركيب وهو الذي له كثرة بالفعل كالبيت وقد يكون حقيقيا

وهو الذي لا ينقسم اصلا كالنقطة والمفارق واما
الكثير فهو الذي يقابل الواحد اي ما ينقسم من حيث
انه ينقسم هداية قيل لما كان التقابل من عوارض
اقسام الكثير فلا يبعد ان يتصور المتعلم عند
البحث عن الكثير فيحصل له حيرة واشتباه في ماهيته
فلذا اورد هداية في بيان حقيقة التقابل واقسامه
دفعا لذلك الاشتباه اقول الاقرب ان يقال لما ذكر
المص ان الكثير يقابل الواحد لا يبعد ان يحصل للمتعلم
حيرة في ان مفهوم التقابل ماذا فاورد هذه الهداية
لتحقيقه وتوضيحه الاثنان قيل اي العرضان فان
التقابل انما يعتبر في الاعراض دون الجواهر وكانه
ذهل من ان بعضهم قد اعتبروا التضاد في الصور
النوعية ايضا يتقابلان وهما اللذان لا يجتمعان
اي لا يمكن اجتماعهما في شيء واحد اراد به الموضوع
او المحل على اختلاف القولين في تضاد الصور النوعية
وعدمه ولا يفهم مما سيأتي من اخذ الموضوع في تعريف

المتقابلين بالعدم والملكة ان المراد هو الاول لجواز ان يكون
ذلك الاشارة الى ذينك المتقابلين لا يعتبران الا بالنسبة
اليه من جهة واحدة قيل هذا الادخال المتضايفين كالابوة
والبنوة المذكورتين ليستا متضايفين لان تعقل احدهما
ليس بالقياس الى الاخرى واجيب عنه بان مطلق الابوة و
البنوة المذكورتين ليستا متضايفين لان تعقل احدهما
ليس بالقياس الى الاخرى واجيب عنه بان مطلق الابوة والبنوة
متضايفتان مع جواز اجتماعهما في ذات واحدة من جهتين ضرورة
وجود المطلق في ضمن المقيد والاحتراز انما هو عن خروج
المطلقين لا المقيدين حتى يتوجه ما ذكر واقسام اربعة
قا [illegible] اما ان يكون تعقل
[illegible] المتضا
وعلى الثاني يكون احدهما وجوديا [illegible]
في العدمي محل قابل للوجودي [illegible]
السلب والايجاب واورد عليه [illegible]
عدميين وقد يجاب بان العدم للمطلق [illegible]

ولا العدم

ولا العدم المضاف لاجتماعه معه والعدم المضاف لا يقابل العدم
المضاف لاجتماعهما في كل موجود مغاير لما اضيف اليه العدمان
وفيه نظر لجواز ان يكون احد العدمين مضافا الى الاخر كالعمى
وعدم العمى وايضا يجوز ان لا يكون بين المفهومين اللذين
اضيف اليهما العدمان واسطة كعدم القيام بالنفس وعدم
القيام بالغير وعلى تقدير الواسطة يجوز ان لا يصدق
العدمان على شيء كعدم الحول عما من شانه ان يكون احول
وعدم قابلية البصر واما ثانيا فبان وجود الملزوم
بمحل يقابل انتفاء اللازم عن ذلك المحل كوجود الحركة
للجسم مع انتفاء السخونة اللازمة لها عنه وليس داخلا
في العدم والملكة ولا في السلب والايجاب اذ المعتبر فيهما
ان يكون العدمي عدما للوجودي احدهما الضدان المشهوران
وهما الموجودان المتناسبان لوجه الحصر ان يتواردا الوجود
والمراد بالوجودي ههنا ما لا يكون السلب جزءا من
مفهومه وهو اعم من الموجود غير المتضايفين كالسواد
والبياض وقد يشترط في الضدين ان يكون بينهما غاية

الخلاف ويسميان بالحقيقيين وثانيها المتضايفان وهما الموجودان
بل وجوديان يعقل كل واحد منهما بالنسبة الى الاخر كالابوة والبنوة
وثالثها المتقابلان بالعدم والملكة امران يكون احدهما وجوديا
والاخر عدميا اى عدم ذلك الوجودى لكن لا مطلقا بل بقيد فيهما
موضوعا قابلا لذلك الموجود بل الوجودى كالبصر والعمى والعلم و
الجهل فان اعتبر قبوله بحسب شخصه فى وقت اتصافه بالامر العدمى فهو
العدم والملكة المشهوريان كالكوسجية فانها عدم اللحية عما من
شانه فى ذلك الوقت ان يكون ملتحيا فان الصبى لا يقال له الكوسج
وان اعتبر قبوله اعم من ذلك بان لا يتقيد بذلك الوقت كعدم اللحية
عن الطفل او يعتبر قبوله بحسب النوع كالعمى والملكة او جنسه القريب
كالعمى للعقرب او البعيد كعدم الحركة الارادية للجبل فان جنسه البعيد
اعنى الجسم الذى هو فوق الجماد قابل للحركة الارادية فهو العدم والملكة
الحقيقيان ورابعها المتقابلان بالسلب والايجاب كالفرسية
واللافرسية وذلك فى الضمير لا فى الوجود العينى اى هما امران
عقليان واردان على النسبة التى هى عقلية ايضا ولا وجود
لها فى الخارج اصلا هذا وقال الشيخ فى الشفا المتقابلين بالسلب

والايجاب

74

والايجاب ان لم يحتملا الصدق والكذب فبسيط كالفرسية واللافرسية
والا فمركب كقولنا زيد فرس زيد ليس بفرس فان اطلاق هذين
المعنيين على موضوع واحد فى زمان واحد محال وقال الفاضلان
من المتقابل الايجاب والسلب ومعنى الايجاب وجود اى معنى كان سواء كان
باعتبار وجوده فى نفسه او وجوده لغيره ومعنى السلب لا وجود
اى معنى كان سواء كان لا وجوده فى نفسه او لا وجوده لغيره فصل
فى المتقدم والمتاخر اما المتقدم فيقع على خمسة اشياء احدها المتقدم
بالزمان وهو ظ والثانى المتقدم بالطبع وهو الذى لا يمكن ان
يوجد الاخر بكسر الخاء بمعنى المتاخر الا وهو موجود معه او قبله
ليشمل العلة الموعدة وقد يمكن ان يوجد وليس الاخر اى المتاخر
بموجود قيل ينبغى ان يزاد فى تفسيره قيد كونه غير مؤثر فى المتاخر
ليخرج عنه المتقدم بالعلية اقول فيه نظر لانه ان اراد غير المؤثر
المستجمع لشرائط التاثير وارتفاع موانعه فلا حاجة اليه
لان قوله وقد يمكن ان يوجد وليس الاخر بموجود مغن عنه
وان اراد كونه غير مؤثر فى الجملة فممنوع لان الفاعل الغير المستقل
متقدم بالطبع على المعلول عندهم فاذا زيد هذا القيد

لم يكن التعريف جامعاً كتقدم الاثنين على الواحد والثالث للتقدم
بالشرف كتقدم ابى بكر على عمر والرابع المتقدم بالرتبة وهو كان
اقرب من مبدأ محدد كترتب الصفوف في المسجد منسوبة الى
المحراب وكترتب الاجناس والانواع الاضافية على سبيل التصاعد
والتنازل والخامس المتقدم بالعلية وهو الفاعل المستقل
بالتأثير اى المستجمع لشرايطه وارتفاع موانعه وعند صاحب
المحاكمات ان الفاعل مطلقا سواء كان مستقلا بالتأثير اولا
واعلم ان التقدم بالعلية والتقدم بالطبع مشتركا في معنى واحد
يسمى التقدم بالذات وهو تقدم المحتاج اليه على المحتاج و
بتمامه للمعنى المشترك تقدم بالطبع ويختص التقدم بالعلية
باسم التقدم بالذات والشيخ استعملها في قاطيغورياس الشفا
كذلك كتقدم الحركة اليد على حركة القلم وان كانتا معاً في الزمان
فان العقل يحكم بانه يتحرك اليد فتحرك القلم لا بالعكس والحصر في
الاقسام الخمسة استقرائي وقد يقال للضبط للتقدم ان احتاج
اليه المتأخر فان كان كافيا في وجوده فالمتقدم بالعلية والا
فبالطبع وان لم يكن محتاجا اليه فان لم يكن اجتماعهما في الوجود

فالمتقدم

٧١

فالمتقدم بالزمان وان امكن فان اعتبر بينهما ترتب فالمتقدم
بالرتبة والا فبالشرف واما المتأخر فيقع على ما يقابل المتقدم فيتعدد
اقسامه بحسب اقسام المتقدم فصل في القديم والحادث القديم
بالذات هو الذي لا يكون وجوده من غيره وينحصر في الحق تعالى
والقديم بالزمان هو الذي لا اول لزمانه كالفلك والمحدث
بالذات هو الذي يكون وجوده من غيره كالممكنات والمحدث
بالزمان هو الذي لزمانه ابتداء وقد كان وقت لم يكن هو فيه
موجودا ثم انقضى ذلك الوقت وجاء وقت هو صار فيه
موجودا كالمركبات العنصرية فالقديم بالذات اخص مطلقا
من القديم بالزمان وهو اعم من وجه من المحدث بالذات
وهو اعم مطلقا من المحدث بالزمان والبواقي متباينة وكل
حادث زماني فهو مسبوق بمادة اى ما يكون موضوعا
للحادث ان كان عرضا او هيولى ان كان صورة او متعلقة
ان كانت نفسا ومدة الثاني ظ من تصوره فهو ضروري ولا
لان امكان وجوده سابق على وجوده والا لما كان قبله
ممكنا بل ممتنعا لذاته لامتناع كون المعدوم واجبا لذاته

ثم صار ممكنا في وقت وجوده فيلزم انقلاب الشيء من الامتناع
الذاتي الى الامكان الذاتي هف وذلك الامكان امر
وجودي اي موجود اذ لا فرق بين قولنا امكانه منفي و
بين قولنا لا امكان له فلو كان الامكان عدميا لم يكن الممكن
ممكنا هف وفيه نظر لان ما ذكره جار في الامتناع والعدم
بان يق لو كانا عدميين لم يكن الممتنع ممتنعا ولا المعدوم معدوما
اذ لا فرق بين قولنا امتناعه لا ولا امتناع له وعدمه لا ولا عدم
له والحل ان يق قولنا امكانه لا معناه انه متصف بصفة عدمية
هي الامكان وقولنا لا امكان له معناه سلب كلي تلك الصفة
العدمية عنه وكما ان فرق بين اتصاف الشيء بصفة ثبوتية
وبين سلب اتصافها كذلك ايض فرق بين اتصاف بصفة عدمية
وبين سلب الاتصاف بها وقد يق معنى قولنا امكانه لا هو ان
امكانه صفة سلبية والصفة السلبية انما يتحقق موصوفها و
الموصوف ههنا وهو الحادث معدوم فيكون امكان
الحادث قبل وجوده معدوما وهو المعنى قولنا لا امكان
للحادث قبل وجوده فالفارق لم يتفطن لمعنى الكلام حيث حمله

على دعوى عدم الفرق بين القولين بحسب المفهوم وليس كذلك بل المراد
ان يكون الامكان صفة سلبية يستلزم عدم تحققه قبل الايجاد
لعدم موصوفه وهو الحادث وبين المعنيين بعد اقول فيه
بحث لان قولنا امكانه لا غير مستلزم لقولنا لا امكان له بمعنى انه
لا يتصف بالامكان فان العدم والامتناع عدميان مع ان
المعدوم والممتنع متصفان بهما وهذا هو المفيد في هذا المقام
لا بمعنى ان امكانه قبل وجوده معدوم والامكان لا يكون قائما
بنفسه لان امكان الوجود انما هو بالاضافة الى ما هو ممكن الوجود له هو امكان ٢
اي الامكان اضافة بين الوجود وذات الممكن فلا يكون قائما
بنفسه فيكون قائما بمحل موجود وليس هو نفس ذلك الايجاد
وهو ظ ولا امرا منفصلا عنه اذ لا معنى لقيام امكان الشيء
بالامر المنفصل فيكون متعلقا به وهو المادة وما يتوهم من
ان امكان الشيء هو اقتدار الفاعل عليه فيكون قائما به فاسد
لان الاقتدار وعدمه يعللان بالامكان وعدمه فيقال ههنا
هذا مقدور لانه ممكن وهذا غير مقدور لانه ممتنع و
بحث لانا لا نسلم ان المتعلق بالحادث منحصر في المادة بالمعنى

المذكورة لا يجوز ان يكون امكان الحادث قائما بشئ له
تعلق بالحادث وراء تعلق الحلول والتدبير والتصرف ولو
كان له تعلق الحلول فلا يجوز ان يكون الحادث جوهرا غير جسمانى
حالا فى جوهر اخر كذلك ولم يقم دليل على امتناع ذلك او عرضا
قائما بجوهر غير جسمانى فان علوم العقول والنفوس بل كيفياتها
القائمة بها على الاطلاق اعراض موضوعها ذوات العقول
ليست باجسام ولا يمكنهم تعميم الموضوع بحيث يتناول الجسم و
غيره اذ يبطل ما فرعوا على هذه القاعدة مثل ما سيجئ
ان العقول جميع كمالاتها لانها بالفعل لان كون بعضها
بالقوة يوجب كون العقول مادية لان كل حادث لا بد له
من مادة فصل فى القوة والفعل القوة هى الشئ الذى هو مبدا
التغير فى اخر سواء كان جوهرا او عرضا وسواء كان فاعلا او
غيره من حيث هو اخر هذا التنبيه على ان الاخر للمتغير لا يجب ان
يكون مغايرا بالاعتبار كما فى المعالجة الانسان نفسه الناطقة
فى الامراض النفسانية فان التغاير هنا اعتبارى وانما اعتبرنا
بالامراض النفسانية ليكون المعالج والمعالج متحدين بالذات

متغايرين

٧٧

متغايرين بالاعتبار واما فى الامراض البدنية فالمعالج هو
النفس الناطقة والمعالج هو البدن فهما متغايران بالذات
واعلم ان القوة قد يطلق على امكان الحصول مع عدمه
وهذا المعنى يقابل الفعل بمعنى الحصول فالمناسب ان يعبر
على ذكر القوة فى عنوان الفصل او ذكر هذا المعنى ويبحث عنه
وكل ما يصدر عن الاجسام فى العادة المستمرة المحسوسة من الاثار
والافعال كالاختصاص باين وكيف وحركة وسكون فهى
صادرة عن قوة موجودة فيه لان ذلك اما ان يكون لكونه
جسما او لامور اتفاقية او لقوة موجودة فيه والاول باطل
والا لاشتركت الاجسام فيه والثانى باطل والا لما كان ذلك مستمرا
لان الامور الاتفاقية لا يكون دائمة ولا اكثرية فكذا اثارها
اقول هنا بحث لانه ان اراد بالامور الاتفاقية مطلق الامور
الخارجة هذه المقدمة وان اراد بها ما لا يكون دائمة ولا
اكثرية كما يفهم من كلام بعضهم حيث قال فى التوجيه هذا المقام
لان الامور الاتفاقية هى التى لا يكون دائمة ولا اكثرية فالحصر
ممنوع ولعل هذا القائل اخذ ذلك مما ذكروه من مبادى السبب

الى المسبب اما ان يكون دائما او اكثريا او مساويا او اقليا فا
لسبب الذى يتادى الى المسبب على احد الوجهين الاولين يسمى
سببا ذاتيا وذلك المسبب يسمى غاية ذاتية والسبب الذى يتادى
الى المسبب على احد الوجهين الاخيرين يسمى سببا اتفاقيا
وذلك المسبب غاية اتفاقية فاذن هو عن قوة موجودة فيه
هو المطا فصل فى العلة والمعلول العلة هى كل ما له وجود
فى نفسه ثم يحصل من وجوده وجود غيره ظاهر هذا التعريف
لا يصدق الا على العلة الفاعلية ولذلك عرفها بعض
بالتى يكون منها وجود المعلول و غاية توجيهه ان يقصد
المراد ان يكون لوجود غيره حاجة الى وجوده فى الجملة ومع هذا
لا ينطبق على العلة الغائية وعدم المانع وقد يقصد عدم المانع
كاشف عن امر وجودى هو المحتاج اليه كعدم الباب المانع للدخول
فانه كاشف عن وجود فضاء له فلم يمكن النفوذ فيه وكعدم
العمود المانع لسقوط السقف فانه كاشف عن وجود مسافة
يمكن تحرك السقف فيها الا ان الشرط الوجودى ربما لا يعلم
الا بلازم عدمى فيعبر عنه بذلك فيسبق الى الاوهام ان

ذلك الامر العدمى هو المحتاج اليه ولا يخفى انه تكلف بل الحق ان
مدخلية الشئ فى وجود آخر اما ان يكون بحسب وجوده فقط كا
لفاعل والشرط والمادة والصورة فيجب ان يكون موجودا او
اما بحسب عدمه فقط كالمانع فيجب ان يكون معدوما واما بحسب
وجوده وعدمه معا كالمعدات لا بد من عدمه الطارى على
وجوده فيجب ان يوجد اولا ثم يعدم فالمناسب ان يقال العلة ما
يحتاج اليه امر فى تحققه وهى اربعة اقسام مادية وصورية و
فاعلية وغائية اما المادية فهى التى يكون جزء من المعلول
لكن لا يجب بها ان يكون موجودا بالفعل كالطين للكوز
واما العلة الصورية فهى التى جزء من المعلول ولكن يجب بها
ان يكون المعلول موجودا بالفعل كالصورة الكوزية و
ليس المراد بالعلة المادية والصورية ما يختص بالاجسام من
المادة والصورة الجوهريين بل ما يعمهما وغيرهما من الجواهر و
الاعراض التى يوجد بها امر بالفعل او بالقوة وهاتان
علتان للماهية داخلتان فى قوامها كما انهما علتان
للوجود ايضا لتوقفه عليهما فيخصان باسم علة الماهية تميزا

لهما عن الباقيتين المشاركتين اياهما في علية الوجود واما الفاعلية
فهي التي يكون منها وجود المعلول كالفاعل للكوز واما الغائية
فهي التي لاجلها وجود المعلول كالغرض المطلوب من الكوز وهي انما يكون
علة بحسب وجودها الذهني اما بحسب وجودها الخارجي
فهي معلولة لمعلولها لترتبها عليه وترتبها تاخرها عنه في الوجود
فلها علاقة العلية والمعلولية بالقياس الى شيء واحد لكن بحسب
وجودها الذهني والخارجي وهاتان العلتان تختصان بام
علة الوجود لتوقفه عليهما دون الماهية والحصر المذكور منقوض
بالشرط والمعد وعدم المانع وفيه ان المقسم هو علة الشيء
بلا واسطة والمعد ومن اقسامه هو العلة المادية بمعنى القابل
بالفعل والعلة الفاعلية بمعنى الفاعل المستقل بالتاثير والمعلول
يحتاج الى القابل والفاعل المذكورين اولا ولا يحتاج الى ما
ذكر الا ثانيا او بواسطة احتياجهما اليه وفيه بحث لانه لا ينافي
المقسم العلة الغائية اذ لا يحتاج المعلول اليها الا بواسطة
انها مؤثرة في مؤثرية الفاعل ثم العلة الفاعلية متى كانت
بسيطة اي كانت واحدة في ذاته ولم يكن له صفة ولم يكن فعله

مشروطا

مشروطا بامر استحال ان يصدر عنها الا اكثر من الواحد لان
ما يصدر عنه اثران فهو مركب لان كون الشيء بحيث يصدر عنه
هذا الاثر غير كونه بحيث يصدر عنه ذلك الاثر لامكان تعقل
كل منهما بدون الاخر ومجموع هذين المفهومين او احدهما
ان كان داخلا في ذات المصدر لزم التركيب في ذاته وان كان
خارجين كان مصدرا لهما اي للمفهومين اذ لو كانا مستندين
الى غيره لم يكن هو وحده مصدرا للاثرين والمقدر خلافه
فكونه مصدرا لهذا المفهوم غير كونه مصدرا لذلك المفهوم
وينقل الكلام اليهما فينتهي لا محالة الى ما يوجب التركيب والكثرة
في الذات لامتناع التسلسل وقد تقرر الدليل بطريق البسيط
فيه ان كان كل من مفهومي مصدرية هذا ومصدرية
ذلك نفس الواحد الحقيقي كان الامر حقيقي بسيط ممتنا
مختلفان وان دخلا فيه او دخل احدهما وكان الاخر
عينا لزم التركيب فقط وان خرجا او خرج احدهما
لزم التسلسل فقط وان دخل احدهما وخرج الاخر لزم
التركيب والتسلسل معا فالاقسام ستة والكل محال هنا بحث